علوه
لبيانه قال مولانا افضل الدين ادام الله
وانا اقول انه دام مجده ذكر علة عجيب دعوى
ان النتيجة ممكنة عامة لم تسع الكبرى ثم اسع تمام
ذكر العلة قوله فادن النتيجة ممكنة عامة لا مطلقة
عامة ولا شك ان الظاهر من هذه الحال يدل
على ان العلة سيقت لاثبات ان النتيجة ممكنة
عامة ثم يترتب على ذلك ضرورة انها لم تسع الكبرى
فالدعوى الاولى كون النتيجة ممكنة عامة ودعوى
انها لم تسع الكبرى تابعة لها فكذلك العلة تنساق
الى انها ممكنة عامة ويلزم من ذلك كونها غير تابعة
للكبرى ولا اقل من كونها مسوقة لكلتا الدعويين
فيجب ان يكون وافية باثبات كلتيهما ولو لم
تكن اثبات كونها عامة مقصودا بالعلة المذكورة
ايضا لم تكن يقيد الممكنة بالعامة في الموضعين
المخصوصين بذكر المطلوب وايضا
ليست تلك الجداول معمولة لحصرها الليس من
السالب تابعا للكبرى في القياس بل لبيان جهاتها
على استقصاء النسب اليه وكذلك موادها
مسرودة لبيان واحدة واحدة من جهاتها
فكيف يسوغ ادعاء ان العلة في موضع واحد
جارية في كل ... على جميع الجداول

و...
... والمسؤول منه ...

واما حديث عدم الحاجة الى اثبات كون هذه الممكنة
محتملة للضرورة لوضوحه فبعيد ضعيف لانه لو كان
لمطالع تلك الجداول غنى عن بيان كون اللازم
عن مقدمتين محتملتين للضرورة محتملة لها لكان
بالامام الاجل شرف الدين افضل العالم ايضا
غنى عن تجشم التكلف في اثبات امثالها وما هو
اظهر منها في الجداول مؤيدة بالدلائل
ثم هب ان لهذا العذر في هذا الموضع وجها
فانه قال فيه اولا ان النتيجة ممكنة عامة ما ثبت
الكبرى واخبر انها ممكنة عامة لا مطلقة عامة وكذلك
في اختلاط الصغرى الممكنة العامة بالكبرى المطلقة
المنعكسة وقد اثبت ايضا كون نتيجته ممكنة عامة
بمثل العلة المذكورة فيعتذر ايضا بانه قد قال هناك
ان النتيجة ممكنة عامة لم يتبع الكبرى في الجواب
عن مثل المؤاخذة المذكورة فما العذر في مواضع
اخر من تلك الجداول على النتيجة الاخيرة المعتمد
عليها والاستدراك المذكور متوجه على جميعها
وفي بعضها النتيجة مثل الكبرى وفي بعضها الست
مثلا لها لكنه ذكر النتيجة بجهتها ولم يتعرض
لكونها غير تابعة للكبرى منها اقتران
الممكنتين العامتين على هيئة الشكل الاول

فقد قال فيه اذا كان كل ج ب وكل ب آ كلاهما
بالامكان العام لان آ لما كان متصور الوجود لكل
ب وب متصور الوجود لكل ج كان آ متصور
الوجود لكل ج لان ما يمكن ان يمكن قريب عند الطبع
الحكم بانه ممكن فحكم بكون آ ممكنا عاما لكل ج بمجرد
كونه متصور الوجود له ومتصور الوجود قد
يكون ممكنا عاما وممكنا خاصا ومطلقا عاما
ووجوديا وضروريا وممكنا اخص اذ المفهوم
من التصور هاهنا غير المستحيل فلا يتعين كون
آ ممكنا عاما لكل ج بمجرد كونه متصور الوجود
بل باثبات انه يحتمل ان يكون ضروريا وان
يكون متصور الوجود من غير ضرورة البتة
اي بالامكان الاخص ومنها اقتران
الممكنتين الخاصتين من الشكل الاول ايضا وقد
احال بعلة كون نتيجتها ممكنة خاصة على العلة المذ كورة
في اقتران الممكنتين العامتين والمذكور هناك يقتضي
الوجود فقط ومتصور الوجود فقط يشترك
فيه الممكن العام والممكن الخاص وسائر القضايا
الموجبة تصور الوجود فقط فلا يتعين بمجرد
احدهما ويؤكد كون الاستدراك لا ربما
ادعاه كون النتيجة ممكنا عاما مرة وممكنا خاصا

اخرى بدليل واحد نعلم انه لا يثبت به الا كونه ممكنا
بحسب اما تعيين انه عام او خاص فيحتاج الى دليل
اخر وصنيع ابى على في مثل هذا الموضع من الشبهات
لا يصلح قدوة للامام شرف الدين لانه جمع بين
الممكن العام والممكن الخاص في الحكم والعلة جميعا
بلفظ عام لهما طلبا للايجاز واكتفا باشارة كما هو موضوع
الكتاب ولم يعين احدهما فدل بقوله وجبر على ان
نتيجة القياس المؤلف من مقدمتين ممكنتين تبع كانتا
تابعة للممكنة التى هى كبرى اياما تصدى لتفصيل
وجوه الاقترانات الممكنة وتعيين جهات نتائجها
ثم قيد الممكن بكونه عاما او خاصا لزمه ان يقيم الدليل
على ثبوت الوصف الزايد والنتيجة في هذين الاقترانين
تابعة للكبرى فلا يجرى فيهما العذر المذكور ثمه
ومنها اختلاط الصغرى الممكنة الخاصة
بالكبرى المطلقة المنعكسة كما اذا قيل كل ج ب
بالامكان الخاص وكل ب ا ما دام ب فيلزم
ان كل ج ا بالامكان العام فان وذلك لانا ذكرنا
ان ب لما كان غير ضرورى الوجود والعدم
لكل ج وعلى تقدير ان يكون موجودا له بالفعل
كان ا ايضا موجودا له وعلى تقدير ان لا يكون
موجودا له لا يلزم ان يكون موجودا له او لا

رسالة ... [illegible]

يكون بل ربما كان موجودا له لا دايما فالنتيجة
اذن ممكنة عامة فالزم النتيجة الممكنة العامة ها هنا
ايضا على العلة المذكورة في التزام الممكنة العامة
من الاختلاط الذى فيه الكلام ولم يزد عليها
الا بقوله بل ربما كان موجودا له لا دايما ولا اثر
لهذه الزيادة في تعيين كون الممكن عاما فيكون
المواخذة متوجهة في هذا الموضع ايضا ولا
يصح التمسك بالعذر المذكور هناك اذ لم
يعلل ها هنا ان النتيجة لم تتبع الكبرى **ومنها**
اختلاط الصغرى الممكنة العامة بالكبرى الوجودية بة
والنتيجة ممكنة خاصة وعلل لذلك بان ا لما كان موجودا دا
لكل ما هو ب وب يتصور ان يكون موجودا لكل
ما هو ج فا يتصور ان يكون موجودا لكل ما هو
ج فحكم بمجرد تصور الوجود بالامكان العام
ولم يتعرض لكون النتيجة غير تابعة للكبرى
فالاستدراك لازم ولا عذر له وكذلك حكم بالسلب
الممكن العام بمجرد تصور العدم في مواضع من
قياسات الشكل الثانى **منها** فيما
اذا قلنا كل ج ب بالامكان العام ولا شىء من
ا ب ما دام ا وبينه لا شىء من ج ا بالامكان
العام فقال في الوجه الذى احتج به

بالامكان الخاص ... العام [illegible]

لبيان ذلك لما صح انه لا شيء من آ ت ما دام آ علم ان
آ و ت لا يجتمعان معا في موضوع واحد في حال واحد
ولما صح ان كل ح ت بالامكان العام علم ان كل ذات يوصف
بج يتصور ان يكون له صفة ت فيقول كل ح يتصور ان
يكون له صفة ت فيتصور ان لا يكون له صفة آ لانهما
لا يجتمعان واذا تصور وجود هذا تصور عدم ذاك
فصح ان النتيجة ممكنة عامة فحكم بمجرد تصور عدم آ عن كل
ح بكونه مسلوبا عنه بالامكان العام وحكم ايضا على
هذا الكلام بعينه فيما اذا قلنا كل ح ت بالامكان
الخاص ولا شيء من آ ت ما دام آ لا دائما يكون آ مسلوبا
عن كل ح بالامكان العام ومنها ما اذا قلنا
لا شيء من ح ت بالامكان العام وكل آ ت ما دام آ
فلا شيء من ح آ بالامكان العام وقد قال في تعليل ذلك
لما صح قولنا كل آ ت ما دام آ علمنا ان ت من لوازم
آ فكل ذات يوجد له صفة آ يوجد له لا محالة في تلك
الحال صفة ت ولما صح ايضا قولنا لا شيء من آ ت
بالامكان العام علمنا ان كل ذات يكون له صفة ح
يتصور ان لا يكون له صفة ت وتصور عدم اللازم
الشيء يدل على تصور عدم ذلك الشيء فلما تصور
ان يعدم صفة ت عن كل ذات يوصف بج تصور
ايضا ان يعدم صفة آ عن تلك الذوات لان صفة

آ ملزومه صفة ت فمهما انعدم اللازم انعدم الملزوم
لا محالة والا يكون الملزوم موجودا بدون اللازم
وذلك محال فاذن تصور انعدام آ عن كل ح وحكم
بمجرد ذلك بكون آ مسلوبا عن كل ح بالامكان العام
ومنها ما اذا قلنا لا شيء من ح ت بالامكان
الخاص وكل آ ت ما دام آ فلا شيء من ح آ بالامكان
العام فقال في تعليله اذا كان ت ممكن السلب عن كل
ح فيجب ان يكون آ ممكن السلب عنه ايضا لان ت
من لوازم آ فان لم يكن آ ممكن السلب عنه ايضا لان
ت عن كل ح فيجب ان يكون آ ممكن السلب عن كل
ح لكن لازمه وهو ت ممكن السلب عنه فادعى
بمجرد امكان السلب مطلقا امكانه عاما ولقائل
ان يقول انه يلزم من سياق هذا الكلام ان يكون سلب
آ عن كل ح ممكنا خاصا لان ت ممكن السلب عن كل ح
بالامكان الخاص فيكون آ ممكن السلب ايضا عنه
بذلك الامكان لان ت من لوازم آ والباقي كما ذكر
لكن ذلك غير صحيح والنتيجة ممكنة عامة بدليل آخر
وسبب الزام الممكن العام بمجرد التصور
الزام المطلق العام بمجرد الوجود من غير بيان
احتمال الضرورة في الوجود وقد نقل ذلك
في مواضع من رسالته على ما هو مكتوب في النسخة

الاخيره منها منها اما اذا قلنا كل ج ب بالوجود
وكل ب آ ما دام ب فكل ج آ بالاطلاق العام لا بالوجود
الصرف فان لان آ موجود لب ما دام له صفه
البائيه وليس مسلوبا عنه اذا لم يكن له صفه البائيه
اذ ليس من ضروره قولنا كل ب آ ما دام ب ان يكون
صفتا البائيه والالفيه متساويتين بل ربما كان
الالفيه اعم فيكون موجوده في حالتي وجود صفه
البائيه وعدمها و ب موجود لج في وقت فيكون
آ موجودا في ذلك الوقت ايضا لج وفي غير ذلك
من الاوقات يحتمل ان يكون موجودا وان لا يكون
موجودا فالنتيجه اذن مطلقه عامه فقد لزم من
وجود آ لج في وقت وجواز وجوده في غير ذلك
الوقت ان يكون كل ج آ بالاطلاق العام ولا يلزم
من وجود آ لكل ج في وقت ما مع جواز وجوده
في غير ذلك الوقت ان يكون موجودا له بالضروره
كما في قولنا كل انسان متنفس وكل متنفس متغير ما
دام متنفسا فلا يلزم منه ان كل انسان متغير
بالضروره او بالاطلاق العام وان كان يجوز
ان يوجد له التغير في غير وقت التنفس فاذن
لا يلزم مما ذكر كون النتيجه مطلقه عامه ومنها
ما اذا قلنا كل ج ب ما دام ج لا دائما وكل ب آ

رساله ...

ما دام ب مطلقا فكل ج آ ما دام ج مطلقا قال
لان صفه الالفيه من لوازم صفه البائيه مع جواز
ان يكون اعم منها وصفه البائيه من لوازم صفه
الجيميه فكان صفه الالفيه من لوازم صفه الجيميه
مع جواز ان يكون اعم منها اي مع جواز ان يكون
موجوده في غير وقت صفه الجيميه قلت
قد سبق ان وجود الالفيه لج في غير وقت كونه
ب لا يوجب ان يكون له بالضروره فلا يجب من
وجود الالفيه لكل ج في وقت ما وفي غير ذلك
الوقت ايضا ان يكون موجودا له بالاطلاق
المنعكس المحتمل للضروره ومنها ما اذا قلنا
كل ج ب بالاطلاق العام ولا شي من آ ب ما دام
آ لا دائما قال في رسالته الاخيره في المختلطات
ينتج ان كل ج يسلب عنه آ لما ذكرنا في اختلاط
الممكن العام والوجودي ان آ و ب لا يجتمعان
فاذا كان ب موجودا لج بالفعل كان آ في ذلك
الوقت مسلوبا عنه فلم يصرح بجهه هذه النتيجه
وظاهر لفظه يدل على انه اراد انها مطلقه عامه
لانه حكم اولا بكون السلب مطلقا اي انه يسلب
آ عن كل ج وقت كون ب موجودا له فقد حكم
هاهنا بمجرد وجود آ لج بالفعل ان يكون له

بمعنا مطلقا

بالاطلاق العام ولا تحت ذلك لما مر مرارا ولست
انكر ان المحمول الموجود بالفعل للموضوع يحتمل
ان يكون ضروريا له وانه اذا كان غير ضروري
جاز ان يوصف بكونه مطلقا عاما لكني اقول لا
يجب من المذكور لفظا نفس كونه مطلقا عاما والمواخذة
على الملفوظ به لا على ما في الضمير فعلى كل هذه المواضع
يلزم الاستدراك المذكور ولا يمشي العذر المذكور
هذا هو الاعتراض على جوابه من الاستدراك
الاول واما ما قال انك فرقت بين الممكن الخاص
والممكن العام بان الخاص يعم الموجود وفيما ما يشعر
بانه لا يعم الموجود الدائم فلست لم اكن اولا في تحقيق
معنيي الممكنين بل في بيان زيادة معنى العام على معنى
الخاص بعمومه الضروري المطلق بعد استيفاء كما في
معنى اخر غير الضروري المطلق ولم يكن العناية مني
حينئذ مصروفة الى بيان المعنى المشترك فيه فلم
يكن استقصا في بيانه واستيفا لاقسامه بل
وقع الاكتفاء بذكر احدهما ثم بعد ذلك بابسط
ولئلا يشتبه معنيهما عليك هو الواجب فعلى
نسخة لها ولي يجب ان يشتمل على ما لا يكون موجودا
وهو بالقوة وعلى ما يكون موجودا لا محالة
لكن بلا ضرورة مطلقة وذلك هو الممكن الخاص

ونسخة الثاني يجب ان يشتمل مع ذلك على الموجود
بالضرورة المطلقة وذلك هو الممكن العام فيعلم
بهذا ان الاول كان تساهلا لا جهلا ومع هذا
فما رضيته لما عرفت النظر فيه وابدلت لفظ
وفيما ما يعم الضروري فقلت الممكن الخاص يعم
الموجود غير الضروري فلعل نظر افضل العالم وقع
على تلك الرسالة قبل هذا التغيير هذا
واما انكاره علي في جعلي نتيجة اختلاط
الصغرى الممكنة عامة كانت او خاصة بالكبرى الو جوديه
ممكنة خاصة لا وجودية فغير صواب لما ذكرت
من ان هذه النسخة يجب ان يكون مشتملة على ما
لا يكون موجودا وهو بالقوة وعلى ما يكون موجو دا
لا محالة لكن بلا ضرورة مطلقة وذلك هو الممكن
الخاص سارح لك ان من المعلوم ترتيب
انواع الممكن في العموم والخصوص وان الممكن العام
يعم الضروري المطلق والممكن الخاص والممكن الخاص
يعم الوجودي والممكن لا يحصى وان القضية الضرورية
على الاطلاق يكون محمولها موجودا اما دام موضو عها
موجود الذات والوجودية يكون محمولها موجو دا
وقتا ما لا محالة والممكنة لا يحصى ان يكون في وجود
محمولها ضرورة البتة لا ضرورة وجود الذات

ولا ضروره وقت ما فلا يكون موجود الا بحاله
لكل واحد من اشخاص الموضوع بل قد يكون من اشخاص
الموضوع ما لا يكون المحمول موجود اله دايما فعلى
هذا اذا قرنت الكبرى الوجوديه بالصغرى الممكنه
فعلى تقدير كونها ضروريه او وجوديه يدخل الاصغر
تحت الحكم المحكوم به على الاوسط فيلزم النتيجه.
وجوديه وعلى تقدير كونها ممكنه اخص يجب ان يكون
امر يلزم وجودها وجود الوصف الموضوع معه
الاوسط ما دام موصوفا به واما في وقت من اوقات
اتصافه به ويجوز ان لا يكون موجودا الا في وقت
اتصافه به وذلك اي الذي يلزم وجوده وجود
الوصف مثل تغير البصر مع لمعان وبلوغ
ويبس للمنتقل من صبا الى شباب والحمى اللازمه
والسعال اليابس والوجع الناخس والنبض
المنشاري مع ذات الجنب فاذا لم يوجد الوصف
الموضوع معه الاوسط دايما للاصغر جاز ان لا يكون
الاكبر الذي يلزم وجوده وجود ذلك الوصف موجودا
دايما للاصغر فكما يكون الاوسط ممكنا اخص للاصغر
يلزم ان يكون ذلك الاكبر ممكنا اخص له ولا يلزم
ان يكون وجوديا لا بحاله فاذن متى كانت الصغرى
ممكنه عامه والكبرى وجوديه كانت النتيجه على تقدير

مع
اما
مع ذلك
جود

وجوديه وعلى تقدير واحد ممكنه اخص فيجب ان
يكون ما يعمها وهي الممكنه الخاصه واذا كانت الصغرى
ممكنه خاصه كانت النتيجه على تقدير وجوديه وعلى
تقدير ممكنه اخص فيكون ممكنه خاصه فالنتيجه من
صغرى ممكنه كيف كانت وكبرى وجوديه ممكنه
خاصه ونوكد ذلك من المراد المذكور ان
كل انسان مجنوب بالامكان وكل مجنوب يوجد
له حمى لازمه وسعال يابس ووجع ناخس ونبض
منشاري مع اللازم الحق هو ان كل انسان يمكن بالا
الاخص ان يوجد له هذه الاحوال لا ان يوجد له
لا بحاله وما بالغ ما ادعاه برهانا على ان هذه
النتيجه تجب وجوديه لا بحاله وقد وضح مما ذكرنا
وضوحا ينتفي معه الريب انها ممكنه خاصه اعم من
الوجوديه فيكون لا بحاله في ذلك المدعي برهانا
اغلوطه خفيه والكشف عنها ان اقول
اذا كان كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالوجود
لا يجب ان يصدق في جميع الاحوال ان كل ج ا
وقتا ما بل تصدق مع صدق تلك المقدمتين ان
بعض ج ليس ا دايما اذ لا انسان الممكن ان يكون
مجنونا يموت من غير ان يصير مجنونا وقتا
ما فلا يوجد له الاحوال اللازم وجودها وجود

مكان

ذات الجنب دائماً فإن ذلك البعض من ج
يتصور أن يوصف بب بالفعل لأن كل ج يمكن أن
يوصف بب بالفعل قلت نعم لكن لا من كذلك
من حيث طبيعة ذلك البعض وذاته لأن معنى قولنا
كل ج ممكن بالإمكان الأخص أن يكون ب أو وجود
ب لكل واحد من أشخاص ج غير ضروري في حال
ووقت وكذلك عدمه فكذلك يكون حال أي ج
لكن إذا أمكن وجود ب لكل ج واجباً جاز أن لا يوجد
الباسية لجيم ما دام موجوداً أحداً لا يوجد له
الباسية بالفعل لا يصير موصوفاً بها ما دام موجوداً
لا يتصور أن يوجد له الباسية وأن يوصف بها بعد
عدمه فلا يتصور أن يوصف بها دائماً فالجيم الذي
نفرض فيه أنه لا يوجد له الباسية دائماً لا يصدق
فيه أن يقال إنه يتصور أن يوصف بب بالفعل
وإن كان من حيث أنه ج ليس عدم الباسية أو
وجوده ضرورياً له فكان يتصور أن يحصل له
الباسية لولا المانع لكن لما لا يحصل له حال وجوده
ولا يتصور حصولها له بعد أن عدم لا يصدق
أن يقال إنه يتصور أن يحصل له الباسية فهذا
هو منشأ الغلط وقد أظهرنا هاهنا أول
البحث كل العجب من أنه حرس الله مجده

حكم بيمين رابع الاحتمال

أولاً في إثبات أن نتيجة اختلاط الصغرى الممكنة
العامة بالكبرى المطلقة العامة ممكنة عامة غير
تابعة للكبرى كان ابتنه أولاً لأنه إن صح أن نتيجة
الصغرى الممكنة مع الكبرى الوجودية وجودية
لزم أن يكون نتيجة الصغرى الممكنة العامة مع الكبرى
المطلقة العامة مطلقة عامة تابعة للكبرى فيبطل
بذلك قوله إنها ممكنة عامة لم تتبع الكبرى وأيضاً
يلزمه أن يعتبر على حسب هذا الرأي الجديد حالات
نتائج تسعة أقيسة أخرى ومواضعها من النتيجة
الأخيرة من رسالته فيكون واجب التغيير عشر
مواضع ستة منها من الشكل الأول وأربعة من الشكل
الثاني أحد الستة هذا الاختلاط والثاني
اختلاط الصغرى الممكنة الخاصة بالكبرى المطلقة
العامة والثالث اختلاط الصغرى الممكنة
العامة بالكبرى المطلقة المنعكسة المحتملة للعرفية
والرابع اختلاط الصغرى الممكنة الخاصة بهذه
الكبرى في هذه المواضع الأربعة يجب أن يكون
النتائج مطلقة عامة وهي في رسالته ممكنة عامة
وذلك لأن كل واحد من المطلقة العامة والمطلقة
المنعكسة المذكورة إما أن يكون ضرورية وإما أن
يكون وجودية من غير ضرورة وعلى تقدير كونها

ضرورية كان اختلاط من صغرى ممكنة وكبرى ضرورية
والنتيجة ضرورية وعلى تقدير كونها وجودية كان اختلاط
من صغرى ممكنة وكبرى وجودية فلو كان النتيجة وجودية
كان النتيجة تارة ضرورية وتارة وجودية والعام لهما
مطلقة عامة وانما تجب ممكنة عامة اذا كانت تارة
ضرورية وتارة ممكنة خاصة والخامس والسادس
اختلاط الصغرى الممكنة عامة في احدهما وخاصة
في الاخر بالكبرى الوجودية فان النتيجة منهما
فيهما ممكنة خاصة ويجب ان يكون على الراى الجديد
وجودية واما المواضع الاربعة التى من الشكل
الثاني فهي من اختلاط الصغرى الممكنة عامة في اثنين منها
وخاصة في اثنين بالكبرى السالبة المطلقة المنعكسة
محتملة للضرورة في اثنين منها وخالية عنها في اثنين والنتائج
جميعها ممكنة عامة في تلك الربابة ويجب ان يكون
مطلقة عامة على راى المستحدث وذلك لانها
ترتد الى الشكل الاول بعكس كبراها لان المطلقة
المنعكسة المحتملة للضرورة تنعكس مطلقة منعكسة
محتملة للضرورة بلا خلاف بينهم دام علوه
وبين من تقدم والخالية عن الضرورة منها تنعكس
خالية عن الضرورة على الراى المشهور ومحتملة
للضرورة ايضا على ما هو الحق عنده وكا

٨١

ممكنة عامة على ما ترى كما حققه من بعد واذا
كان يلزم ان يكون نتيجة اختلاط الصغرى الممكنة
بالكبرى المطلقة المحتملة للضرورة في الشكل الاول
مطلقة عامة على الراى الجديد وجب ان يكون
النتائج في المواضع الاربعة من الشكل الثاني كذلك
والله الموفق للصواب

المباحثة الثانية

في اختلاط الصغرى الممكنة العامة بالكبرى
المطلقة المنعكسة المشروط خلوها عن
الضرورة وقد كان حكم بعقمه لكون هذه الصغرى
محتملة للضرورة وامتزان الصغرى الضرورية بهذه
الكبرى لا ينتج فهذا الامتزان على هذا التقدير
لا يكون منتجا فلا يمكن الحكم بانتاجه وقد كتب
بعد انه منتج واعترف بعض الدليل
وزيف الدليل كما هو مذكور في رسالة الاجوبة
ولو تامل كلامه حق التامل لا يخفى على رايه
المتين صحته لكن يشبه ان يكون ميله الى نصرة
قوله قد منعه عن ذلك وانا كافل بصحته
بتوفيق الله وحسن هدايته فاقول
...ل الذي يمسك به قياس انسانى مقدمته
...طية متصلة حقيقية ذات جزئين

وهي ان الممكن العام يتناول اما الضروري واما غير الضروري
وهو الممكن الخاص لكني استعملتها محرفة الى قولي ان يتناول
الممكن العام للضروري على كل حال غير واجب اي
يتناول لا محالة احد الوجوه التي يحتملها لا كلها
وذلك اما الضروري واما الممكن الخاص وهذه المقدمة
غير منازع فيها وقد سلمها دامت معاليه وقرن
تسليمها بانكار عنيف على ذكر هذه المقدمة فقال
فاني لا اعني بقولي الممكن العام يتناول الضروري انه
يكون ضروريا لا محالة بكل حال بل اعني انه يكون على
احد هذه الوجوه وانا ايضا ما ذكرت هذا
الكلام زاعما اني ابين شيئا بنيته على رايه بل الترتيب
مقدمتي قياسي وما كان في ظني ان يتوجه انكار على قياس
في ذكر مقدمتي قياسه وان كانتا بينتين ثم استثنيت
نقيض احد جزئي المنفصلة بقولي لكن لا يجوز ان
يكون بمعنى الضروري لانه يلزم منه ان يكون احدى
المقدمتين من القياس كاذبة وامكن كونهما صادقتين
اذا كان بمعنى الممكن الخاص فقلت تعين ذلك اي
الممكن الخاص ضرورة لما هو ظاهر من حال هذا
القياس وقد قدمت على انتاج المطلوب قولي
وامكن كونهما صادقتين اذا كان بمعنى الممكن الخاص
بيانا لمفارقة الممكن الخاص الضروري في الزام

احدى المقدمتين ثم لما اثبت البرهان على ان القياس
المؤلف من صغرى ممكنة عامة وكبرى مطلقة منعكسة
غير دائمة اذا كان صادق المقدمتين كانت نتيجته
لا محالة في نفسها ممكنة خاصة وان كان قد عبر عنها
بالممكنة العامة قلت ثم ان هذه الصغرى اذا
صرح بكونها ممكنة خاصة صح انتاجها مع الكبرى
المذكورة نتيجة ممكنة خاصة فكذلك اذا عبر عنها
بالممكنة العامة لان التعبير عن المعنى الخاص باللفظ
العام لا يجعله في نفسه عاما فهذا هو البرهان
الذي اقمته على ان اختلاط المذكور منتج وقد حللته
الى مقدماته وازلت التحريف عنها وشرحت له الفاظ
المشتبهة التي فيها فوجه له اعتراض عليه بكون
بيان فساد في صورته او كذب في مقدماته او
كليهما الا بان يحمل بعض كلامي فيه على معنى يحتمله
لفظه مستبعد من مثلي ذكره كما فعله دام علوه
حيث قال على المقدمة لما سمعناه من صاحبي
والزامي النتيجة منه والذي افهم منه ان الممكن العام
اذا كان بمعنى الضروري لم ينتج القياس واذا
كان بمعنى الممكن الخاص صدقت المقدمتان وانتج
القياس فيجب حمله على الممكن الخاص ليصدق
بعد لان يستعمل هذا القياس بقصد لزوم

النتيجة ويعلم انها لا تلزم الا بصدق مقدمتيه ولا يصدقان
الا اذا كان هذا الممكن خاصا فتقديره لزوم النتيجة تعيّن
كون الممكن خاصا ثم نسبتني على اعتقاد ان هذا مفهوم
كلامي الى ارتكاب شناعات من تحكيم وان لم احوال في
المسائل العقلية وتعليق قضايا الظنون في المطالب
اليقينية الى غير ذلك مما طوّلت به كلامه والزمني
على هذا ايضا ان قصد مستعمل القول المؤلف من مقدمتين
ممكنتين او مطلقتين على هيئة الشكل الثاني لزوم النتيجة
منهما وعلمه انها لا تلزم الا اذا اراد بالممكن او المطلق
الضروري وجب ان يعين الضروري هذا ملخص كلامه
وانا اقول سبحان الله العظيم كم من التعديين
مرادي من كلامي والمقتضى من لفظي وبين ما حمله عليه
وادعى انه المفهوم منه فاني قلت اذا كان اللفظ محتملا
لمعنيين متغايرين ودلنا دليل على ان احدهما لا
يجوز ان يكون مرادا ضرورة وذلك الدليل هو ان
الكلام في مقدمتين صادقتين ولا يصدقان على تقدير
كون احدهما مرادا ويصدقان على تقدير الآخر مرادا
فلما صدقتا علمنا ضرورة ان المراد ما يصدقان معه
لا الذي لا يصدقان معه ولا شك ان هذا المعنى ظاهر
مما ذكرته وهو دائم يجنبه يقول ان المفهوم منه انه
يجب حمله على احد المعنيين ليصدق المقدمتان

لا يتعين ان يكون ممكن اذا ضرورة

علة العقيم علة الصغرى في صورة عكس
بعين الصغرى

ويحصل مقصود القائس بالقياسين ولست ارى في كلامي
ما ينبئ عن هذا المحتمل فالحاصل انك جعلت صدق
المقدمتين وكانا واتفقا على طرفي نقيض واقول
مبينا انه لا شك ان ولا بد بعين المراد من كلامي تكون
لي لا له على تقدير احتمال اللفظ للمرادين على السوية كيف
واللفظ ظاهر في ايضا ما اردته والذي ذكره كالاول
له بعيد واذ قد اتضح المفهوم الحق من كلامي علم ان
اقتران الممكنتين والمطلقتين على هيئة الشكل الثاني
غير وارد عليه اذ تبين ان المعين لكون الصغرى ممكنة
خاصة في الاختلاط الذي الكلام فيه كذب احدى
المقدمتين على تقدير كون صغراه ضرورية واحتمال
صدقهما معا على تقدير كونها ممكنة خاصة لا قصد
القائس لزوم النتيجة بقياسه وفي الممكنتين والمطلقتين
المذكورتين لا يجوز صدق المقدمتين معا عند كونهما
ضروريتين كذلك يجوز كونهما صادقتين معا عند
كونهما ممكنتين خاصتين ووجوديتين على ما هو مبين
في كتب هذه الصناعة وقد كنت استشهدت
على صحة ما ادعيت بما اذا اخذت هذه الكبرى
على وجه يعم الدائم وغير الدائم وقلت لا يمنع استعمالها
الدائم والصغرى ضرورية انعقاد القياس
لا يمنعه استعمال الصغرى على الضرورة

والكبرى غير دائمة فاستفسر عن مرادي بالكبرى العامة
للدائم وغير الدائم وقال انها ان كانت ممكنة عامة او مطلقة
عامة لم ينعقد القياس منها مع الصغرى الضرورية وان كانت
مطلقة منعكسة غير مقيدة بشرط اللادوام فاقترانها مع
الصغرى الضرورية منتج الا ان هذه المطلقة لا تعم الضرورية
المطلقة والوجودية عموم الممكنة العامة لهما وبين ذلك
بان نسبة الممكنة العامة الى سائر القضايا نسبة العرض
العام الى ما تحته كنسبة الابيض الى الثلج والكافور
والجص ونسبة المطلقة المنعكسة الى الضرورية
والوجودية نسبة نوع الى نوع كنسبة الثلج الى
الجص فان كل واحدة من الضرورية والممكنة الخاصة
والوجودية والمطلقة المنعكسة نوع آخر من القضايا
مطابق لشيء من الاعيان الموجودة فان منها ما يوجد
له شيء بالضرورة دائما ما دام موجود الذات ويطابقه
الضروري ومنها ما يوجد له شيء اما دائما او غير دائم
ولكن لا يمكن وجود ذلك الشيء له ضرورة ويطابقه الممكن
الخاص ومنها ما يوجد له شيء بالضرورة لكن في وقت
دون وقت ويطابقه الوجودي ومنها ما يوجد
له شيء ما دام له شيء آخر ويطابقه المطلق المنعكس
ثم هذه الانواع في الوجود وفي الاعيان لا يصدق
بعضها على بعض فكذا القضايا التي تطابقها

الممكن العام فلا يطابق موجودا في الاعيان هو غير
واحد من هذه الموجودات بل يكون احدها فاذن لا
يشمل المطلقة المنعكسة على الضرورية والوجودية
والممكن العام يشمل عليهما وانا اقول عنيت
بالكبرى العامة للدائم وغير الدائم المطلقة المنعكسة التي
هي كبرى لكن لا المطلقة العامة وكان في لفظي ما يدل على
تعيينها وذلك لان الالف واللام في الكبرى لتعريف
العهد فيتناول الكبرى السابق ذكرها وهي كبرى
القياس الذي فيه الكلام وهي مطلقة منعكسة لا عامة
قال انها لا تشتمل على الضروري المطلق والوجودي
الصرف قلت لا اسلم انها لا تشتمل على الوجودي
وعلى الضروري بالاعتبار الذي عنيته وهو ان يكون
المحمول موجودا دائما ما دام ذات الموضوع
موجودة ضرورة دوام وجود الذات فيكون
ضرورة وجود المحمول معلقة بشرط وجود ذات
الموضوع او وجود صفة لها دائمة دوام ذاته قال
نسبة المطلقة المنعكسة الى الضرورية والوجودية
نسبة نوع الى نوع كنسبة الثلج الى الجص مثلا قلت
لا اسلم ولا اسلم ان كل واحدة من القضايا الضرورية
المطلقة والممكنة الخاصة والوجودية والمطلقة
المنعكسة مطابقة لنوع من الاعيان الموجودة وان

هذه القضايا لا يستلزم بعضها على بعض كما ان تلك الانواع
الوجودية التي تطابقها هذه القضايا ليس يستلزم بعضها
على بعض فان هذه الدعاوى حسب الاصطلاحات
المقررة سيما المذكورة في الكتب المقبولة عندنا وعلى
مقتضى ما ذكره هو دام علوه في الرسالة التي عملها اخرا
في المختلطات وما ذكر ايضا في هذه الرسالة فاسدة
ومن الواجب على المناظرين في مسئلة ما من صناعة ما
ان يتواضعا مصطلحات تلك الصناعة وان ابى احدهما
ان يعدل عن شي منها الى غيره ولا مشاحة في ذلك ان ينبه
على ذلك كيلا يبطل التفاهم ويطول التخاصم فعلى هذا الاول
الممكن الخاص بمعنى لا يستلزم على جميع ما يستلزم عليه الممكن
العام سوى الضروري الدائم دوام وجود ذات الموضوع
فيكون مشتملا على الموجود ضرورة في وقت دون وقت
وهو الوجودي وعلى ما لا ضرورة البتة في وجوده
وعدمه لا ضرورة وجود ذات الموضوع او صفة
له دائمة ما دام الموضوع دوام موجود الذات
ولا ضرورة وقت الا ضرورة دوام وجود المحمول
على ما عرف وهو الممكن الاخص وقد نص على مثل
ذلك في مواضع من رسالته هذه منها ما قال
في المباحثة الاولى ان نتيجة اختلاط الصغرى الممكنة
بالكبرى الوجودية ليست ممكنة خاصة بل اخص

منها وهي الوجودية الصرفة التي لا يستلزم على ما لا
يكون موجودا بالفعل وهو بالقوة بل يجب ان يكون
موجودا لاستحالة لكن لا دائما وقال في المباحثة
الثانية عقيب اقامة الدليل على ان هذه القضايا
لا يستلزم بعضها على بعض بلا فصل ان نتيجة الاختلاط
المذكور انما وجودية وهي اخص من الممكنة الخاصة
فان كل وجودية ممكنة خاصة من غير عكس اذ الدائمة
التي لا ضرورة في دوامها ممكنة خاصة وليست بوجودية
وكذلك كرر هذا المعنى وقرره بحيث هذا عند
تعقيبه كلام الفاضل الامام محمد رحمه الله في حكمه
بكون هذه النتيجة ممكنة خاصة وقال ايضا في
اختلاط الصغرى الممكنة الخاصة بالكبرى المطلقة
المنعكسة وفيه المباحثة الرابعة ان نتيجته
اذا اشترط اللادوام في كبراه وجودية وهي
اخص من الممكنة الخاصة فقد صرح في هذه المواضع
بان الممكنة الخاصة يشتمل على الوجودية وعلى
غيرها فيكون مبطلا لدعوى ان هذه القضايا لا
يشتمل بعضها على بعض واما القضايا الثلث
وهي الوجودية والضرورية والمطلقة المنعكسة
الماخوذة على الاطلاق فليس يعم بعضها بعضا
على الاطلاق لكن المطلقة المنعكسة اعم الوجودية

من وجه والوجودية اعم منها من وجه وكذا المطلقة
المنعكسة اعم من الضرورية من وجه والضرورية اعم منها
من وجه واما ما بين الضرورية والوجودية فلا مشاركة
بيان هذا ان الوجودية يشتمل على اربعة انواع
احدها ان يكون المحمول ضروري الوجود للموضوع
ما دام موصوفا بوصف له عارض غير دائم فيكون
موجودا وقتا دون وقت والثاني ان يكون موجودا
في وقت من اوقات اتصاف الموضوع بوصف لا
دائما دوام ذلك الوصف والثالث ان يكون
ضروري الوجود في وقت ما لا بعينه فيه اتصاف
الموضوع بوصف ما وذلك الوقت معين والرابع
ان يكون ضروري الوجود في مثل ذلك الوقت لكن
ذلك الوقت غير معين والشيخ سمى الاول في المشرقية
طاريا والثاني موافقيه والثالث مفروضا والرابع
منتشرا والمطلق المنعكس اذا اخذ من غير شرط
يشتمل هذه الانواع على الاول وعلى الموجود
بالضرورة ما دام الموضوع موجود الذات او ما
دام ذات الموضوع موصوفة بصفة دائمة له
ما دام ذاته موجودة لكن بشرط ان لا يكون وجود
الذات دائما لم يزل ولا يزال ولا يشتمل على الانواع
الثلثة الباقية من الوجودي والوجودي لا

يشتمل على الموجود دائما ما دام ذات الموضوع موجوده
فيكون احدهما اعم من الآخر من وجه واخص منه من
وجه واخص منه من وجه واما الضرورية فيشتمل
على نوعين احدهما ان يكون موضوعه موجودا دائما لم يزل
ولا يزال ويكون محموله ضروري الوجود ما دام
الموضوع موجودا فيكون موجودا دائما لم يزل
ولا يدخل هذا القسم في المطلق المنعكس لان محموله اذا
كان موجودا لم يزل ولا يزال كان ضروري الوجود
مطلقا فيكون تعليق وجوده بوجود الذات لغوا
بل تعليق وجوده بالشرط بيانا في ضرورة وجوده
المطلقة والثاني لا يكون موضوعه موجود
الذات دائما ويكون محموله موجودا بالضرورة ما
دام الموضوع موجود الذات او ما دام موصوفا
بصفة له دائمة ما دام ذاته موجودة ولا يكون
موجودا دائما فيصح تعليق وجوده بشرط وجود
الذات او وجود ذلك الوصف الدائم دوام
وجود الذات في القسم الاول لان المحمول اذا
كان وهذا القسم لما لم يكن محموله ضروري
الوجود دائما لم يزل ولا يزال بل ما دام موضوعه
موجود الذات او موصوفا بصفة صح تعليق
ضرورته وجوده بوجود موضوعه او وجود

صفته تلك وبهذا الاعتبار يفارق القسم الثاني
القسم الاول لكن باعتبار ان في كل واحد منهما
يكون المحمول ضروري الوجود ما دام الموضوع
موجود الذات جُعِل اطلاق الضروري المطلق
عليهما والقسم الثاني من الضروري المطلق يدخل
في المطلق المنعكس اذا اخذ باعتبار كونه ضروري
الوجود بشرط وجود ذات الموضوع او صفة
له دائمة دوام وجود ذاته ولا يدخل في المطلق
المنعكس القسم الاول من الضروري فيكون الضروري
اعم من المطلق المنعكس بهذا الوجه ولا يدخل في
الضروري القسم غير الدائم من المطلق المنعكس فيكون
المطلق المنعكس اعم من الضروري من هذا الوجه
فان ناقش دام علوه بسبب اختلاف الاعتبارين
في دخول القسم الثاني من الضروري في المطلق
المنعكس سامحته في ذلك وتركت منازعته
في شان الضروري المطلق والمطلق المنعكس فان
ذلك لا يضر فيما هو الغرض وهو ان المطلق
المنعكس يشتمل على الدائم دوام وجود الذات
وعلى الموجود لا دائما بل ما دام صفة عارضة
للموضوع موجودة وهذا مما اتفق عليه المحققون
من اهل هذه الصناعة ويدخلوا المثال

للاول كل انسان حيوان ما دام انسانا وللثاني
كل متحرك متغير ما دام متحركا ولا شك ان في قولنا كل
ج ب ما دام ج يطابق كل واحد من الوجهين لا
يحتملهما من حيث ذات اللفظ ويكون صادقا
ومفيدا في كليهما ولا يختص بواحد منهما لذاته
اذ لو اختص لما جاز ان يخصص باحدهما بلفظ لا
دائما وبالآخر بلفظ ما دام الموضوع موجود
الذات وشيدنا ادام الله علوه قد ذكر صيغة هذه
المطلقة في مواضع من رسالته هذه بكونها محتملة
للضرورة ولو لم يكن محتملة لغير الضرورة لم يقل محتملة
بل وجب ان يعين وايضا قال في
اثناء الجواب عن استدراكي عليه في صحة اقتران
المطلقتين المنعكستين اذا كانت الصغرى منهما
مقيدة بشرط اللادوام والكبرى غير مقيدة بشرط
ما وقد جعل المثال لها كل ج ب ما دام ج لا
دائما وكل ب آ ما دام ب اي في كل وقت يوجد
له صفة الباثية يوجد له ايضا صفة الالفية ويجوز
ان يكون صفة الالفية موجودة له من غير ان يوجد صفة
الباثية فيكون صفة الالفية اعم وقتا بعده في
الوجود لتغير هذا المعنى وصفة الالفية يجوز ان
تكون اعم من صفة الباثية فيكون موجودة للموضوع

مع وجود الثابتة وموجودة له مع عدم الثابتة بل يكون
موجودة له دائما ما دام موجود الذات فيدل هذا
الكلام على ان قولنا كل ت آ ما دام ت لا يتعين
احد المعنيين معنى له بل يحتمل كليهما اذ لو تعين ان يكون
اللاعية لت بالضرورة لما قال يجوز ان يكون اللاعية
موجودة ولا يكون الثابتة موجودة ويجوز ان
يكون اللاعية اعم من الثابتة فيكون موجودة عند
وجود الثابتة وعند عدمها بل ما دام الموضوع موجود
الذات بل كان يحكم جزما بكون اللاعية اعم من الثابتة
بل بكونها موجودة ما دام ذات الموضوع موجودة
ولو تعين ان يكون اللاعية لت وجوبا لا دائما لما
كان يقول بل يكون اللاعية موجودة ما دام الموضوع
موجود الذات وايضا قد كتب قلت في
مواضع من رسالتي لها وان هذه المطلقة تشتمل
على الضرورية والوجودية وعلى الدائمة وغير
الدائمة وقد اعاد ذلك بلفظه ولم يعترض على
شيء منها الا على هذا الموضع فلو كان يجد الفاضل به لا استدرك
به على كل فعل في امثاله ان لم يكن هذه المطلقة
محتملة للضرورية والوجودية فليت شعري ماذا
يكون معناها على التفسير لا وجه لان يكون بمعنى
الضرورية او احد قسميها اذ لا يكون حينئذ

نسبتها الى الضرورية نسبة نوع الى نوع ولا ان
يكون بمعنى الوجودية او قسم من اقسامهما اذ نصير
القياس المستشهد به من صغرى ضرورية وكبرى مطلقة منعكسة
وجودية فلا يكون منتجا وقد اتفقنا على كونه منتجا
ولا ان يكون بمعنى اخر لما هو ظاهر فظهر ان هذه المطلقة
تساوي الضرورية والوجودية وقوله ان
انواع القضايا بالمذكورة تطابق انواعا من اللاعيان
الوجودية فاسد لان من المستحيل ان يكون موجود
معين يكون موجودا دائما لم يزل ولا يزال ويوجد
له شيء معين دائما لم يزل ولا يزال مع ان يكون ذلك
الموضوع المعين غير موجود دائما لم يزل ولا يزال
ويكون ذلك المحمول موجودا له كذلك لا دائما لم
يزل ولا يزال وان يكون موجود اخر معين
يوجد له شيء معين ما دام ذاته موجودة او
ما دام موصوفا بصفة له دائمة دوام وجود
ذاته ويكون ذلك الشيء غير موجود له دائما بل ما
دام موصوفا بصفة له غير دائمة وان يكون
موجود معين يوجد له شيء معين بالضرورة ما دام
موصوفا بوصف لا دائما وفي بعض اوقات وجود
ذلك الوصف لا دائما دوام ذلك الوصف وفي
وقت اخر معين وفي وقت اخر غير معين وان

يكون موجود معين يوجد له شيء معين او لا يوجد
من غير ضرورة الثبوت لا في جانب الوجود ولا في
جانب العدم مع ان يكون ذلك الشيء موجودا
له بالضرورة على جميع الاوجه الاربعة المذكورة في
الوجودي واذا امكن تصور وجود هذه الانواع
في الاعيان لم يكن القضايا المذكورة مطابقة للاعيان
الموجودة. ولا يصح ان يقال بناء على ذلك انه اذا لم
يكن هذه الانواع في الوجود وفي الاعيان مستقلا
بعضها عن بعض كان القضايا التي يطابقها كذلك
فثبت بما بينا فساد الدليل الذي تمسك به في تصحيح
دعوى ان القضية المطلقة المنعكسة الخالية
عن شرط لا تشتمل على الضرورية والوجودية ودلت
على انها تشتمل عليهما فصح استشهادي بانتاج
الصغرى الضرورية مع الكبرى المحتملة للوجودية على
انتاج الكبرى الوجودية مع الصغرى المحتملة
للضرورية وبطل ما ادّعاه من الفرق بينهما وهو
احتمال المطلق المنعكس الخالي عن شرط ما للوجودي
واما تخطئته اياي في حملي نتيجة الصغرى
الممكنة الخاصة مع الكبرى الوجودية ممكنة خاصة
فقد اجبت عنها وبينت انه لا يجب ان لا
غير فكره في متابعتي على الحق لقول لسنا ذي

صاحب البصائر رحمه الله عليه مخففا وتبين ان شيعه
شكر الله مساعيه في بيان ان المحال الذي الزمه صاحب
البصائر من فرض نقيض النتيجة الممكنة الخاصة انما هو
من كونه ذا اختلاف في نقيض الوجودي سعى عن منتج واما
ما ذكر من الفرق بين اختلاط الكبرى الوجودية
بالصغرى الضرورية وبين اختلاطها بالصغرى الممكنة
العامة وهو وقوع التناقض بين مقدمتي الاول
وعدمه فيما بينهما من الثاني فجوابه عين ما ذكرته
الا اني لم اشر لزوم كذب احداهما من صدق الاخرى
تناقضا اذ بهذا القدر غير كاف في التناقض
بين القضيتين بل مع ذلك يجب ان يلزم من كذب
احداهما صدق الاخرى وليس الحال بين قولنا
كل ج ب بالضرورة وكل ب ا ما دام ج لا دائما
كذلك فان من ضرورة صدق احدهما كذب الاخرى
لكن ليس من ضرورة كذب احدهما صدق الاخرى
اذ يجوز ان يكونا كاذبين معا بوجوه كثيرة
منها ان لا يكون شيء من ج ب بالضرورة ولا شيء
من ب ا بالضرورة ولهذا اشترط في القضيتين
المتناقضتين اختلافهما في الكيفية وفي الكمية اذا
كانتا محصورتين واتحاد الزمان وغير ذلك
مما هو مشهور ولم يوجد فيما نحن فيه جميع هذه

السروط فلهذا اقتصرت في بيان هذا الفرق على انه اذا
كان الصغرى الممكنة العامة بمعنى الضرورية لزم منه كون
احدى المقدمتين كاذبة واذا كانت بمعنى الممكنة الخاصة
امكن كونهما صادقتين وسمي هذا القدر اشارة الى بيان
ان مقدمتي هذا الاختلاط اي اختلاط الصغرى الممكنة
العامة بالكبرى المطلقة المنعكسة عن الدائمة لم يمكن
كونهما صادقتين وهو اراد انه علم لم يبين هذا المعنى
وعندي انه لو بينه لم يكن له وجه غير ما قلنه وليبين
الذي نسبه الى بان ما جعلته وفاقا وهو ان ضرورة صدق
المقدمتين معا بعين ان المراد بالممكن العام هو الممكن
الخاص والممكن الخاص ~~نفس المراد~~ نفس الفرق بل هو
جزء من دليل الفرق والفرق ما ذكرنه من امكان كون
المقدمتين صادقتين معا فيما يخص به وضرورة
كذب احديهما في الاختلاط الاخر ودليله انه
اذا كان قياس مولف من صغرى ممكنة عامة وكبرى
مطلقة منعكسة عن دائمة صادق المقدمتين لا
يتصور صدقهما معا على تقدير كون الممكنة العامة
ضرورية تعين كونها في نفس الامر ممكنة خاصة
فكان قياس صحيح مولف من ممكنة خاصة ومطلقة
منعكسة عن دائمة ولا يمكن صدق الصغرى الضرورية
مع صدق الكبرى المطلقة المذكورة لتعذر فان من

رسائل

هذا الوجه فادر نعين الممكن الخاص مرادا بالممكن
العام ضرورة صدق المقدمتين معا جزء من دليل
الفرق لا نفس الفرق والله الهادي الى الصواب
والكلام في الكبرى المطلقة المنعكسة عن
الدائمة مع صغرى مطلقة عامة او منعكسة محتملة
للضرورية كالكلام في هذه المباحثة السابقة
فلنتجاوز عنها الى **المباحثة الثالثة**
واختلاط الصغرى الضرورية بالكبرى المطلقة
المنعكسة اذا لم نشترط فيها لا دوام الحكم
وقد اوجب دام علوه كون نتيجته دائمة لا
ضرورية قال لان الذي يلزم من اقتران المقدمتين
ملازمة الاكبر للاصغر بحسب وتلك الملازمة
يجوز ان يكون ضرورية وان لا يكون على تقدير
وقد كتب دللت على انها تجب ضرورية بان
هذه الكبرى من الضروريات المشروطة
فاذا كان كل ج آ بالضرورة ما دام ب وكل
د ج ما دام موجود الذات كان كل د آ
بالضرورة ما دام موجود الذات فاذا كون
هذه القضية من الضروريات المشروطة
وقال بل يمتنع منها فان دوام كون ج آ قد
يكون بالضرورة وقد يكون بغير ضرورة كما ان

اما مادام

دوام كون ج ا ما دام موجود الذات فقد يكون
ضروريا وقد يكون غير ضروري وهذه قسمة
واجبة فيهما في العقل والضرورية بشرط دوام
الوصف نوع من المطلق المنعكس أخص منه وكلامنا
فيه من غير زيادة شرط الضرورة فيه حتى لو زيد
كان اسمه ضرورية وأنا أقول

إنما بنيت دليلي على أن المطلقة المنعكسة من الضروريات
المشروطة لأنه لم يكن في ظني أنه ينكره وقد كنت وجدت
كلامه في تلك الجداول على وفق القواعد المشهورة
المنقولة فما نسينا وإن كان له في تلك شيئا ننبه
عليه وكان هذا من الأصول المنقولة حيث قسموا
الضروريات إلى مطلقة ومشروطة وجعلوا
المطلقة المنعكسة أحد أقسام الضروريات المشروطة
وإذا أنكرها لم يبق إلا أن أبرهن على أن كل ما هو دائم اللزوم
لكلي ما دام موجود الذات أو موصوفا بصفة
فهو ضروري الدوام له ببرهان مناسب للبراهين
المستعملة في المنطق فأقول إذا كان كل ب ا
دائما فإما ضروري لكل ب أو ليس ضروريا
له لا جائز أن لا يكون ضروريا له لأنه يكون إما ضروري
السلب أو ممكن السلب عن كله أو عن بعضه وعلى
تقدير ضرورة السلب يكون قولنا كل ب ا

ما لم الشعور الغرض منه

دائما كاذبا وعلى تقدير إمكان السلب أقصى ما في
الباب أنه لا يمكن بت الحكم بكون كل ب ا دائما وكلامنا
فيما إذا كان كل ب ا دائما على البت هذا خلف
فبقي أن كل ب ا بالضرورة ما دام موجود الذات
أو ما دام موصوفا بصفة فثبت أنه إذا كان كل
ب ا دائما ما دام موجود الذات أو ما دام ب
كان بالضرورة كذلك فإذن متى كان كل ج ب ما
دام موجود الذات وكل ب ا ما دام ب كان
كل ج ا بالضرورة لكن إذا صدق الحكم ضروريا
صدق دائما لأن الضرورة أخص من الدائم وإذا
كان كذلك وجب الحكم على النتيجة بالضرورة لأن
تخصيص النتيجة بأنه لا يمكن لما هو مستغن عن
البيان فإذن الصواب أن نتيجة هذا الاختلاط
ضرورية لا ما حكم به أدام الله مجده من أنها دائمة
لا ضرورية قال دام علوه مفهوم قولنا
هو حاصل له دائما ما دام موجود الذات غير
مفهوم قولنا هو حاصل له دائما بالضرورة ما دام
موجود الذات قلت بلى لأن الثاني من
حيث المفهوم خاص يحتاج إلى أول ليستعمل الأول
عليه وعلى الحاصل دائما ما دام موجود الذات
من غير ضرورة كما نص دام مجده عليه فيما بعد

هو احب قال ودوام الحكم بالاضافة الى جميع
اوقات وجود الموضوع ينقسم الى ضروري والى غير
ضروري لكن اذا لزم هذا العام ثم دللنا الدليل على
ان احد قسميه لا يجوز ان يكون لازما وهو الدائم
من غير ضرورة لانه كاذب لما برهنا عليه من ان هذا
الدائم يكون ضروريا لا محالة تعين القسم الاخر وهو
الضروري لان يكون لازما بالقياس وجب ان يحمل
هذا الخاص نتيجة لما سبق ذكره وهذا وجه اخر
في اثبات ان هذه النتيجة يجب ان تكون ضرورية
غير الوجه الاول لان الاول من طريق ان النتيجة (حاشية)
اذا لزمت دائمة والدائمة ضرورية كانت النتيجة
ضرورية والوجه الثاني من طريق انها اذا لزمت
دائمة وهي تشتمل على الضرورية وغير الضرورية
ولا بد من ان تكون الدائمة اللازمة في نفسها احداهما
ولا يجوز ان يكون في نفسها غير ضرورية فيتعين
ان تكون ضرورية قال ليس تعرف الصدق
والكذب من شان المنطقي قلت مطلقا لا اسلم
وذلك لانه يجوز ان يشترط في معنى القضية صادقة
كانت او كاذبة كما شرط في القضية الكلية الدائمة
غير الضرورية انها تكون مقتضى لفظها ولا يعرض
لانها صادقة او كاذبة اما القياسيات

فلا بد له من اعتبار صدق نتايجها على تقدير صدق
مقدماتها فان معنى قولنا ان القياس قول مولف من اقوال
اذا سلمت لزم عنها قول اخر هو انه اذا اسلم ان المقدمات
صادقة لزم القول بصدق النتيجة ولو لم يعتبر صدق
النتيجة وجوز لزوم الكاذبة واعتبرها لم يكن المنطق
وسيلة فيما نحن فيه العلوم المطلوب منها الحق
والصدق ثم ان قال ان الدائم في الكليات اذا لم يكن
الا ضروريا فاذا كانت القضية كلية كان لفظ الدائمة
ولفظ الضرورية فيها سواء قلت هذا صحيح لكن
لا يقال انها دائمة لا ضرورية واما ما نسب الي
من اني قلت ان مطلق الدوام في الكليات ضرورية
خطا فانا منه بري وعندي له وجه انه من الجائز ان يكون
من سهو الكاتب وجه وهو ان المصدر قد يستعمل
بمعنى اسم الفاعل كالعدل والصوم وغيرهما وعلى
قياس ذلك يجوز ان يراد بالدوام الدائم وان كان
غير مسموع فلم يكن ذلك الكلام مني خطية لكن سبيلها
لمطالع تلك الرسالة على انه يجب ان لا يحمله على ظاهره
ويفهم منه ان الدوام في الكليات واجب على انه
يثبت ان من مذهب قوم ان القضية الكلية لا تصدق
ما لم تكن ضرورية فهذا المطالع يجوز ان يقيس على ذلك
ويحسب ان شرف الدين اراد ان الدوام في

الكليات واجب لا اني اعتقد فيه انه يريد به ذلك
والله العصمة **المباحثة الرابعة** في اختلاط
الصغرى الممكنة الخاصة بالكبرى المطلقة المنعكسة وقد كان
حكم اولا بان النتيجة ممكنة خاصة وانا كنت ارى اولا ان حكمها
يجب ان يكون على التفصيل فان كانت تلك الكبرى مشروطا
فيها اللادوام كانت النتيجة ممكنة خاصة وان كانت بلا
شرط كانت النتيجة ممكنة عامة قال دام علوه في
الجواب بل ان كانت الكبرى محتملة للضرورة كانت النتيجة
ممكنة عامة لكن ان كانت خالية عن الضرورة كانت
النتيجة وجودية لا ممكنة خاصة وقد سبق بيان انها
يجب ان يكون ممكنة خاصة ولا معنى لاعادته ثم انفتح
على لسان بعض مباحثة سيدنا دام مجده في هذه النتيجة
راى اخر اذكره بعد تمام المباحثة التي تتلو هذه
وهي **المباحثة الرابعة** في اقتران المطلقتين
المنعكستين وصغراهما خالية عن الضرورة والكبرى
اما محتملة لها واما غير محتملة لها وقد جعل دام علوه
نتيجة تابعة للكبرى ابدا وكنت ارى انها مطلقة
منعكسة خالية عن الضرورة فاحتج لكون النتيجة
محتملة للضرورة اذا كان الكبرى كذلك بان الاكبر يجوز
ان يكون اعم من الاوسط على معنى انه يوجد مع وجود
وعدمه جميعا بل ما دام الموضوع موجود الذات

فيكون النتيجة ضرورية ويجوز ان يكون عارضا لذات
الاوسط غير دائم الوجود فيكون النتيجة وجودية
مثال الاول كل كاتب متحرك يده ما دام كاتبا
لا دائما وكل متحرك يده جسم ما دام متحركا يده ومثال الثاني
ما يكون المتغير فيه بدل الجسم والباقي بحاله فيجب
ان يكون النتيجة محتملة للضرورية والوجودية وانا
اقول لا بل الحق ان النتيجة تابعة للصغرى هذا
الاقتران ابدا وقوله ان الاكبر يجوز ان يكون اعم من
الاوسط مسلم الا انه يجوز ان يكون موجودا ما
دام ذات موضوع الاوسط موجودة ممنوع
بيان هذا هو انه يكون للزيادة قولنا ما دام
على قولنا كل كاتب معنى وفائدة لكن يرون تلك
الزيادة وذلك انما يكون اذا كان للثابتة اثر في
ضرورة وجود له لعلية معها فتكون متعلقة الوجود
بوجود الثابتة وان كان من الجائز ان يكون
متعلقة الوجود ايضا بصفة اخرى عارضة
ايضا اذا كانت الثابتة عارضة فيكون لها العلية
اعم من الثابتة توجد مع وجودها ولا يجب ان
يعدم مع عدمها ايضا كتحريك اليد فانه كما يلزم
صفة الكتابة يلزم صفة الخياطة وغيرهما فيصح ايضا
ان يقال كل كاتب متحرك يده ما دام كاتبا

وكل خياط محرك يده ما دام خياطا فاما اذا كانت
الثابتة عارضة لذات غير دائمة ولها لقية ضرورية
الوجود لذات ما دامت موجودة او لصفة
دائمة لها ما دامت موجودة غير صفة الثابتة العارضة
غير الدائمة فلا يصح ان يقال حينئذ كل ب آ ما
دام ب وذلك مثل قولنا كل كاتب انسان او
متعجب فانه لا يصح ان يقال معه ما دام كاتبا
اذ الموصوف بالكاتب انسان ومتعجب ما دام
موجود الذات كان كاتبا او لم يكن وذلك لان
ضرورية كونه انسانا متعلقة بوجود ذاته
وضرورية كونه متعجبا متعلقة بوجود ناطقيته
لا بكتابته فلا يجوز توقيت وجودهما بوجودها
وتسديدها الاجل اصل العالم دامت فصابله
اعتبر الصدق في هذه الامثلة بحسب لكن ليس
كل ما يكون صادقا يستعمله العلماء في مباحثهم
بل العقلاء في مطالبهم فان مثل هذه القضية
لا تستعمل في علم ما لا مقدمة ولا نتيجة كيف
وكل من نحوه بمثلها في محاوره استهزى به وضحك
منه ولزوم كل كاتب حيوان في المثال الذي
اورده انما هو من كل كاتب محرك يده وكل محرك
يده حيوان من غير زيادة ما دام اذ ليس لتلك

الزيادة اثر في الزام هذه النتيجة وهذا مثل ما
لو قيل زيد انسان كاتب فاضل كذا وكذا وكل
انسان كاتب فاضل كذا وكذا حيوان فزيد حيوان
تلك
كان لزوم النتيجة من قولنا زيد انسان وكل انسان
حيوان بدون تلك الزيادات كذا ههنا
فيصح ان الوصف للموضوع في المطلقة المنعكسة
اذا كان عارضا لذات الموضوع غير دائم لها
ما دامت موجودة لم يكن محمولها موجودا لها
ما دامت موجودة ويشهد لذلك ان المحققين
جعلوا المطلقة المنعكسة صنفين احدهما ما
محموله موجود ما دام ذات الموضوع موجودة
وشرط ضرورية اما وجود ذات الموضوع
واما اتصافه بوصف ضروري له والثاني ما وجود
محموله غير دائم وكذا الوصف للموضوع الذي
تقيد وجود المحمول بوجوده غير دائم ولم
يجعلوا لها قسما ثالثا محموله موجود ما دام
ذات الموضوع موجودة بالضرورة وقد شرط ادام الله ايامه
في ضرورة وجوده وجود صفة للموضوع عارضة
له غير دائمة لا اثر لوجودها في وجود المحمول
بوجه ما فان قال قائل اذا كان المحمول انه
لا رفعه للانسان ما دام ذاته موجودة وكذا التعجب

موجود لذات الناطق ما دامت موجودة ليصدق
قولنا كل انسان حيوان بالضرورة مطلقا وكل ناطق
متعجب بالضرورة مطلقا فما الفائدة في زيادة قولنا
ما دام كذا على قولنا كل انسان حيوان وكل ناطق متعجب
قيل له ان القضية الضرورية المطلقة لما كانت
تستلزم دوام وجود المحمول في احدهما دائما ازلا
ولا يزال ولا دوام كذلك في الآخر صرح في الثاني بلفظ
ما دام وافاد ان محموله لا يدوم ازلا ولا يزال بل
ما دام ذات الموضوع موجودة وايضا يتعلق كونه
حيوانا بكونه انسانا وكونه متعجبا بكونه ناطقا
ولا يتعلق كونه حيوانا بكونه كاتبا لما مر ذكره فعلى
هذا التحقيق اذا صدق قولنا كل ج ب ما دام ج
لا دائما وكل ب آ ما دام ب لزم ان يكون كل ج آ ما دام
ج لا دائما لان وجود الالفية اذا كان مشروطا
بشرط وجود البائية والبائية غير موجودة لذات
ج ما دامت موجودة لم تكن الالفية ايضا موجودة
لها ما دام موجود الذات بل يكون لا محالة موجودة
ما دام البائية موجودة ثم اذا عدمت البائية
جاز ان تعدم الالفية وجاز ان توجد مع وجود
صفة اخرى غير دائمة ايضا لكن لا دائما ما دام ذات ج
موجودة فتكون لها الفية موجودة لكل موصوف ب

ما دام يوصف بب لا دائما ما دام موجود الذات
وكل ج يوصف بب ما دام موصوفا بج لا دائما
ما دام موجود الذات فيكون موصوفا بآ ما دام
موصوفا بج لا دائما ما دام موجود الذات هذا اذا
كان الكبرى غير مشروطة بشرط اللادوام
واذا كانت مشروطة به فلا نزاع في ان النتيجة غير
دائمة ايضا فصح ان النتيجة في هذا الضرب من
القياس تابعة للصغرى ابدا وكتب قد اشرت في
رسالتي الاولى الى اصل هذا الدليل ولم احقق
هذا التحقيق فيها لانه لم يكن في ظني انه دام مجده
خالف المشهور من حصر المطلقة المنعكسة في
القسمين المذكورين فيزيد عليهما ثالثا فاسدا
واما الخطبة اياي في قولي ان كون كل ج موصوف
ب موصوفا بآ مساوق لكونه موصوفا بب
فليس فيها كما قال انه لازم له وليس من شروط
الملازمة المساوقة قلت لا بل من شرط
كونه ملازما ليس ان يكون مساوقا فان المساوقة
بينهما ان يسوق احدهما مع الآخر وليس من
شرطها ان يتفق المساوق مع كونه اذا وقع
المساوق بل يجوز ان يتفق وان لا يتفق فيستمر
بعد ذلك في سوقه كما شاء فاذا كان يوجد لها الفية
ما دام يوجد البائية كانت لها الفية

مساوقة للبائية ولا يكون من شرط مساوقتها لها ان يعدم
مع عدمها الا انه كان من شرط تمام البيان ان ليس بعد
ذكر مساوقة لا لبائية للبائية في الوجود ان البائية
اذا كانت غير دائمة لذات ب لم يجز ان يكون
اللابائية دائمة لها ما دامت موجودة وان جاز
ان توجد لها مع عدم البائية فلما لم افعل ذلك على
ظن ان لا حاجة اليه بسبب الاصل المشهور المذكور
سبق الى ذهن سيدنا شرف الدين ابي اردن
بالمساوقة المساواة في زمان الوجود وادى الكلام
في هذه المباحثة وانتهى في اثنائها ان الوصف الموضوع
اذا كان غير دائم الوجود لذاته في المطلقة المنعكسة
لم يجز ان يكون محمولا ضروريا لموضوعها جاز ان الجز
الموعود في المباحثة الرابعة من ذكر الراي الجديد
في صحة اختلاط الصغرى الممكنة الخاصة بالكبرى
المطلقة المنعكسة شرط فيها لا دوام الحمل ولم
يشترط فاقول ان صحته في كلي حالي الكبرى
ممكنة خاصة على ما كان حكم به دام علوه في الجداول
التي عملها اولا وفي الي اولا انها على التفصيل وقوله
اخيرا انها ممكنة عامة كلاهما غير صحيحين وذلك
لانا اذا قلنا كل ج ب بالامكان الخاص وكل
ب آ ما دام ب كان آ غير دائم الوجود لكل ج

ما دام ذاته موجودة لا ان آ لو كان ضروريا لكل
موصوف بب كانت البائية ضرورية له ايضا
اذ لو كانت البائية غير دائمة له كانت اللابائية
غير دائمة له ايضا لما قررناه واذا كانت البائية ضرورية
لكل موصوف بب كان قولنا كل ج ب بالامكان
الخاص كاذبا لان ج من الموصوفات بب ولا يصدق
قولنا كل ج ب بالامكان الخاص مع كون ب ضروريا
لكل موصوف بب فاذن متى كان قولنا كل ج ب
بالامكان الخاص وقولنا كل ب آ ما دام ب صادقين
كان آ غير ضروري لكل ب بل كان موجودا له
ما دام موصوفا بب لا دائما سواء شرط لا دوام
الحمل في المطلقة المنعكسة او لم يشترط ولا شك
في ان صحة هذا القياس اذا شرط في كبراه لا دوام
الحمل ممكنة خاصة على ما برهنت عليه فكذلك
اذا لم يشترط فيها ذلك لكن يكون في نفس الامر غير
دائمة الحمل ضرورة صدق المقدمتين معا فعلم
ان صحة الصغرى الممكنة الخاصة مع الكبرى المطلقة
المنعكسة اي نتيجتها كانت ممكنة خاصة وبهذا
التحقيق استبان ان اقتران الصغرى الوجودية
كيف كانت مع الكبرى المطلقة المنعكسة كيف
كانت نتيجته وجودية مثلا انه اذا كان كل ج ب

وقتا دون وقت وكلية آ ما دامت كان كل ج آ
وبالادائمة لا ان وجود الثابتة لكل ج آ اذا كان غير
دائم وكان لا يعقبه لكل ب ما دامت ج لكن وجود
لا العقبة لكل ب ما دام موجود الذات بل وقتا
ما فكذلك يكون لكل ج وقد ذكر شرف الدين
دام مجده في رسالة المختلطات لا حصره بان
الصغرى اذا كانت وجودية اعم من الوجودية
المنعكسة والكبرى في فرض انتج اقترانهما مطلقة
عامة وان كانت الصغرى وجودية منعكسة
انتج مطلقة منعكسة محتملة للضرورة وبما سبق
من التحقيق يعلم ان كلا الحكمين غير صواب وما
تمسك به من الدليل في اثبات الحكمين من ان
لا العقبة من لوازم الثابتة مع جواز ان يكون اعم
منها فقد اشبعنا الكلام فيه والله الموفق
والهادي

المباحثة السادسة

في قياسات من الشكل الثاني قد كان اتفق
لي مع احد اخواني على كلامه ادام الله جلاله فيها نشأ على
معنى واحد ذكرته في الرسالة الاولى وهو انه
فرق في اقتران الصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المطلقة
المنعكسة فرقا اذا كانت الكبرى فيه خالية عن
الضرورة وبين ما اذا كانت مشتملة عليها تعلى

الوجه الاول جعله عقيما وعلى الوجه الثاني
جعله منتجا مطلقة عامة وهذا التفصيل انما يجب
اذا كان كل واحد من ضربي هذه المطلقة منعكسا
على نفسه على ما كان عليه ابو علي ومتابعوه الى عصرنا
هذا اذا كان عكس السالبة عن الضرورة خاليا عنها حتى
فيرجع الوجه الاول من هذا الاقتران بعد عكس
الكبرى الى الشكل الاول صار اقتران صغرى مطلقة عامة
وكبرى مطلقة منعكسة مشروطا فيها اللادوام
فوجب ان يكون عقيما بنا على ما كان يراه دام مجده
وبنى على تلك الجداول قد لنى هذا التفصيل منه اول
ما كلم فيما يتعلق بهذا العكس على انه بنى تلك القياسات
على ما هو المشهور في هذا العكس لا على ما هو الحق فيه
وهو ان عكس كلا ضربيه محتمل للضرورة على ما انتهى
اليه بحثه وقد جرى ذلك في رسالة المختلطات
ورسالة الاجوبة لم يعتبر العكس المشهور فيما بعد
هذا الاقتران ولم نفصل التفصيل الذي يوجبه
اختلاف عكسي الضربين من المطلقة المنعكسة
في مواضع عددتها في الرسالة الاولى وكذلك يجب
على اعتبار العكس المشهور ان يكون الثالثيات
التي من صغرى مطلقة منعكسة سالبة وكبرى
ممكنة عامة او ممكنة خاصة او مطلقة عامة منتجة

جزئية ممكنة عامة وقد حكم بعقمها فأخذته بطرد الكلام على
وتيرة واحدة واعتبار هذا العكس على وجه واحد
وأيضا أقام قياس الخلف حجة في تصحيح سائر الثالثات
التي كبراها مطلقة منعكسة كيف كانت فاستدركت
عليه بأن هذا إنما يستقيم إذا كانت الكبرى محتملة
للضرورة أما إذا كانت مشروطا فيها اللادوام لم يستقم
الخلف حسبما ذكرته في قياس من صغرى ضرورية
وكبرى مطلقة منعكسة مشروطة فيها اللادوام
وهو غير صحيح وهذا الاستدراك لم يكن متعلقا
بالعكس المذكور ثم بعد هذا كله قلت كلما ذكرته
في الشكل الثاني مما يتعلق بعكس المطلقة المنعكسة
فعلى مقتضى رأي أن على في عكسها وهو أن السالبة
اللادائمة منها تنعكس سالبة لا دائمة وأما على
الرأي الحق فتنعكس مشتملة على الدائمة واللادائمة
وذلك مما عثر عليه شرف الدين دام مجده لكنه
ربما اتفق له ذلك بعد عمل هذه الجداول وذكرت
موجب هذا الطعن على ما قدمته ثم حكمت بنتيجة
كل اقتران اعترضت عليها موجب الرأي الحق
في هذا العكس على وفق ما حكم به دام علوه بعد
ذلك في رسالة المختلطات الآفاق إنا واحدا
قد سهوت فيه سهوا لا أجد الآن كلما أفكر وجها

ولو بعد التخيل إلى الآن لأجله ملت إلى ذلك القول
الباطل وذلك لما قرأت هو بين مطلقتين منعكستين
فإنه لا وجه لصحته على مقتضى الرأي الجديد في
هذا العكس إلا أن يكون مطلقة منعكسة محتملة
للضرورة وقد كنت جعلتها تابعة للصغرى فقلدني
لا زال منعما بالتنبيه على هذا السهو لئن جيئته جسيمة
لكني أتعجب أيضا من تكرير تخطيئي فيما بنيته على الرأي
المشهور في العكس المذكور عند الجواب عن كل
اعتراض بعد معرفته إغرائي بكونه خطأ ومن
إطنابه في تقرير صحة ما بنيناه على الرأي المستحدث
فيه بعدما أرى بصحته فإن اللائق في تلك الأجوبة
لم يكن إلا أن يختصر بأن كلامه في تلك الأحكام كان مبنيا
على ما هو الحق في عكس المطلقة المنعكسة والتفصيل
المبني على الرأي القديم في ذلك لما قرأت الواحد
كان سهوا وقد فعل ذلك لكن كان يجب أن يقتصر
على ذلك فلم يفعل وأيضا قد قلت في الرسالة
الأولى أنه يلزم على هذا الرأي في العكس أن يكون
اختلاط الصغرى السالبة المطلقة المنعكسة
كيف كانت بالكبرى الموجبة الممكنة العامة أو
الممكنة الخاصة أو المطلقة العامة عقيما لأن
هذه المطلقة كيف كانت تكون عكسيها مشتملا

على الضروري وغير الضروري فيكون النتيجة ايضا
مشتملة على الضرورة فلا يمكن قلبها وهي سالبة الى الايجاب
ولا يمكن عكسها فلا يلزم منها نتيجة فلم يكن يحتاج ان
يفرق بين هذا وبين قوله انك عولت في هذا الفصل
على مقالة القاضي للامام عمر رضي الله عنه وعند
البحث ينكشف انه ليس كما قال وذلك لانه قد
كان انكشف لي حينئذ حتى بينت هذا البيان فكيف
ينكشف لي الآن الا انه قد طول فيما لا حاجة اليه
فيه وانا قد احلت على ما هو المشهور فيه فلعله
دام علوه فعل ذلك ارادة للزيادة في الافادة
على الحرص عليها وتشوقا اليها ولعمري ذلك
كذلك ولذلك لا ازال لشكوكي على رايه معيدا
كيلا يراك في حالي مفيدا منها انه ذكر في
رسالة الاجوبة بعد ما رجع عن ايجاب الفرق
في اختلاط الصغرى المطلقة العامة بالكبرى
المطلقة المنعكسة بين كون الكبرى خالية عن
الضرورة وكونها محتملة لها ان نتيجته ممكنة عامة
على ما هو مشروح في رسالة المختلطات لصاحبه
في الرد من الحجة التي اقامها لاثبات هذه الدعوى
ان هذه النتيجة مطلقة عامة فلما رايت هذا التفاوت
بين الموضعين راجعت رسالة المختلطات

فكان فيها ايضا ان هذا لما قرر ان نتيجة مطلقة
عامة سواء كانت كبراه سالبة او موجبة وسواء
كانت خالية عن الضرورة او محتملة لها وكذلك كان لازم
من الدليل المذكور فيها فكان يتوافق هذه الشهادات
موجبا حمل لفظ الممكنة على انه من سهو الناسخ لولا ما
ذكر في رسالة الاجوبة من ان التأليفات التي بين
كبرى مطلقة منعكسة موجبة وصغرى سالبة
اما ممكنة عامة او ممكنة خاصة او مطلقة عامة
نتيجة ممكنة عامة ولم يجب من مقتضى الدليل في
الاقتران المذكور اختلاف جهة نتيجته بسبب اختلاف
جهة كبراه فاوجب هذه الاختلافات بحثا
مستقصى عن هذه النتيجة ونظرا مستوفى في
ادلتها فاقول الحق عندي ان نتيجة اقتران
الكبرى المطلقة المنعكسة سالبة كانت او موجبة
مع الصغرى المطلقة العامة او الممكنة العامة
او الخاصة بشرط ان يخالف الكبرى في الكيفية
ممكنة عامة على ما اقيم عليه البينة بعد الفراغ من
تعقب الادلة التي ذكرها في رسالة الاجوبة
ورسالة المختلطات على هذا المطلوب
فمنها العكس واما عكس استعماله في موضع
يكون المطلقة المنعكسة سالبة فينعكس سالبة

مطلقة منعكسة محتملة للضرورة فاذا قرنتا
الصغرى المطلقة العامة على هيأة الشكل الاول
حصلت النتيجة مطلقة عامة واما اذا كانت
هذه المطلقة موجبة والصغرى سالبة امكن
عكس الصغرى والكبرى اذا عكست كان عكسها
موجبا جزئيا فان جعل كبرى قياس من الشكل الاول
كان كبرى ذلك القياس جزئية وصغراه سالبة
وكلا الامرين يمنعان صحة القياس وان جعل
صغرى القياس حصل من الشكل المحجوب فلم يتعد عن الراي المشهور
ومنها الخلف والاختلاف في انه لا يجوز
ان يكون الكبرى في هذه الاقترانات مطلقة
منعكسة مشروطا فيها اللادوام لان النتيجة
ان جعلت ممكنة عامة كان نقيضها ضروريا
وان جعلت مطلقة عامة كان نقيضها دائما ولا ينتج
اقتران الصغرى الضرورية والدائمة مع الكبرى المطلقة
المنعكسة اللادائمة في الشكل الاول واذا كانت
الكبرى غير مشروط فيها اللادوام لكن الصغرى ممكنة
عامة او خاصة فالنتيجة منهما ممكنة عامة بلا خلاف
ولا يمكن اثباتها بالخلف على مقتضى رايه في نتيجة
اقتران الصغرى الضرورية بالكبرى المطلقة المنعكسة
في الشكل الاول لانها عنده دائمة فاذا احد

نقيض النتيجة الممكنة العامة ضروريا وقرن بالكبرى
المطلقة المنعكسة حصلت نتيجة جزئية دائمة عنده
وقد استعمل الخلف في رسالة المختلطات لاثبات النتيجة
الممكنة العامة لازمة من اقتران الصغرى الممكنة العامة
والممكنة الخاصة مع الكبرى المذكورة في كل اقتران منها
من ضربين احدهما عند كون الكبرى موجبة والاخرى عند
كونها سالبة ولا يكون منكرا له للصغرى الممكنة عامة كانت
او خاصة واذا كانت الصغرى مطلقة عامة مع الكبرى
المذكورة كانت النتيجة مطلقة عامة على احدى الروايتين
منه وممكنة عامة على الاخرى وبالخلف يمكن اثباتها
مطلقة عامة اذ يلزم من القياس الذي في الخلف
نتيجة دائمة وهي تكذب المطلقة العامة فالحاصل
ان كبرى القياس اذا كانت مطلقة منعكسة فان كانت
صغراه ممكنة لم يصح استعمال الخلف فيه على رايه وان
كانت صغراه مطلقة عامة ثبت بالخلف كون
النتيجة مطلقة عامة سواء كانت كبراه موجبة
او سالبة وعلى الراي الحق في نتيجة اقتران الصغرى
الضرورية مع الكبرى المطلقة المنعكسة يصح
استعمال الخلف فيه على تقدير كون الصغرى
ممكنة ويثبت به صدق نتيجته ممكنة عامة لكن
الخلف لا يعتبر ها هنا في تعيين النتيجة وانما

بعيد في اثبات صدقها فان قيل ان يقول ان النتيجة اخص
من الممكنة العامة عند كون الصغرى ممكنة ومن المطلقة
العامة عند كونها مطلقة عامة فان الخلف يثبت
كونهما صادقين وصدق لازم الاعم لا يستلزم صدق الاخص
بل انما صدق الاعم لكون به اخص صادقا وهذا المعنى
غلط الامير الامام رشيد الدين محمد بن عمر البلخي في قياس
الخلف حيث حكم بفساده لكونه شاهدا على صدق
الاعم لا كان شاهدا على صدق الاخص سوا كتب رسالة
في بيان انه غير معتمد لانه غير موثوق به في اثبات نتائج
الاقيسة لكنه لم يدر ان حد النتيجة لا يكتسب بالخلف
بل بطريق اخر لكن يثبت به صدقها فعادته في اثبات
صدق النتيجة لا في تعيينها على ما في صحته في الجواب
عن رسالته وسيدنا الامام شرف الدين دام
علوه استعمل الخلف في اختلاط الكبرى المطلقة
المنعكسة بالصغرى الممكنة العامة والممكنة الخاصة
والمطلقة العامة في معرض الحاجة الى تعيين النتيجة
فيكون المواخذة المذكورة متوجهة عليه كذلك
الدلائل التي اعتمدها لهذا البيان في رسالة
لماحوية ورسالة المختلطات غير وافية بغرضه
فانها غير صالحة لتعيين ان النتيجة لا محالة ممكنة
عامة او مطلقة عامة بل مبينة لصدقها ولهذا

لم يكن في هذا الاقتران عند كون صغراه مطلقة عامة
في الحكم بان الحق ان نتيجته ممكنة عامة ام مطلقة عامة ثم
الذي عدل الله عنها في رسالة لماحوية لاثبات ان اختلاط
الصغرى المطلقة العامة بالكبرى المطلقة المنعكسة
ينتج مطلقة عامة مستدرك عليه من وجه اخر فانه
قال لما صح قولنا لا شيء من ج ب ما دام ا علمنا ان
صفتي ا و ب لا تجتمعان معا في ذات واحدة واذا
كان كل ج توجد له ب مطلقا كان ا مسلوبا عن كل
ج في الوقت الذي يكون ب موجودا له ضرورة
انهما لا تجتمعان معا فاذن السلب المطلق لازم
قلت هذا القدر يثبت ان ا مسلوب عن كل
ج بالاطلاق العام فانه اذا ثبت ان ا مسلوب عن
كل ج كل وقت يكون ب مسلوبا عنه وصح ان
ب مسلوب عن كل ج بالاطلاق العام لزم ان
يكون ا مسلوبا عنه كذلك فيكون سلبا محتملا للضرورة
فاذن بالقدر المذكور لا يتم الاحتجاج ويجب
ان يقول فاذن السلب المطلق العام لازم واذا
لزم السلب المطلق العام لزم ان يكون محتملا
للضرورة فلا يستقيم التردد في كونه محتملا
للضرورة ولا يكون الى اثبات احتماله للضرورة
بالبراهين التي ذكرها بعد ذلك حاجة ولئن كان

اثبات كون السلب المذكور محتملا للضرورتين
محتاجا اليه في اثبات كونه مطلقا عاما وحينئذ
يكون اثبات احتماله للوجودي عن الضروري محتاجا اليه
ايضا وذلك لان نسبة المطلق العام الى الضروري
والوجودي عن الضروري في احتماله لهما على سواء فان
وجب اثبات احتماله للضروري وجب للوجودي
وقد استشهد للزوم النتيجة من الاقتران المذكور بمثال
وهو انه اذا قلنا كل فرس ساكن بالاطلاق ولا
كاتب واحدا ساكن ما دام كاتبا لزم ان لا فرس
واحد ساكن بالاطلاق العام اقول ليس هذا المثال
يصلح لان يستشهد به على ان اقتران الصغرى
الوجودية مع الكبرى المطلقة المنعكسة يعني
الدائمة ينتج ضرورية لان حكم القضية المخصوصة
بمادة معينة متفقة كانت او منتجة لو خرج
حال تلك المادة بعينها لا من الجهة لا يتبع الصادقة
عليها ولا يتبع الصادق على الضروري مطلق عام
وممكن عام فلا يكون الحكم من جهة الصدق بالمطلق
العام اولى من الحكم بالممكن العام ثم اذا ضم الى هذا
المثال مثال اخر صغراه ضرورية او وجودية
وكبراه مطلقة منعكسة كيف كانت والنتيجة
وجودية لزم منهما ان يكون النتيجة مما يشتمل على

الضروري والوجودي ومثل هذا الاعتراض يرد
على ما ذكره في اقتران الممكنة العامة مع المطلقة الـ
المنعكسة فانه بين فيه جواز كون نتيجته ضرورية
وهذا القدر من المثال لا يعين كونها ممكنة عامة على
ما سبق تقريره والمثال المذكور فيه وهو ان
كل شجر ساكن بالامكان العام ولا كاتب واحدا
ساكن ما دام كاتبا فلا شيء من الشجر بكاتب بالامكان
العام لكون هذا السلب ضروريا يلزمه من
الاستقراء كما سبق في المثال السابق وكذلك
الدليل الذي عدل اليه عن الخلف بعد اعترافه
بانه لا يجري في تصحيح كون نتيجة التاليفات
الواقعة بين كبرى مطلقة منعكسة موجبة
وصغرى ممكنة عامة او ممكنة خاصة او مطلقة
عامة سالبة ممكنة عامة معترض عليه وذلك لانه
اثبت ان ب من لوازم آ وسلب ب عن كل
ج متصور فيكون سلب آ متصورا عنه اذ
لو لم يتصور سلب آ عن كل ج لما تصور سلب
لازمه عنه وهو ب فانه ان فرض مسلوبا
بالفعل عن ج ولم يكن آ مسلوبا عنه لكونه
غير متصور السلب عنه بل كان موجودا له
كان الملزوم موجودا بدون اللازم وهو محال

اولست اولا هذا الدليل يختص بما يكون فيه الصغرى
من هذه الاقترانات ممكنة ولم يتعرض للاقتران الذي
فيه الصغرى مطلقة عامة وقد سوى في الحكم على النتيجة بين
ما يكون الصغرى ممكنة فيه وبين ما يكون فيه مطلقة عامة
والدليل المذكور لا يتعرض للذي صغراه مطلقة عامة
ثم الممكن العام لا يتميز عن غيره من القضايا بمجرد
كونه مقصورا على ما ذكرنا فان قال قائل اذا كان
جهة نتيجة الثلثات المذكورة لا يتعين بالعكس عند
كون كبراها موجبة ولا بغيره من الادلة المذكورة سالبة
كانت او موجبة فما وجه تعينها قلت هو ان
نعتبر اقترانات الواقعة من القضايا الداخلة تحت
تلك القضايا العامة ونحصل نتيجة كل اقتران ثم
نحكم على سائر اقترانات تلك الصغريات العامة
بالكبرى المذكورة بالجهة التي يقتضيها اشتمال
الصغرى العامة على ما تحتها من تلك القضايا الخاصة
والقضايا الداخلة تحت تلك العامة هي الضرورية
والوجودية والممكنة الاخص وفيما نحن فيه يكفي
اعتبار اقتران الصغرى الوجودية الواقعة تحت
كل واحدة من الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقة
العامة بالكبرى المطلقة المنعكسة عن الدائمة وعلى
ما بينه من بعد يكون نتيجته ممكنة عامة فيلزم ان

يكون نتيجة اقتران ما هو اعم من هذه الصغرى
مع ما هو اعم من هذه الكبرى ايضا ممكنة عامة اذ لا قضية
اعم من الممكنة العامة فاقول نتيجة اقتران الصغرى الو(جودية)
بالكبرى المذكورة مثاله ما نتيجته ضرورية كقولنا
كل فرس نائم وقتا ما لا دائما ولا كاتب واحد نائم ما
دام كاتبا لا دائما او لا فرس واحد بمستيقظ وقتا ما
وكل كاتب مستيقظ ما دام كاتبا لا دائما فيلزم ان
لا فرس واحد بكاتب بالضرورة ومثال ما نتيجته
ممكنة اخص ما اذا جعلنا الاصغر فيه بدل الفرس
الانسان والباقي على ما كان في المثال الاول فيلزم
ان لا انسان واحد بكاتب بالامكان الاخص واذا
كانت النتيجة تارة ضرورية واخرى ممكنة اخص
وجب ان نحكم عليها بما يعم الضرورية والممكن الاخص
وهو الممكن العام وقد يلزم في بعض المواضع هذه
النتيجة ممكنة عامة مثاله ما اذا جعل فيه
الاصغر بدل الانسان الحيوان والباقي على ما
كان في المثال الثاني فيلزم ان لا حيوان واحدا
بكاتب بالامكان العام لان الكاتب مسلوب عن
بعض الحيوان بالضرورة وعن بعضها بالامكان
الاخص واذا كان اقتران الصغرى الوجودية
بالكبرى المطلقة المنعكسة عن الدائمة ممكنة

يلزم تارة ضرورية وتارة ممكنة اخص صح

ممكنة عامة وجب ان يكون اعم من كل واحدة من
الصغرى الممكنة العامة والممكنة الخاصة والمطلقة
العامة المشتملة على الوجودية بالكبرى المطلقة
المنعكسة غير الدائمة ممكنة عامة وكذلك اذا كانت
الكبرى محتملة للضرورية وغير الضرورية فبهذا الطريق
تبين ان هذه النتيجة يجب ان يكون ممكنة عامة
لا اخص منها وتبين ان الذي ذكر في رسالة المختلطات
من ان نتيجة الصغرى الوجودية والمطلقة العامة
مع الكبرى المطلقة المنعكسة مطلقة عامة سهو
وجب الرجوع عنه لكن يجب النقض عن الادلة
التي تمسك بها لاثبات تلك الدعوى في تلك الرسالة
منها انه اذا كان كل ج ب بالاطلاق العام ولا شي
من ا ب ما دام ا وجب ان يكون كل ج مسلوبا
عنه ا بالاطلاق العام لان ا و ب لا يجتمعان معا
ففي كل وقت يكون ب موجودا لج يكون ا فيه مسلوبا
عنه فان كان ب موجودا لج ما دام ذاته
موجودة كان ا مسلوبا عنه كذلك وان كان ب
موجودا له وقتا ما او لبعضه دائما من غير
ضرورة كان ا مسلوبا عنه كذلك فيكون سلب
ا عن كل ج بالاطلاق العام وعلى هذا النسق
تعال فيما يكون الصغرى فيه سالبة والكبرى موجبة

وهو ان وجود ب لا يلزم لوجود ا فيكون ا مسلوبا
~~عن ج ما دام ب مسلوبا~~ عن ج ما دام ب مسلوبا
عنه فيكون سلب ا عن كل ج بالاطلاق العام كما ان سلب
ب عنه كذلك ومنها الخلف وهو انه ان لم يكن
لا شي من ج ا بالاطلاق العام حقا فبعض ج دائما
ا حق ولا شي من ا ب او كل ا ب ما دام ا فبعض
ج ليس ب دائما او بعض ج ب دائما وكان كل ج ب
او ليس ب بالاطلاق العام هذا خلف ومنها
العكس في الضرب الذي كبراه سالبة منعكسة لا
شي من ا ب ما دام ا فلا شي من ب ا ما دام ب
فتضم بالصغرى التي هي كل ج ب بالاطلاق
العام فهذه براهين قاطعة على ان اختلاط
الصغرى المطلقة العامة بالكبرى المطلقة المنعكسة
على هيئة الشكل الثاني ينتج مطلقة عامة لا ممكنة
عامة وقد علم نقيضا بما تقدم من ابطال مسلة انها يجب
ممكنة عامة فيكون في احد الجانبين غلط لا
محالة وكذلك اذا كانت الصغرى وجودية
والكبرى مطلقة منعكسة فان كانت الكبرى موجبة
دل الخلف على ان النتيجة مطلقة عامة فانه ان
لم يصدق لا شي من ج ا بالاطلاق العام صدق
بعض ج ا بالضرورة دائما وكل ا ب ما دام ا

لا شي من ج ا بالاطلاق العام ينتج

فيكون بعض ج دائماً ب فيكذب معه أن كل ج يسلب
ب عنه وقتاً ما وإن كان الكبرى سالبة دلّ العكس
والخلف على كون النتيجة مطلقة عامة على ما مرّ ذكره
من قبل وقد سبق الدليل على أن نتيجة هذا الاقتران
ممكنة عامة فأقول للتقصي عن هذا الإشكال
إنه لا يجوز أن يكون الأكبر في اقتران الصغرى المطلقة
العامة والوجودية مع الكبرى المطلقة المنعكسة
مسلوباً عن شيء من الأصغر بالقوة دون الفعل لأن
ذلك يكون إذا كان الأكبر موجوداً لذلك الشيء
دائماً اتفاقياً فلا يكون مسلوباً عنه بالفعل بل يكون
مسلوباً عنه بالقوة والإمكان الأخص وهذا هذا
غير جائز في الاقتران وذلك لأنه إذا كانت الصغرى
موجبة فكان مثلاً كل ج ب بالفعل ولا شيء من ب أ
ما دام أ لم يتصور أن يكون أ موجوداً لجسم ما
دائماً لأن ذلك الجسم يكون ب اتفاقاً في وقت
واحد وذلك عندما يوجد له ب وذلك لا
يصدق مع أن لا شيء من ب أ ما دام أ وإذا كانت
الصغرى سالبة فكان ب مسلوباً عن كل ج
بالفعل وموجباً على كل أ ما دام أ لم يتصور أن
يكون جسم ما دائماً أ لأن ذلك الجسم يكون دائماً
ب فلا يكون ب مسلوباً عنه بالفعل وقد

فرضنا أن كل ج يسلب عنه ب بالفعل هذا خلف
فإذن يكون النتيجة في هذا الاقتران سالبة كلية
سلباً بالفعل ضرورياً في الكل تارة كسلب الكتابة عن كل
فرس ووجودياً أعني الوجود الذي هو غير ضروري
فقط تارة كسلب الكتابة عن كل إنسان فإنها مسلوبة
عن بعضهم وقتاً دون وقت وعن بعضهم دائماً دواماً
اتفاقياً وضرورياً في البعض ودائماً من غير ضرورة
في البعض ووقتاً دون وقت في البعض تارة كسلب
الكتابة عن كل حيوان وإذا كان كذلك صدق قولنا
لا شيء من الإنسان بكاتب بالوجود غير الضروري
على معنى أن الكاتب يسلب بالفعل عن كل إنسان
كما صدق قولنا لا شيء من الإنسان بكاتب بالإمكان
الأخص على معنى أن سلب الكاتب عن كل إنسان
والإيجاب عليه غير ضروري لا بالضرورة المطلقة
ولا بالضرورة الوقتية وإذا صدق قولنا لا شيء من
الإنسان بكاتب بالوجود غير الضروري وصدق
لا شيء من الفرس بكاتب بالضرورة المطلقة صدق
أن لا شيء من ج أ المحتمل لكليهما إلا الإطلاق العام فيلزم
من تكذيبه الخلف لكن لما كان قولنا لا شيء من الإنسان
بكاتب ممكناً أخص باعتبار وهو أن يجعل معناه
أنه لا ضرورة في هذا السلب ولا في رفع هذا

السلب وهذا القول يلزم في بعض المواد عن هذا
الامر كان اللازم من ممكنا اخص ومن وجوديا
ومن ضروريا فيجب ان يكون النتيجة ممكنة عامة هذا
هو الجواب عن الخلف وبه يخرج الجواب عن الدليل
الاول الذي اعتمده دائم علوه وذلك لانه يدل
على ان المسلوب عن كل ج اما بالضرورة واما
بالوجود الذي لا ضرورة فيه ولا يدل على ان المسلوب
بالوجود غير الضروري لا يكون مسلوبا بالامكان الاخص
ولو بينا انه يكون مسلوبا كذلك فان قال قائل
الشيخ قد قال المنطقيون ان الكليتين كلتيهما في مادة
الامكان كاذبتان ومثلوا لذلك بان كل انسان كاتب ولا
شيء من الانسان بكاتب كاذبان ولم قلت ان لا شيء من
الانسان بكاتب صادق قلت بلى قالوا ذلك
لكن هذا القول على الاطلاق وعندي غير صادق
وذلك لانهم ان عنوا بهذا الايجاب والسلب الايجاب
والسلب بالامكان الاخص ومعناه ان كل انسان
لا يجب في طبيعته ان يوجد له الكتابة ولا ان لا يوجد
كان كلا القولين صادقين لان كل انسان كان وصف فيكون
كل انسان كاتب صادقا وكذلك لا شيء من الانسان
بكاتب لان احد هذين القولين ينعكس على الاخر
وان عنوا الايجاب والسلب بالوجود

الذي لا ضرورة كان قولنا كل انسان كاتب كاذبا
وقولنا لا شيء من الانسان بكاتب صادقا لان الكتابة
مسلوبة بالفعل عن بعض الناس وهي ما لا محالة وعن
بعضهم دائما دواما ابعاقيا ولا تصور وجود انسان
موصوف بكونه كاتبا دائما اول وجوده انسانا
الى اخره نعم يجوز ذلك في بعض مواد الامكان فيجوز
ان يكون منها ما يكون المحمول فيه موجودا لبعض اشخاص
الموضوع دائما ما دام موجود الذات من غير وجوب
ومسلوبا عن بعضها دائما كذلك في تلك المادة واما لما
يكذب الموجبة الكلية والسالبة الكلية جميعا فقولهم
ذلك يصح في بعض المواد ويحصل بذلك غرضهم الذي
نحوه بهذا القول وهو نفي وجوب كون الكليتين المتقابلتين
بالسلب والايجاب متناقضتين فيكون قولهم ان
الكليتين المتقابلتين بالسلب والايجاب لا يجب
ان يكونا متناقضتين لانهما لا يقتسمان الصدق
والكذب في مادة الامكان صحيحا لانه لا يقتضي
ان يكون جميع مواد الامكان كذلك فان بعضها
اذا كان كذلك صح ذلك القول واستغني به وجوب كون
الكليتين المتقابلتين بالايجاب والسلب متناقضتين
في العكس وهو المشكل لان يرجع هذا الى قران
الى امران الصغرى المطلقة العامة او الوجودية

مع الكبرى المطلقة المنعكسة المشتملة على الضرورة من
الشكل الاول وسعين كون هذه النتيجة مطلقة عامة
ولا يجب كون النتيجة ممكنة عامة والصغرى مطلقة
عامة الا اذا كان الكبرى معها ممكنة عامة فيلزم من
حقيّة كون النتيجة المذكورة ممكنة عامة ان يكون المطلقة
المنعكسة ممكنة عامة ولو قال بذلك قايل لكان لقوله
وجه فان عكس قولنا لا كاتب واحدا ساكن ما دام
كاتبا لا دايما وهو لا ساكن واحدا كاتب يشتمل على
مسلوب الكتابة عنه بالضرورة وعلى مسلوب الكتابة
عنه بالوجود عن الضروري وبالامكان الخاص فيكون
ذلك السلب بالامكان العام وهذا القول مني في
هذا العكس على سبيل المجاراة لا المخالفة والمماراة
بل جميع ما تمسكت به في هذه الرسالة انما كان مفاوضة
لا مناقضة ومعارضة حتى ان صوّب شيا منه
اعتمدته وكل ما زيّفه رددته وكيف لا يكون ذلك
عندي كذلك وقد وجدت العلماء الاعلام الافراد
الذين بلغوا في العلوم الاماكن وحازوا في الفطنة
والذكاء منصب الكمال لم تسلم آراؤهم واحكامهم
عن محاذبة الوهم ومغالبة الخيال حتى خطّى
كلّ منهم في جملة من آرائه مخطئة حقا وكذب في
طائفة من احكامه بكذب سا صدقا فكيف يكون الظن

بي وقد نزرت من العلوم حظوظي وقصرت في النظر
فيها خطوتي اختل بتأمل مطالب الرزق عقلي وفكري
وكلّ بالنظر في اضداد العلم بصري وبصيرتي واعتمت
دمتي الصوارف والشواغل واستلبت رايي الحوادث
والنوازل حتى لم اكن انفرغ لهذا القدر النزر اليسير
النافه الحقير الا في فرص مختلسة من العوائق
عديدة مدد ما بين احاد هاجرة مديدة فكلما دار
في خلدي معنى وحاولت ان اقرره او قررت معنى
فصلا واردت ان احرره قطعني عن اتمامه قاطع
ومنعني عن احكامه مانع حتى اذا عاودته بعد
حين مضى وامد بعد تراخي وجدته نسيا منسيا
واحتجت الى طلبه بديا وعاد النظر فيه جذعا
وكان العود اليه والبدأ له شرعا لا جرم لما تمت
هذه الرسالة تمت وكما جاءت وساءت وحين
خرجت من الخدر اخرجت الصدر وقد حمل
الجابرة على سترها واخفائها الا ان العقل
قضى باظهارها وابدائها وقال لا بد للعليل من
عرض الداء الدبيس على الطبيب النطيس
ليعرف بفطنته داءه ويلتمس بحسن التدبير
شفاه فالمتوقع من عالي كرمه ومعالي شيمه
ان يصلح الفاسد منها ويصحح الكسير وينزع العلة عن

كل صغير و كبير تخليدا للذكر الجميل و تقييدا للاجر
الجزيل جعل الله تعالى التوفيق رفيقه والتحقيق
طريقه انه خير موفق ومعين وصلى الله على محمد
واله الطيبين الطاهرين

وقع الفراغ من هذه الرسالة يوم ... من يد يوسف بن علي السوادي
في عشر الاول من محرم سنة سبعين وثمانمائة وهو يحمد
الله تعالى ويصلي على
نبيه محمد واله وسلم كثيرا

بسم الله الرحمن الرحيم

المسائل الحكمية

بجوابات الشيخ الرئيس حجة الحق ابي علي
الحسين بن عبد الله بن سينا قدس الله روحه

آ س لم كان وجود كل شي الخاص به هو وحدته ج لان كل
كل واحد من الموجودات انما هو واحد من الموجودات
بخاص وجوده المفرد اياه عن كافة الموجودات وهو
صورته وماهيته الحقيقية والصورة الخاصة بالواحد
والماهية الذاتية له هي الوحدة فتبين ان كل واحد من
الموجودات صورته وماهيته التي هي وجوده الخاص
ب وحدة فيه س كيف وجود هذه الوحدة في
الكثير فان من المتقرر ان الكثرة لا تكون وحدة الشيء
ثم الكثير انما صورته الخاصة به هي الكثرة والكثرة
ليست بالوحدة فتبين انه ليس صور جميع الموجودات
وماهيتها وحدة ما وقد قيل نقيض هذا وذلك خلف
ج الكثير هو من حيث هو كثير واحد من الموجودات
فله من حيث له انفراد من الموجودات بمعنى لا يشاركه
فيه غيره ولا ينقسم في ذاته لان من المحال ان
ينقسم الكثير من حيث هو كثير ويبقى على حاله لانه ان
وضعت الكثير كثيرا مطلقا فليس لاحد قسميه بكثير
مطلق بل كثير ما وان وضعته كثيرا ما فليس لاحد اقسامه
بذلك الكثير ان كان اقسامه كل واحد منها كثيرا فبين

ان الكثير ايضا معناه الخاص به وحدة لا يشارك
غيره ولا ينقسم فكان الكثرة وحدة للكثير وليس ذلك
بمناقضة فان الكثرة وان لم يكن في ذاتها وحدة من الجانب
ان يعرض لها بالاضافة الى شيء آخر ان يكون وحدة كما ان
الكثير ~~وان لم يكن في ذاته واحدا من الجانب ان يعرض له~~
~~بالاضافة الى شيء آخر ان يكون وحده~~ كما ان الكثير وان
لم يكن في ذاته واحدا من الجانب ان يعرض له بالاضافة
الى شيء آخر ان يكون واحدا كما نقول ان الكثير واحد من
الموجودات فكذلك الكثرة صورتها الحقيقية وحدة
خاصة بها لان الكثرة المطلقة معناها الذي ينفرد به
من سائر الموجودات حتى يصير بانفرادها واحدا منها
هو وحدتها والكثرة لا بالاطلاق معناها في مبلغها
الذي لا ينقسم فيه كالعشرة في عشريته معنى ووحدة
لها تم لم قيل ان للموجودات علة اولى هي معطيها ح
الوجود والوحدة ولم هي في ذاتها غير متكثرة ج
الوحدات الملابسة للاشياء التي بها الاشياء هي اما هي
لما كانت غير قائمة بذواتها مفارقة لقوابلها من البين
ان قوامها فيها ليست بانفرادها وبذاتها لان الشيء كيف
تقوم في الشيء بذاته وليس له قوام بذاته فان القوام
بالذات اولا ثم القوام بالذات في الشيء ولان القوابل
منها ما يمكن ان يقوم بذاته مفارقا للصور والوحدات

وتلك القوابل هي قوابل ذوات صور وهي من الممكن ان
يحفظ بذواتها الوحدات فيها الصورها وطبايعها
الخاصية بها التي هي وحداتها مثل الخشب الحافظ
لصورة السريرية بصورته الممسكة اياه عن التحلل
والتكاثف المؤديين الى فساد صورة السريرية وكذلك
التناثر والسيلان فاذن انما يمسك هذا النوع من
القابل وحدته بتوسط وحدة اخرى ومنها
ما لا يمكن ان يقوم بذاته مفارقا للصورة والقسم
الاول قد ينتهي الى هذا القسم في آخر الامر ضرورة
فانه وان امسك وحدته بوحدة اخرى فبالواجب
ان يتناهى الوحدات التي فيه فينتهي الى وحدة ليس
قوامها فيه بوحدة اخرى فيه وهذا القسم لما لم يكن
له قوام بذاته وانفراده بالفعل الا بالقوة واذا
اعتبر الشيء بمعنى الكون بالقوة في وجوده امتنع
اطلاق معنى فعل او انفعال عليه حال التبدد فاذن
ليس هذا القابل يمسك بذاته الوحدات فتبين بما
تقرر ان الوحدات ليست يقوم ايضا فيه بذواتها
فلا بد من علة هي مفارقة لها جميعا يؤلف ما بينها
ج ووحدة اولى هي علة اولى مفارقة تم ماهذه
العلة الاولى المفارقة ج هي قوة الهية ملزقة
للوحدة بالهيولى القابلة وقوامها في القوابل

ليس الا بعض القبل من العلة المفارقة بسريانها منها ه
في الهيولى م لم قيل ان العلة الاولى وحدة وانها
في ذاتها واحدة غير منقسمة وان الوحدة فيها والواحد
معنى واحد ج لان العلة الاولى لما لزم ان يكون لها
وجود خاص فلا بد انها بحسب ذلك واحدة لا
انها ان كانت واحدة فان لها وحدة وقابلا للوحدة
فلا يخلو اما ان يكون كل واحد من الوحدة والقابل
يقومان بذاتيهما فيكون الوحدة قائمة بذاتها ويكون
هي في ذاتها بخاص وجودها واحدة اذ من المحال
ان يكون غير ذلك ويكون واحدة لا بوحدة اخرى
ويكون هي علة اولى اذ بهما قوام المجتمع والا ذهب
الكلام الى ما لا يتناهى ويكون القابل اذ له قوام بذاته
ووجود مفرد بذاته اما واحدة ويكون وحدة
واحدة على حسب ما تقرر ويكون هي علة اولى
اذ بها قوام المجتمع واما ذات وحدة وذلك
موجب للذهاب الى ما لا يتناهى وذلك محال وان
كانا جميعا غير قائمين بذاتيهما فان لم يجد منهما علة اخرى
وقد قيل انه علة اولى وذلك محال وان كان احدهما
قائما بذاته فالقول فيه ما تقدم فتبين من هذه الاقاويل
ان الواجب ان يكون العلة الاولى وحدة واحدة
الوحدة فيها والواحد شيء واحد م نعم وان ق

وان صح ان العلة الاولى واحدة في ذاتها فلم قيل انها واحدة
من جهة عدم النظير ج لان كل معنى من المعاني اتفق
فيه اثنان فانه بالقياس الى ذاته لا ينقسم بل انما ينقسم
في قوابله فان كانت وحدة قائمة بذاتها وعلة اولى
غير الواحد فان بينهما اختلافا ضرورة لانهما قد اتفقتا
في معنى واحد والمتفقات في معنى واحد لا يجوز فيها
التكاثر الا بان يكون ذوات قوابل كثيرة او يكون مختلفات
في معان غير المعنى الذي اتفقت فيه الا انه ليس لها اختلاف
هاهنا بالقوابل اذ ان كان اختلاف فانما يكون في
المعاني فذلك الاختلاف في المعنى اما ان يكون خارجا
عن مقتضى الوحدانية القائمة بالذات والعلية الاولية
او في مقتضى ذلك فان كان خارجا عن ذلك فاما ان يكون
في معنى مباين وذلك محال فان الاختلاف بين
المختلفات معان هي فيها لا مباينة لها واما ان يكون عن
مباينة فلا يكون هذه الوحدات قائمة بذاتها بانفرادها
بل ملاصقة لمعان اخر غيرها والقائم انما هو مجموعها وذلك
غير الموضوع فاذن لا اختلاف بينهما من جهة المعاني
فاذن لا اختلاف بينهما اصلا فاذن لا تكثر فيها فاذن
ن العلة الاولى واحدة م نعم ما اوضحت هذا
القول الا ان جميع هذا القياس كان على ان القابل
الاول لا قيام له بذاته فليت شعري ما الحجة في ذلك

ج لانها اذا قامت بذاتها موجودة بحاصّ وجود
فاما ان يكون وحدة او ذات وحدة الا انه ان
كان ذا وحدة لم يكن بالقابل الاول وقد قيل انه قابل
اول هذا خلف وان كان وحدة والوحدة المفارقة
لا يجوز فيها التكثر اصلا والانقسام والا فليست
الوحدة مطلقة بل ذات وحدة والهيولى الاولى
يجوز فيها الانقسام والتكثر فاذن ليست بوحدة
بذاتها مفارقة فاذن ليست بموجودة بذاتها على
الانفراد لا بالقوة ولا بالفعل م لم بارتفاع ج
العلة الاولى ارتفاع جميع الموجودات ج لان كل واحد
من الموجودات مربوط الوحدة بالمتحد برباطه على
ما اوضحناه وعند ارتفاعه انحلال الرباط وعند
انحلال هذا الرباط ارتفاع الوحدة والقابل اذ
لا قوام لهما بذاتيهما وعند بطلانهما بطلان الكل
م اي فاعل يتغير عند استئناف الفعل واية ط
لا يتغير ج الفاعلون على قسمين اما فاعل بارادة
او فاعل بغير ارادة اما الفاعل بالارادة فلان استئناف
الفعل من حيث هو كذلك باستئناف الارادة والارادة
معنى في داخل ذاته لا مفارق له وكل موجود
يحصل في داخل ذاته معنى بعد ما لم يكن فوجود
ذلك المعنى منه تغير فيه اذ كل فاعل مريد

مستانف للفعل وان فعله بعد لا فعله موجب
للتغير فيه واما الفاعل بغير ارادة فاما ان يكون
فعله بحسب قصد منه لاستيناف فعل واستيناف
فعله يوجب تغيرا فيه وذلك انه اذا كان فعله
بحسب قصد مستانف وكان وجوده وهو على حاله
الاول فمن المحال ان يصدر عنه فعل ~~لم يصدر لو كان يصدر~~
عنه فعل لانه لو كان يصدر عنه بانفراد وجوده
على حالته الاولى فعل هو غير مستانف للفعل بل
فاعل قبل ان كان فاعلا وذلك محال فلا بد انها تتغير
ولذلك كانت الاجرام التي تفعل فعلا مبتدءا بحسب
قصدها متغيرة ولا للفعل لا تعرى عن الحركة المكانية
لاجل انها اول التغيرات فيها واما ان لا يكون فعله
بحسب قصد منه بل يفعل المنفعل عنه فقط وذلك
لا يوجب فيه تغيرا كالمغناطيس فانه اذا كان
تحريكه الحديد ليس بقصد مستانف منه بل لانه
لا يزال ينبعث القوة فيما حواليه وان الحديد
اذا اتصل هو به نال منه تاثيرا هو تحريكه اليه
فلذلك لا يكون تحريك المغناطيس بتحرك منه واذ
كان تحرك بلا تحرك مكاني هو تحرك بلا تغير البتة
اذ التحرك المكاني ما لم يوجد لم يوجد التغيرات
الاخر م الفاعل بارادة غير مستانفة بل ب

السرمد

مطرده في الشرط هل يوجب فعله تغيرا فيه ام لا ج
التغير انما يكون بتجدد معنى وبين ان فعل هذا الفاعل
اما ان يطرد معه في السرمد فلا يكون هناك من جهة
الفعل تغير البته واما ان يكون الفعل حادثا ولا يكون
ذلك بقصد واذ ليس ذلك الفعل بقصد مستأنف
من الفاعل فاذن هو بمحض نيل المنفعل منه فقط
وقد تقرر ان هذا لا يوجب تغيرا في الفاعل فبين
ان الفاعل الذي فعله بارادة واحدة مطردة في
السرمد على هيئة واحدة لا يوجب شيء من افاعيله
كانت قديمة او حادثة تغيرا فيه م ما يا
ينكر ان يكون الهيولى يتقوم بالصورة والصورة يتقوم
بالهيولى من غير اقتضاء معنى ثالث كالحال في
المضافات وكيف رايك في المتضايفين هل كل
واحد منهما علة للآخر من حيث هو مضاف ام لا
ج المتضايفان يجعلهما علتان لوجود المعنى
الرابط بينهما وهو الاضافة وهما متقدمان على
المعنى الرابط بالطبع اذ يمكن ان يوجد كل واحد
من المتضايفين مفارقا للمعنى ولا يمكن ان يوجد المعنى
الا بوجودهما وليس احدهما بعلة للآخر من حيث
له تلك الاضافة لان تلك الاضافة ليست لاحدهما
بل بينهما فاذن كل واحد منهما وجوده علة لوجود

الاضافة لا له ولا للثاني بل بينهما فقولنا ان وجود
الابن والبنوة وجود الاب والابوة ووجود
الاب والابوة وجود الابن والبنوة انما يعني
اولا يجب ان يعلم بالقولين جميعا وجود الاضافة
بين الابوة والبنوة وهو شيء واحد بينهما فاذن قولنا وجود
البنوة وجود الابوة ان وجد البنوة وجود اضافة
ورباط ما بينهما يوجد البنوة وجود ذلك الرباط
بعينه الذي بينهما فالمعلول في كلي القولين واحد ولنا
فالشيء الواحد علة ومعلول لانه ليس من حيثية
وهو ابن علة للاب ومعلول له من حيث هو اب
وذلك محال فهذا ابان ان المتضايفين ليسا بمتعاكسين
في العلية والمعلولية وان المتضايفين علتان للرباط
وهو المعلول فاذ تقرر هذا فنقول اذ كان
هذه العلية على ما اوضحناه يمكن منها تقدم وجود
الذي هو علية له على المعلول اما بتقدم اخر لهما في
ذاتيهما ووضعنا بين الهيولى والصورة هذا المعنى
فاذن الهيولى والصورة يمكن عليهما ان يوجدا دون
هذا الرباط الذي بينهما قائمين بذاتيهما او بغيرهما وذلك
محال فاذن ليس معنى الاضافة فيهما بمتقرر فاذن
ليس قوامهما بغير اقتضاء معنى ثالث كالحال
في المضافات التي بني عليها على انها ان كان الحال

بينهما حال التضايف فلا بد ان بينهما معنى رابطيا وذلك
المعنى اما ان يقوم فيهما بذاته وذلك محال على حسب ما
تقدم في المسائل واما ان يقوم باقامتهما وليس لهما قوام
بالذات بانفرادهما فاذن ليس يمكن ان يصدر عنهما
امثال هذا المعنى بذاتهما بل ركلا لا بد له فبمعنى ما
مفارق م لم وجب ان يكون عناصر الاشيا
المتغيرة اربعة لا زيادة فيها ولا نقصان ولم كانت القوى
الاولى الطبيعيه اربعا لا زيادة فيها ولا نقصان
ج لان من الواجب ان يكون للاشيا الكاينه عن المواد
ذوات مواد متضادة لان موادها ان لم يكن متضادة
لم يجز وجود كون ولا فسا د والمضادة لا تكون
في واحد فاذن ليست مواد للاشيا الكائنة جرما
واحدا بل فوق واحد واذ كان من المحال ان يكون
اجرام فوق واحدة في موضع واحد بل ومع ذلك
المتضادة منها فاذن للاجرام مواضع مختلفة
واذ كان اقلها هو فوق واحد اثنين فاذن لا بد ان يكون
الاجرام المادية اثنان متضادان مختلفا الموضع
متفاعلان وغير مثله فيهن فلا بد ان بينهما واسطة
اما خلا واما جرم ما لكن الخلا محال فاذن الواسطة
جرم واذ كانت الواسطة يجب ان يكون مشابهة لكل
واحد من الجرمين حتى يصلح بالتوسط بينهما ومخالفة
من وجه لان الواحد لا يشابه اثنين من جميع الوجوه

لوجه ان الغرض من التفاعلين لا يتم الا فان اذا لم يكونا متصرفين

حواب وكرال ... [illegible]

٨١

فلا بد من هذا ان لكل واحد من الجرمين حتى يصلح بالتوسط
بينهما ومخالفة من وجه لان الواحد المتضادين طبيعة
غير ما ضادا فيه حتى يصح اتصال الواسطة بينهما
مشابهتهما بتلك الطبيعة الزايدة والواسطة يحتاج
ان يكون لطبيعتها ضد حتى يصح ان يكون هي ايضا مادة
للكائنات ولا يمكن ان يكون ضد طبيعتها موجودا فيها
ولا في الجرمين الطرفين فيصير الكيفيات الاولى اربعا
فاذا ركبتها اثنين اثنين جاءت التركيبات ستا وبطل
منها اثنان لامتناع اجتماع الضدين وبقي اربع تركيبات
في اجرام اربعة ثلثة منها وجودها ضرورة ابدا وليس
ثلثة منها اولى من اخرى بوجودها ثلثة فواجب من
ذلك وجود الاربعة باسرها م لم كانت الكيفيات
الاربع حرارة وبرودة ويبوسة ورطوبة ج
لحاجة الاجرام المادية المتضادة الفاعلة بعضها في
بعض الى قوة من شانها الجمع لانه لا بد في الكون من اجتماع
والى قوة من شانها التفريق بين المختلفات لانه لا بد فيه
من تفريق ايضا لانه فيما دونما تشبه عن الكائن في الفساد
بافتراق فاذن لا بد من حرارة مفرقة وبرودة جامعة
ولا بد من قوة بها ينتهيا الفاعل من المنفعل لانقياده
السريع لفعله واذا كان انقيادها للمؤثر سريعا فواجب
ان يكون تحليتها للصورة سريعة فاذن لا بد من قوة قابلة

سريعا غير ممسكة لقوة متاثرة من غيرها سريعا غير
ممسكة لقوة متاثرة من غيرها سريعا غير حافظة في
ذاتها للصورة حفظا قويا وتلك هي الرطوبة ولابد من
قوة ممسكة للصورة في الكاين امساكا قويا واذا كان
امساكها قويا فانقيادها للتصوير عسر وهذه هي اليبوسة
فاذن لابد من ان يكون الكيفيات الاولى هي هذه الاربع
م خبرنا لم كان لزم ان يكون المواد متضادة ج يك
لان المادة ما دامت حافظة لصورتها فهي على حالها ولا
تكون عنها بل الكاين عنها تكون في عناصرها فاذا
خلت صورتها فاما ان تتعرى عن الصورة اصلا
وذلك محال واما ان تلبس بصورة اخرى من
شانها ان تعقب تلك الصورة فاما ان يكون بينها
وبين تلك الصورة بعد شديد جدا فيكون ضدا
ضرورة واما ان يكون بعد دون البعد الشديد فيكون
واسطة واذا كانت واسطة كانت غاية فاذن
لابد ايضا من وجود الضد فاذن مواد الاجرام
الكائنة متضادة م خبرنا ان الاجرام به
المتضادة لا تلاقى فلم جرى بين الارض والهوا
تلاق فبان ج قوتا الهوا والارض المتفاعلتان
اعني الحرارة الهوائية والبرودة الارضية ليستا
بقويتين فلذلك لا يتفاعلان فلذلك يمكن ان

يتلاقيا واما الجرمان اللذان في وضعهما ما وجبت
فيهما تضادا مقتضيا للتفاعل وشرطته فيهما
يو م لم وجب ان يكون قوتا الهوا والارض الفاعلتين
غير متفاعلتين ولا قويتين ج ليصح اكتناف
الارض للحيوانات الكاينة فانهما ان كانا متفاعلين
قويين احتاج ان يكون بينهما واسطة من جميع
الجوانب ولغمر الما جميع الارض فلم يكن حينئذ
كن للحيوان مستقر م لم كانت النار مماسة للاثير
ولم كانت اسخن ج لانها ان لم تكن مماسة له
لماسه جرم آخر ولسخنت حركته ذلك الجرم
وبيسته ولصار الجوهر الناري زايدا على جميع الجواهر
وادى ذلك الى فساد العالم بغلبة الجوهر الناري
كح وذلك محال في حكمة مقدر العالم م لم لم يكن الحيوان
الكريم مستقرا في العلو عند النار والهوا والما
ج لان الحيوانات لا تطلب منها الفساد ولو كانت
عند النار افسدتها النار بقوتها الفاعلة المحرقة
الشديدة اذ من الضرورة ان يكون قوتها جد سخنة
لما وجد وذلك انها ان لم يكن في طباعها اسخن
الاجرام وكان ربما هو اسخن الاجرام في طباعه جرم
آخر لم يخل عن سخونة قوية وان لم يكن طباعه بحكمه
الفلك والسخونة مفرقة مفسدة واما الهوا فلانها
والما

رطبان والرطب لا يجوز ان يكون وجوده في الكائن
اكثر من وجود اليابس لان ذلك يؤدي الى قبوله للفساد
سريعا واذ لم يكن طبيعة الهوا والما اكثر لم يكن
طبعه جاذبا له الى نفسه فلم يصلح ان يكون مستقرا
له فلذلك كانت الارض مستقر جميع الحيوانات
يط وصلحت لذلك م خبرنا هل الما مستقر للحيوان
المائي ام لا فانه ان كان مستقرا بطل قولك ج
ليس الما مستقرا لها ومركز طبيعي الا ترى انك لو
شددت اعضاها التي تسبح بها وتركتها في الما
لرسبت ولكن انما يسكن فيه الحيوان المائي سكوننا
في الهوا على ان الما اصلح لذلك من الهوا لانه اكثف
ك واقل في طباعه رطوبة م خبرنا لم لم يمكن ان
يكون جرم غير متناه ج لامتناع اجتماع طرفي
النقيض في شيء واحد واقتضا كون جرم غير متناه
في طوله وهو خط فاذن طوله لا زيادة عليه لكن
فيه اطوال بالقوة غير متناهية وكل واحد
منها يتوهم قدره مضافا الى قدر الثاني ازيد من قدره
وحده وقدره وحده لا زيادة عليه فاذن ليس
له الا طول واحد فليس هو له الا طول فقط فلا
عرض له ولا عمق وقد قيل انه جسم وذلك محال
كا م كيف استعمال العلة الاولى لقوتها الغير

المتناهية ج لما كان محالا ان يكون استعمالها
في الزيادة في الموجودات لان العالم لا يمكن الا ان يكون
واحدا وكان محالا ان يكون استعمالها في تعظيم العالم
والزيادة فيه لان تلك الزيادة اما ان يكون على تام
وذلك محال او يكون على ناقص فيكون فعل الله
ناقصا فيكون البخل فيه وذلك محال او العجز وذلك
ايضا محال فاذن هذا القسم والاستعمال محال
وغير منتجة فائدة فاذن استعمالها في الامساك
كب الغير المتناهي والحفظ الغير المتناهي م هل يمكن
ان يصدر عن القوة الغير المتناهية فعل متناه ام
لا ج يمكن ذلك ويكون ذلك بحسب اعتبار
القابل او امتناع الكائن فانه كما انه قد يصدر عن قوة
شديدة فعل يساوي بها ما يصدر عن قوة انقص
منها لاجل القابل او لامتناع الزيادة على الكائن
كذلك ان كانت الزيادة في القوة على ما لا نهاية له
فان ذلك لا يوجب تناهيا فيها كما لم يوجب تناهيا
كج في الاول م خبرنا اعزك الله كيف يسال
السائل المستطرق من المعلول الى العلة
والمستطرق من العلة الى المعلول ج يسال
المرتبة فيقول ما الدليل على وجود هذا الشي
لانه لا دلالة للمعلول على العلة لهذا نطلب

الوجودي والمبرهن يسال لمَ هذا الشيء ولم كان
يجب وجود هذا الشيء وذلك لان العلة تدل على
المعلول بالوجود وباللمية ايضا ولا يسال عن اللمية
مالم يوضع الوجود م رأى الحكيم ابقه الله في كد
ايضاح لمية كون النار والهوا والما مشفات وغير
ذوات الوان وغير ملونة موفق ان شا الله
ج اعلموا انه لما كان لا بد في الكاينات التي في الارض
على ما اوضحنا انه لا مستقر للكاينات الطبيعية الكرية
الا على الارض من نور الشمس والكواكب العالية لانه
ليس يصل منها هذه الا فاعيل الا من جهة الضيا
فقط فلو كانت هذه الاجرام غير مشفة لم ينفذ
فيها الضوء ولا ينعكس عنها ولم يصل الى الارض وعالم
الحيوان والنبات وذلك ليس بحكمة فاوجبت الحكمة كه
ذلك م جزاك الله عنا خيرا الان المأمول
من فضلك ان توضح ايضا ولم وجب ان يكون الارض
مشفة ج لانه اذ لم يكن بد من الضوء فلو كانت
الاجرام كلها مشفة ولم يكن جرم ينعكس عنه الضوء
لم يكن للضوء قوام ولا وجود فاحتيج ان يكون جرم غير
مشف ولم يصلح له جرم غير الارض تمت
المسايل واجوبتها في الحكمة
والفراغ من نسخها طهر يوم السبت التاسع والعشرين من شهر صفر سنه سبعين وخمس
ليسحب من نسخه نسخه من نسخه وخط ... منها

وكل حركة بتغير في الجسم ... الى عكس الرقفا ... الطبع لم يستطل

هذا ما وجد من كلام الشيخ الرئيس حجة الحق ابي علي
ابن عبد الله بن سينا بخطه
المشية والارادة الالهية اختيار انفاذ القدر بالجود
على مقتضى الرحمة والقضا الالهي هو الحكم الكلي بمقتضى
الاختيار وهو بالجملة علم ما وغير مفارق والامر
الالهي مقتضى القضا في الموجودات المعلولة كالوضع
الكلي فيها وهو في القوابل والحلول عمة الوضع الكلي
وهو الامر والقدر ما يختص بواحد واحد من
الموجودات من الوضع الالهي والقدر بمثابة
الاسباب للاقدار والشر في القدر لا في القضا
لانه ليس بغاية بل شيء مضروب والله العالم بكل شي

قيل هل كشف لي لا علم لي قال الشيخ الاشراقي في حكمة الاشراق والتلويحات والمطارحات
في اواخر هذا الكتاب ان النفوس الانسية وما فوقها كلها وجودات بسيطة بلا ماهية
قال بعض المحققين ان الوجود متقدم على الماهية في الخارج ومتأخر عنها في العقل
قال صدر المحققين معناه ان الوجود في الماهية في الخارج اصل صادر عن الجاعل والماهية تبع له
في الذهن وللعقل ان يعتبر الماهية مجردة عن انضمامها بالوجود ثم يصفها به
اعلم ان الواجب لما كان منتهى سلسلة الحاجات والتعلقات فليس وجوده متوقفا على شيء
فيكون بسيط الحقيقة من جميع الوجوه فذاته واجب الوجود من جميع الجهات كما انه واجب
الوجود بالذات فليس فيه جهة امكانية او امتناعية والا لزم التركيب المستلزم للامكان
وذلك مستحيل فاذا تمهدت هذه المقدمة ظهر بما ذكر ان كل وجود وكل كمال الوجود يجب ان
يكون حاصلا لذاته تعالى فائضا عنه مترشحا من لدنه على غيره كما قال ربنا وسعت كل شيء
رحمة وعلما على ذاته فلو كان في الوجود واجب غيره فيكون لا محالة منفصل الذات
عنه لا تتحد به ان يكون بين الواجبين علاقة ذاتية موجبة لتعلق احدهما بالآخر
والا لزم معلولية احدهما او كليهما وهو خرق الفرض فلكل منهما اذن مرتبة
من الكمال الوجودي ليس للآخر ولا منبعثا منه فائضا من لدنه فيكون كل منهما عادما
لكمال وجودي وفاقد التحصيل تام فذات كل منهما لا يكون محض حيثية الفعلية
والوجوب بل يكون ذاته بحسب ذاته مصداقا لحصول شيء وفقدان شيء آخر كلاهما
من طبيعة الوجود بما هو وجود فلا يكون ذاته وجودا خالصا ولا واحدا حقيقيا
والتركيب ينافي الوجوب الذاتي كما مر الاشارة اليه فالواجب الوجود بالذات
يجب ان يكون من فرط الفعلية وكمال التحصيل جامعا لجميع النشآت الوجودية
فلا مكافئ له في الوجود ولا ند ولا شبه بل ذاته من تمام الفضيلة يجب ان يكون
مستجمعا لجميع الكمالات ومنبع كل الخيرات فيكون بهذا المعنى تاما
وفوق التمام [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة الشيخ الرئيس ابى على سينا الى ابى الريحان في جواب مسايل انفذها اليه من خوارزم 119

حاطك الله مغبوطا بنيل ما تهواه واسعفك بجميع
ما تتمناه وقسم لك سعادة الدارين وصرف عنك
جميع ما يكرهه في المجلس سالت ادام الله سلامتك
الابانة عن مسائل منها ما يراها جريرة ان يوجد على
ارسطوطاليس حين تكلم فيها في كتابه الموسوم بالسماء
والعالم ومنها ما انتقدتها مما اشكل عليك فاجبتك ادام
الله سعادتك الى ذلك وشرعت في شرحها وابانتها
على الاختصار والايجاز فان بعض الاشغال العارضة
صرفتني عن بسط القول في كل مسئلة منها على قدر
استحقاقها هذا ولم يتاخر اصدارها الى هذه المدة
الا لما عسى بعزيزه الفقيه المعصومي عندك في كتابك
اليك وانا اورد ما سالت عنه بلفظك ثم اتبع كل
مسئلة منها الجواب على الاختصار

المسئلة الاولى

سالت اسعدك الله لم اوجب ارسطوطاليس
للفلك عدم الخفة والثقل بعدم وجود حركة
له من المركز او اليه فانا نستطيع ان نتوهم فيه
انه من اثقل الاجسام توهما لا ايجابا لان ذلك لا

يوجب ان يكون له حركة الى المركز من اجل اجزائه متشابه
واذا كان كل جزء من اجزائه متحركا بالطبع الى المركز ثم كانت
متصلة لم يوجب الا الوقوف بحيال المركز وكذلك نستطيع
ان نتوهم فيه انه من اخفها ولا يوجب ذلك له حركة من
المركز الا بعد الانشقاق والافتراق ووجود الخلا خارجه
واذا اقر عندنا وصح عدم الخلا خارج الفلك كان
الفلك وان كان مثلا نارا كانه منحصر مجتمع واما
حركته المستديرة فقد يمكن ان لا يكون له طبيعية
وذلك لحركات الكواكب الطبيعية الى المشرق وللحركة
العرضية اللازمة لها قسرا الى المغرب فان قيل
ان ذلك ليست بعرضية اذ لا تضاد في الحركات المستديرة
ولا خلاف في جهاتها كان التمويه والسفسطة ظاهرا
في هذا القول اذ لا يمكن ان يتوهم للشي حركتان طبيعيتان
احدهما الى المشرق والاخرى الى المغرب لا ضد الحركة الى
المشرق وهذا مسلم اذا تنوزعنا في الالفاظ فلنعدل
على المعاني

وما هذا الا اختلاف
اللفظ مع الاتفاق في
المعنى حيث لا نسمي الحركة الى
المغرب ضد الحركة

الجواب

قد كفتني اسعدك الله المؤنة في اثبات ان الفلك لا
ثقيل ولا خفيف بمقدماتك التي سلمت فيها انه ليس فوق
الفلك موضع يتحرك اليه الفلك ولا ايضا يمكنه ان
يتحرك الى تحت ولا ان يكون له في التحت موضعا
طبيعيا ينتقل اليه وان ادى ذلك الى انفتاق وفرضناه

منفتقًا لان ذلك يؤدي الى نقل جميع العناصر عن مواضعها
الطبيعيه ولانه لا يجوزه لا المعالم الالهية ولا المعالم
الطبيعيه او اثبات الخلا له وذلك غير جائز في
العالم الطبيعيه فاذن ليس للفلك موضع طبيعي في
تحت ولا فوق يتحرك بالفعل والوجود ولا بالامكان
وبالوهم لانه يؤدي الى محالات مستشنعه ذكرناها
اعني حركة العناصر كلها عن مواضعها الطبيعيه
او وجود الخلا وليس شي ابطل مما لا يمكن ان يثبت لا بالفعل
ولا بالامكان والتوهم فاذن يتسلم من ذلك ان ليس للفلك
موضع طبيعي لا تحت ولا فوق ولكل جسم موضع طبيعي
ونضيف الى هذه المقدمة مقدمة صغرى وهي قولنا
والفلك جسم ينتج من النوع الاول من الشكل الاول
ان الفلك له موضع طبيعي فاذا نقلنا النتيجة الى القياس
الوضعي المنفصل قلنا وموضع الطبيعي اما فوقه واما
تحته واما حيث هو واستثنينا سلب كونه فوق
او تحت انتج ان موضع الطبيعي حيث هو ساكن فيه وكل
ما في موضع الطبيعي فليس بخفيف ولا ثقيل بالفعل
والفلك في موضع الطبيعي فالفلك ليس بخفيف ولا
ثقيل بالفعل والبرهان على ان ما في موضع
الطبيعي ليس بخفيف ولا ثقيل لان الخفيف المتحرك
الى موضع الطبيعي صعدًا وموضع الطبيعي صعدًا

ولا يمكن ان يكون ما في موضع الطبيعي خفيفا لانه يلزم
فيه ما قدمت ان يكون في موضع الطبيعي لا في موضع
الطبيعي وذلك خلف وكذلك الثقيل المتحرك الى اسفل لان الشيء
بالطبع وموضع الطبيعي اسفل لان كل ما يتحرك بالطبع
فحركته الى موضع الطبيعي وبالتدبير له ولما تبين ان الذي في
موضع الطبيعي ليس بثقيل بالفعل فاذا ضممناه بنتيجتي
المقدمتين كان مجموعهما ان الذي في موضع الطبيعي لا ثقيل
ولا خفيف وقد تبين ان المقدمة الثانيه الصغرى
وهي قولنا ان الفلك في موضع الطبيعي حق والنظم
منتج فالنتيجة صحيحة وهي ان الفلك ليس بخفيف ولا ثقيل
بالفعل وليس ايضا بالقوة والامكان برهان
ذلك ان الثقيل والخفيف اما ما هو كذلك بكليته
كالاجزاء من العناصر الثابته في موضعها الطبيعي
فانها وان كانت لا خفيفه ولا ثقيله بالفعل فذلك
فيها بالقوه لامكان انتقالها بحركة قسرية عن مواضعها
الطبيعيه وعودها الى مواضعها الطبيعيه بحركة
الطبيعه اما صاعده واما هابطه واما ما هو
كذلك في اجزائه لا في كليته كالكليات من العناصر
فانها ليست بخفيفه ولا ثقيله بكلياتها لانها اذا
تحركت صاعدة فمن الضرورة ان يتحرك نصف منها
هابطا لكونها كرية الاشكال ولوجوه كثيره بل الخفه

والثقل في اجزائها فالفلك ان كان ثقيلا او خفيفا بالقوه
فذلك اما في كليته وقد اثبتنا ان الحركة بالطبع الى
فوق او الى تحت مسلوبة عن كلية الفلك وتعلقنا في
اثبات ذلك ببعض مقدماتك فثبت لنا ان الفلك ليس
بكليته بخفيف ولا ثقيل واقول ولا هو خفيف او
ثقيل بالقوه في اجزائه لان الاجزا الثقيله والخفيفه
انما يتبين ثقلها وخفتها بحركتها الطبيعيه الى موضعها
الطبيعي والاجزا المتحركة الى موضعها الطبيعي اما
ان يكون متحركة عن مواضعها الطبيعية بالقسر عائدة
اليها بالطبع او متولدة متحركة الى موضعها الطبيعي
كجزء النار المتولد من الدهن يتحرك الى فوق ولا يمكن
ان يتحرك جزء من الفلك عن موضعه الطبيعي بالقسر
لانه يلزم ان يكون لذلك الجزء محرك خارج لا عن ذاته
اما ان يكون ذلك جسما او لا جسما وليس شيا المحركة
التي ليست باجسام مثل ما يسميه الفلاسفة الطبيعة
والعقل الفعال والعلة الاولى لن يجوز عليها ان
تحرك حركة قسرية اما الطبيعة فذلك بين فيها واما
العقل والعلة الاولى فما شاع ذلك عليها موكول
الى العلم الالهي واما العلة الجسمية فيجب ان يكون
ان امكن واحد من الاسطقسات او مركب منها
اذ لا جسم اخر غير هذه الخمسة البسيطة والمركبة

من الاربعة منها وكل جسم حرك بذاته او فعل لا بالعرض
فانه يماس المتحرك والمنفعل عنه وبيان ذلك في كتاب
الكون والفساد في المقالة الاولى فليس يمكن ان يحرك
جزءا من الفلك جسم الا اذا اتصل به لحركته اليه اما
بالطبع واما بالقسر والذي بالقسر فعن محرك خارج
خارج مماس له ينتهي الى متحرك الى تلك الجهة بالطبع
اول محرك للباقيات فان كان بالطبع فهو اما نار بسيطة
او مركب غالب اجزا النارية فاما النار البسيط فليس
تفعل في الفلك لانه لما كان مماسا له في كل الجوانب
وفعل الاجسام في الاجسام بالمماسة فليس جزء من
الفلك اولى في ان ينفعل من جزء اللهم الا ان يكون بعض
الاجزا ضعيفة في طبعها اقوى على القبول وضعف
الجوهر لا يكون بذاته بل من مؤثر ويرجع المسئلة حينئذ
الى ما كان عليه اولا واما المركب الغالب فيه اجزا
النارية فانه لا يلبث حتى تصل الى مماسة جرم الفلك
عند وصوله الى حيز الاثير لاستحالته نارا محضا
واشتعاله واحتراقه هناك كما نشاهد من الشهب
وان ابطا في الاستحالة لم يبلغ ايضا مماسة
الفلك لان فيها اجزا حادثة ثقيلة وغيرها ومماسته
جرم الفلك بالطبع لا يمكن لها الا نارا محضة واما
مجاورة حيز العناصر الثلثة فقد تبين لنا ان محضه

وغير محضه المركب ليس بنار محضه والذي ليس بنار
محضه يمكن عليها ان تجاوز حيز العناصر الثلثه ولكن
ليس يمكنه مماسة الفلك بالطبع واما انه اسطقسات
الاخر فلا يمكن عليها في كليتها ان تماس الفلك لانها لا
ينتقل بكليتها عن مواضعها الطبيعية واما في مركباتها
واجزائها فلا يمكن ان يحصل منها انفعال في الفلك
لانها لا يمكنها ان تماس الفلك لاجزائها في لها ترو لسيما لها
نارا والنار ليس تفعل في الفلك كما اثبتنا وانما كان
الاثر بغيره كل الحيصل فيه وتفرقه لانه حار بالفعل وحد
الحار انه الممازج مع ذي جنسه المباين بغير ذي جنسه
المفرق بين مختلفه اجناس الجامع بين متفقه اجناس
فمتى ورتب النار على الجسم المنفعل عنه فرقته
ان كان مركبا من اجزاء مختلفه وبقلبه الى طبيعته ولم
يصر لما نجينه مخالفا لجوهره واما البارد فليس
كذلك ولا يشك ان الحرارة اشد الاشياء تفعيلا
واقواها تاثيرا والشيء الكائن في موضعه الطبيعي
اقوى جنسه والكلي اقوى من الجزئي فما ظنك بالحار
في موضعه الطبيعي كلي يجلي جزؤ وما يدخل في حيزه
لا يفعل فيه ولا يغيره الى نفسه او لا تفرق اجزاؤه
المركبة منه ان كان مركبا فمن هذه المقدمات يتبين
انه ليس يمكن ان يصل الى الفلك جوهر من اسطقسات

واذا لم يصل اليه لم يماسه واذا لم يماسه لم يفعل فيه فليس
شيء من البسائط ولا من المركبات تفعل في اجزاء الفلك وقد
بينا انه ليس شيء من كليات الاجسام ولا اجزائها البسيطه
والمركبة يمكن ان يفعل في اجزاء الفلك واذا لم يمكن ان يفعل
فيها غيرها لم يمكن ان ينفعل ويتحرك بالقسر لانها لم تستثنا
بايجاب المقدمة وهو قولنا ولكن ليس يمكن ان يفعل فيها
غيرها حق فالنتيجه وهي قولنا فليس يمكن ان ينفعل ويتحرك
بالقسر صحيح حق فليس الفلك بخفيف ولا ثقيل بالقوة
في كليته ولا اجزائه وقد اثبتنا انه ليس كذلك ايضا
بالفعل فليس هو بخفيف ولا ثقيل على الاطلاق وذلك
ما اردنا ان نبين ولك ان تسمي الفلك خفيفا من وجه
وذلك ان الناس قد يسمون الجسم الطافي على جرم آخر
بالطبع اخف منه فمن هذا الوجه يمكن ان يكون الفلك اخف
الاشياء واما قولك واما حركة المستديرة فقد
يمكن ان لا يكون له طبيعية وقولك فان قيل انك
لست بعرضته الى آخر الفصل فليس احد ممن يثبت
الحركة الطبيعية المستديرة للفلك من المحصلين يثبت
له ذلك بما اوردت من الاعتراض عليك بل لوجوه
لولا كراهية التطويل وايضا اذا لم نرد هذا القول
مسئلة على حده لبينتها واما اثباتك ان حركة الكواكب
ولها فلاك متضادة فليست كذلك وانما هي مخالفة

فقط لأن الحركات المتضادة هي المتضادة الجهات
والنهايات فلولا كون العلو ضدًا للسفل لما سميت
الحركة من المركز ضدًا للحركة الى المركز وبيان هذا الفصل
في المقالة الخامسة من كتاب السماع الطبيعي وأما
جهات هاتين الحركتين المستديرتين ونهاياتهما
بالوضع من تعريضنا لا بالطبع فانه ليس بالطبع لحركات
الفلك المستديرة نهاية فانها ليست بمتضادة
فليست الحركتان الدوريتان المختلفتان متضادتين
وذلك ما اردنا بيانه

اعتراض لأبي الريحان على هذا الجواب نقل من نسخة بخطه وسيأتي جوابه من الشيخ

قال هذا غير مسلَّم لك فاني أقول انه ليس ولا واحد
من العناصر في موضعه الطبيعي لأن جهة السفل هي
المركز وجهة العلو هي المحيط والمركز نقطة فلو وضع
جزء من الارض في موضعها لما حل ولو صغر بل كان كل
واحد من جوانبه متنزعا اليه وكذلك المحيط لا يحله
جسم من الصاعدة لانه بسيط وهمي وانما لو خلي
بين الماء والمركز لوصل اليه فاذن ليس موضع الطبيعي
فوق الارض فليس ولا واحد من الاجسام حالًا في
موضعه الطبيعي فاذن لا يبطل بهذه المقدمات دعوى
من قال ان الفلك ثقيل لكن اتصاله مانع عن الهوي [illegible]

المسألة الثانية

لِمَ جعل ارسطوطاليس آراء وقول القرون الماضية والاحقاب
السالفة في الفلك ووجودهم اياه على حالة واحدة
حجة قوية ذكرها في موضعين من كتابه على ثبات الفلك
ودورانه ومن لا يتعصب ولم يغتر على الباطل يتحقق ان
ذلك غير معلوم ولا يعلم من مقداره الا اقل مما يذكره اهل
الكتاب بكثير وما يحكى عن الهند واشباههم من الأمم فهو
ظاهر البطلان عند التحصيل لتعاقب الحوادث على
سكان المعمور من الارض اما جملة واما نوبًا وايضا فان
حال الجبال كلها كذلك في القدم وشهادة الاحقاب
بمثل تلك الشهادة مع ظهور الحدث فيها ه

الجواب يجب ان يعلم مد الله في
عمرك ان ما لك منه ليس باقامة برهان وانما هو
اتى به في خلال الكلام على انه ليس له امد في السماء
كالامد في الجبال فان الامم وان شاهدت الجبال
محفوظة في كلياتها فلم تعر عن اختلافات العوارض
في جزئياتها من انحطاط بعضها وتراكم بعضها على
بعض وانهدام اشكالها وما هو ايضا نحو هذا
مما يذكره افلاطون في كتابه في السياسات وغيرها
وكانك اخذت في هذا الاعتراض عن يحيى النحوي
المموه على النصارى باظهار الخلاف لارسطو

قال ابو ريحان لم يعرض عنه كذلك

في هذا القول ومن نظر في تفسيره لاجزاء الكون والفساد
وغيره من الكتب فعاسى يخفى عليه موافقة يحيى
لارسطو في هذه المسئلة او عن محمد بن زكريا المتكلف
الفضولي في شروعه في الالهيات وتجاوزه
قدره في بط الجراح وجس الشريانات والنظر
في الابوال والبرازات لاجرم فضح نفسه وابدى
قباحاوله ورامه ويجب ان يعلم ان ارسطو في قوله
ان العالم لا بدو له ليس يعني بانه لا فاعل له بل
يروم ان يجعل بهذا القول فاعله منزها عن التعطل
عن الفعل وليس هذا موضع بيان ما يشبه هذا
واما قولك ومن لم يتعصب ولم يصر على الباطل
فهذه المغالطة والمخاشنة قبيحة لانه ايما ان
تكون وقفت على معنى قول ارسطو في هذا
الفصل او لم تقف فان لم تقف فتحميقك واستخفافك
بمن قال قولا لم تقف عليه محال وان كنت وقفت
عليه فهو فانك بمعنى القول كان يصدك عن تعاطي
هذه المجاهاة فتعرضك لما يصدك عنه العقل
فاحش بالمليء بك **قال ابو الريحان**
حاشى ليحيى ان ينسب الى التمويه واحق بهذا
الاسم ارسطو المزخرف لكفرياته واظنك ايها
الحكيم لم تقف على كتابه في الرد على برقلس في

ان العالم سرمدي ولا على كتابه فيما زخرفه ارسطو
على تفاسيره لكتب ارسطو وما احوج هذه الاغراض
الا ما يقرر من تناهي الحركات والازمان وضرورة من
جهة الاول واقر به ارسطو ايضا عند بيانه امتناع
وجود لا نهاية وان كان قد اعرض عما اورده في هذا
الموضع اتباعا للهوى وقولك ان ارسطو ليس يعني
بقوله العالم لا بدو له انه لا فاعل له قول ليس له
محصول فانه اذا لم يكن للانفعال اول لم يكن ان
يتوهم ان للعالم فاعلا وان كان مذهب ارسطو
ان للعالم بدوا عليا لا زمانيا قاله وذكر القرون
وشهادتهم على ان تغير الصفات لا يوجب تغيرا
في الذات ﻫ **المسئلة الثالثة**
لم ذكر وذكر غيره ان الجهات ست ولم نمثل على
المكعب فان الجهات الست منه هي المحاذي
سطوحه واذا اضيفت اليه من جهة سطوحه
امثاله من المكعبات سته كانت مماسة من جانبه
المذكور فاذا تم الناقص من ذلك الشكل حتى
يصير ٢٧ مكعبا كان سائرها ٦ مماسة له
من جهة الاضلاع والزوايا واذا لم يعد الجهات
في ذلك العدد فمن اي جهة ماست هذه المكعبات
المكعب الاول على ان تلك الجهات معدومة في الكرة

الجواب جهات الجسم الذاتية من حيث
هو جسم ما يحاذي بها سطوحه بل تلك ليست جهات
بالعرض فان الجهات الست التي عينتها الفلاسفة
هي انما يحاذي نهايات طول الجسم وعمقه وعرضه فانه
لما كان كل جسم متناهيا وبانه في المقالة الثالثة من
كتاب السماع الطبيعي في ذكر اللانهاية فمن الضروري
ان طوله وعرضه وعمقه متناهيات ومن الضروري
ان لكل واحد منها نهايتين وجملتها ست وما يحاذيها
ست وما يحاذي نهاية الطول ما يلي مركز العالم فيما يكون
طوله ينتهي الى جهة المركز هو السفل ومقابله هو العلو
وليس للجهات الاربع الباقية اسم في كل جسم بل ذلك
لجهات الجسم الحي فجهة نهاية عرض الجسم الحي الذي منه
بطه ولجرح حركته يسمى يمينا ومقابله يسمى يسارا والجهة
المحاذية لنهاية عمق الجسم الحي الذي اليها نقلته ونحوها
حاسة البصر به يسمى اماما ومقابلها يسمى خلفا ومن
نعني الجهات الست الضرورية في كل جسم واما
نفيك الجهات الست عن الكرة فغير صحيح لانه ان كانت
الكرة جسما فلها طول وعرض وعمق وجميعها متناه
ولكل واحد منها نهايتان والجملة ست فالجهات
المحاذية للنهايات الست ست لكن المقدم حق فالتالي
كلها حق فالنتيجة ان للكرة جهات ستا حق وكيف

يمكن ان يكون جهة الجسم الذاتية هي ما يحاذي سطحه و من
المعلوم ان الكرة لها جهات من جوانبها مختلفة بالمشاهدة
فليست جهة القطب الشمالي كجهة المشرق والمغرب
والقطب الجنوبي وغيرها من الجهات وكذلك على
العكس وان كان السطح المحيط بالكرة واحدا فليس
اذن في الكرة جهة واحدة ولجملة لا بالبرهان كما بينا
ولا بالعرض كما يلزم للجسم من جهة السطوح من الجهات
بالعرض لا بالذات لما بينا واما الاجسام المشكلة باشكال
ذوات زوايا فقد يمكن ان يجعل لها جهات من جهة
السطوح لاستقامة سطوحها بالعرض والوضع لا
بالذات فان الذي يلزم الجسم بالذات من الجهات
هي المحاذي نهايات ابعادها الثلثة واياها عنت
الفلاسفة قال ابو الريحان لو قيس
اجزى نهاياته الى المركز لكانت سفلاله والمقابلة
علوا ولكن لو لم يقس لما كان طوله احق ان يسمى عرضا
من عمقه فلا يكون امتداد منه يستحق بالاسم الا استحق
الاخريان ذلك الاسم وكذلك اذا تحرك الجسم حركة
مستقيمة بازاء المركز فجهة سفله دائما واما
قولك ان مبدأ الحركة من الجسم الحي هو اليمين فدعوى
غير موقوف على حقيقته فان الذي اشاهده هو
مرورا الى امام او لست انا الحيوان وايضا لم يكن احد

احدها ان للكرة طولا وعرضا وعمقا غير ان كل واحد من اقطاره
ولا نهاية لها يستحق بكل واحد من هذه له اسما فاذا استوت
ثلثة من تلك له اقطار هذه الاسما فاخبرني ايش تقول لسابرها
فاما ان يقول ان لا نهاية للجهات واما ان يخرج لكل له اقطار
منها **المسئلة الرابعة** لم استشنع ارسطو قول القائلين
بالجزء الذي لا يتجزا والذي يلزم القائلين ان الجسم يتجزا الى ما لا نهاية
له اشنع وهو ان لا يدرك متحرك متحركا تحركا في جهة واحدة
لو كان المتقدم منهما ابطأ حركة ولنمثل بالقمر والشمس فانه اذا
كان بينهما مقدار مفروض وسار القمر سار الشمس في ذلك
الزمان مقدارا اذا سار القمر سارت الشمس في ذلك الزمان
مقدارا ايضا اصغر وكذلك الى ما لا نهاية وقد نراه يسبقها
ويلزم اصحاب الجزء ايضا امور اخر كثيرة معروفة عند المهندسين
ولكن الذي ذكره مما يلزم مخالفيهم اشنع فكيف التخلص من
كليهما **الجواب** اما انه لا يمكن ان يتركب شي متصل
لا جسم ولا سطح ولا طول ولا حركة ولا زمان من اجزاء غير
متجزية اعني غير ذي طرفين وواسطة تنتصف عليها
فقد بينه ارسطو في المقالة السادسة من كتاب سمع
الكيان براهين منطقية قوية لا مزية فيها واما هذا
الاعتراض فقد اورده على نفسه واجاب عنه جوابا
ما ولكن يجب ان يعلم ان قول ارسطو ان الجسم يتجزى
الى لا نهاية ليس يعني به انه يتجزى ابدا بالفعل بل يعني به ان

كل جزء منه له في ذاته متوسطة وطرفان منفصل لها اجزاء يمكن ان
يفصل بين جزئيه اللذين يحدهما الطرفان والواسطة وهذه
الاجزاء منتصفة بالفعل وبعض الاجزاء وان كان لها في ذاتها
واسطة ومنقسم فليس يقبل لصغره الانقسام بالفعل
وهذه الاجزاء منقسمة بالقوة وفي ذاتها فمن قال ان الجسم
يمكن ان يتجزى ابدا بالفعل لزمه هذا الاعتراض الذي اعترضته
به ضرورة ومن قال ان الجسم بعض اجزائه منقسمة بالفعل
وبعض اجزائه منقسمة لا بالفعل بل بالقوة كما بينا لم يلزمه
لان الحركة انما تاتي على تقسيم المتناهية من الاجزاء المنتصفة
بذاتها الغير المنقسمة بالفعل فهذا هو السبيل المؤدي
الى السلوك بين الشناعتين اللازمتين في كلي الطرفين
واما ما اجاب به ارسطو عن هذه المسئلة وفسره
المفسرون فهو ظاهر السفسطة والمغالطة ولولا
اجتناب التطويل لذكرت ذلك ولكن بعد بيان القصد
هذيه فضل **قال ابو الريحان** هذا جواب محمد بن
زكريا فتى صار ماخوذا برايه وهو متكلف فضولي وقال
لو كان لكل شي من تلك لها شيا طرفان وواسطة لانقسم
دائما وهو محال واما قوله بالفعل فليس ندري معنى
قولك فان الجزء وان بولغ في سحقه لا يبلغ ذلك الجزء
الذي تشير اليه فاذن التجزية بالفعل ينقطع قبل ان
يصير لها مرا الى جزء ذلك يبقى على كل حال القوة

وقال يلزم من قولك ان يكون الضلع في المربع مثل
القطر فاما ان يقول به فينكر العيان واما ان يخالف فينقض
الاصل الذي اصلت واما ان يقول ان فيما بين الاجزا
خللا فيسال عن الخلل التي اصغر ام اكبر من تلك الاجزا

المسئلة الخامسة لم استشنع ارسطو
قول من قال انه يمكن ان يكون عالم اخر خارج هذا
الذي نحن فيه كاين على طبيعة اخرى لانا ما عرفنا
الاسطقسات والطبايع الا بعد وجودنا اياها كما
ان الاكمه لو لم يسمع من الناس ذكر البصر لما امكن ان يتوهم
من ذات نفسه كيفية البصر ولا ان حاسة يكون حاسة
يدرك بها الالوان ويكون ايضا على مثل هذه الطبايع
غير انها تكون متكونة على ان يكون جهات حركاتها خلاف
هذه ويكون كل واحد من العالمين محجوبا عن صاحبه ببرزخ
كما انه لو كان الحجر نازلا على الارض واخر ذاهبا الى سمكها
من ب ومن المعلوم ان الماء يسيل من ب الى ا والى د
وهما حركتان متضادتان الى موضع معلوم

الجواب اما هذه المسئلة فليست هي حكاية
قول ارسطو في كتاب السما في انكاره وجود عوالم
غير هذا العالم فانه لم يتكلم فيه مع من قال ان عوالم
لا يشبه هذا العالم بوجه من الوجوه بل رد على
من جعل عوالم فيها سموات وارضون واسطقسات

موافقة لما في هذا العالم بالنوع والطبع مغايرة له
في الشخصية واورد على هذه الدعوى حجة بان
قال ان لفظتا العالم والسما بلا اشارة ولا بيان العض
اعم من لفظتنا هذا العالم بالاشارة وهذا العالم من
هذا الجزء العنصر فاذن يمكن ان يكون عوالم كثيرة فوق
هذا العالم الواحد المشار المعنصر والممكن في الابديات
الابدية واجب فاذن يكون عوالم كثيرة واجب ثم
الصنفون ان عوالم غير هذا منهم من جعلها متساوية
ومنهم من جعلها لا نهاية لها وكلهم اثبتوا الخلا
والفيلسوف قد نقض هذه الحجة في كتاب السما
بما نقض وبين انه لا يمكن ان يكون عوالم كثيرة فوق هذا
فان هولا ليس يصفون اسطقسات تلك العوالم
مخالفة لاسطقسات هذا العالم بل موافقة لها
في الطبع قال الحكيم اذا كانت اسطقسات العوالم
الكثيرة غير مخالفة بعضها البعض في الطبيعة والاشيا
المتفقة في الطبيعة متفقة في الحركة الطبيعية
والاشيا المتفقة في الحركة الطبيعية متفقة في
المواضع الطبيعية فاذا وجدت في مواضع مختلفة
فوق واحدة هي ساكنة فيها بالقسر والذي بالقسر
بعد الذي بالذات ثم المعلوم انها كانت مجتمعة
متلاحمة ثم افترقت بعد ذلك واولئك يضعونها اولا غير متناهية

وصارت متباينة

التي تكون كالاشيا الاسطقسات في العوالم الكثيرة متفقة في الطبيعة والمواضع

مباينة ابدا ولا تسبب مباينته ابدا وهذا خلف لا يمكن والذي
بالقسر من الضرورة ان يزول ويعود الى ما كان اولا علته بالذات
فلتلك العوالم المفترقة تجمع ما سا ووحد وضعوا او لتلك انها لا
تجتمع ابدا فتجتمع ولا تجتمع ابدا خلف لا يمكن ولا محال ان الذي
بالقسر له علة واما هذه الاجسام فلا يجوز ان تقسر بعضها
بعضا الى الخروج عن المواضع الطبيعية والحركة الى الاجتماع
في المواضع الغير الطبيعية لانا بينا فيما سلف ان الاجسام
الغالبة بعضها لبعض في التحرك ليس الى جسم يتحرك الى جهة
التحريك بالطبع فان كان جسم يتحرك بالقسر الى موضع غير
طبيعي كاسطقسات العوالم لزم ضرورة ان جسما آخر
يتحرك الى تلك الجهة بالطبع ويسمي بعض التالي وهو انه
لا جسم كذلك لا من هذه الاسطقسات لانا بينا انها
ليس لشيء منها موضع بالطبع غير هذه فان وضعنا ان لها
تحرك بالطبع الى موضع طبيعي غير هذه المواضع الطبيعية
كان خلفا او لا جسم آخر غير هذه اذ لا جسم مخالف لهذه
وتبين صحة ذلك فيما بعد فيتبع بعض المقدم ان هذه
الاجسام لم تقسر بعضها بعضا في التحريك الى تلك
الجهة لا ليس فيها شيء متحرك الى تلك الجهة بالطبع ولا
غيرها اذ لا غير لها في الجسمية فاذن لا علة جسمية
قاسرة ولا علة غير جسمية لان العلل التي ليست باجسام
كالاشياء التي تسميها الفلاسفة الطبيعة والعقل

ولا ان تنقطع الطبيعة عن الوجود

الاولى

والعلة لا تسمى النظام التي لها نظام بل شأنها ان تنقل اللا نظام
الى النظام او تمسك النظام على النظام فيلزم فليست
علة جسمية ولا لا جسمية ذاتية تفعل ذلك واما
العلل العرضية كالاتفاق وما شابها وان كانت عللا فانها
بالعرض فالعلل بالذات ومن اراد ان يبين ذلك
فلينظر في المقالة الثانية من كتاب الفيلسوف في سمع
الكيان او في تفسيرنا للمقالة الاولى من كتاب ماطاطافوسيقا
فيما بعد الطبيعيات فاذا قلنا ان كان لذلك علل عرضية
فلها علل ذاتية ايضا وينتج بعض التالي ينتج نقيض
المقدم انه ليس لها علل عرضية اتفاقية فاذن ليس
ذلك بالاتفاق ولا يمكن ايضا ان يكون لا من علة ذاتية
ولا عرضية والعامة اكثرهم يسمون هذا اتفاقا فان
كون الشيء على هذه الحالة محال حتى يكاد يكون هذا من
اوائل العقول ولولا ان الكتب مملوءة بذكر سائر ابطال
هذا القول لشرعت في رده فاذ لم يكن لذلك علة ذاتية
ولا عرضية وكان محالا ان يكون لا عن علة لم يتبع وجوده
فمحال ان يكون عوالم موافقة لهذا العالم كثيرة
وذلك ما اردنا ان نبين واريد ان اشرح في طرف
من القول فيما تبين انه لا يمكن ان يكون جسم مخالف
لهذه الاجسام في الحركات والكيفيات فاما
الحركات فهي بالقسمة العقلية الضرورية اما مستقيمة

على حكم القياس الشرطي المتصل

وأما مستديرة وإن كان لا يخلو تحرك الجسم مماسة
للجسم ضرورة فإن المستقيمة إما من المركز وإما
إلى المركز وإما على المركز بالاستقامة وهي لم يحل
من الطرفين أو غير أحد منهما بل على محاذاتهما ولكن
الذي بالطبع لا يحتمل أن يكون من نهايات إلى نهايات
متضادة بالطبع لا بالإضافة وشارح ذلك في كتب
أرسطوطاليس خاصة في المقالة الخامسة من كتابه
الموسوم بالسماع الطبيعي وتفاسير المفسرين
لها وفي بعض أوضاعنا ومن هذا نعلم أن الحركات
الطبيعية المتناهية إما من المركز أو إلى المركز في
جميع أجسامه بالدليل العقلي وأما الكيفيات
المحسوسة فلا يمكن أن يكون فوق ١٤ وقد بينه الفيلسوف
في المقالة الثالثة من كتاب النفس وشرح المفسرين
كثامسطيوس وإسكندر وغيرهما ولولا مجانبة
التطويل لبسطت القول فيه ولكني لخوض في
طرف يسير منه فأقول الطبيعة ما لم توف على
النوع التام شرائط النوع لم تنقص لها ولا يكمل له لم
يدخله في النوع الثاني طر المرتبة الثانية مثال ذلك
أن قوة النوع الأول الأخس لم تعط وهو
الجسمية ما لم تعطها الطبيعة جميع خصائص
الكيفيات الجسمية الموجودة في هذا العالم لم

لحظه إلى النوع الثاني الأشرف بالإضافة وهو
النباتية وما لم تحصل جميع خصائص النباتية كالقوة
الغاذية والنامية والمولدة في النوع لم يحصل
الأول لم تجاوزه الطبيعة إلى النوع الثاني لم تشرف
بمرتبة الحيوانية والمرتبة الحيوانية منقسمة إلى حس
وحركة إرادية فما لم تحصل للنوع الأخس الأدنى لها ولا
جميع الحواس المدركة لجميع المحسوسات لم الواجب
أيضا أن لا تتعدى الطبيعة بالنوع الحيواني إلى
النوع النطقي ولكن الطبيعة قد حصلت في المواليد
جوهرا باطنا في الصورة أو في عليه جميع القوى
الحسية بكمالها فاشعته إفادة القوة النطقية فإذن
كان للنوع الناطق جميع القوى المدركة للمحسوسات
فإذن النوع الناطق مدرك لجميع المحسوسات فإذن
لا محسوس خلا مما يدركه النوع الناطق فإذن لا
كيفيات خلا ١٤ المحسوسة بالذات والعلة
المحسوسة كالحركة والسكون والشكل فإذن لا
جسم مكتنف بكيفية ما خلا هذه المعدودة فإذن
لا عالم مخالف لهذا العالم بكيفيات جسمية فإذن
إن كانت عوالم كثيرة فهي متفقة بالطبع وقد بينا
أن لا عوالم متفقة بالطبع كثيرة فيما تقدم فإذن
العالم واحد وذلك ما أردنا واعلم أنه إذا سلك

طرق ما ادرك في هذه المسألة ادى ذلك الى الا نهاية
ضرورة وابطل العلم بشيء من لها سيما فانت ما
سجلته الفرقة السوفسطائية ومعالجة اوليك
ليس بهذا الدواء بل بادوية غير هذا وبالله العون

قال ابو الريحان اما الى غير متناهية الاقاويل
واما انها غير منقطعة واما ان القائل بها يقول انه ليس
بقدر البارى سبحانه وتعالى على احداث عوالم خارج
هذا فان من يخترع ارضين ونارين مميزين قادر على
ان يخترع لكل واحد منهما سفلا وعلوا على حدة فاذا
لم تسلم هذا لم اسلم اما انصار الحركات من المركز
الى المحيط حركات مستقيمة من جنس واحد وبلى
يقول المعترض قال في اخر جواب المسألة
معرضا لو سمت لهذا سوفسطائيا فاما انا
املهم عودا ولست اسلم ان لا زيادة على هذه
المشاعر وان ليس شيء لها وهو محسوس ع

المسألة الثانية ذكر في المقالة الثالثة ان
الشكل البيضي والعدسي يحتاجان في الحركة
المستديرة الى فراغ وموضع خال وان الكرة
لا تحتاج الى ذلك وليس لما ذكر فان البيضي
متولد من دوران القطع الناقص على قطره الاطول
والعدسي متولد من دورانه على قطره الاقصر

(في الهامش: الشكل البيضي والعد...)

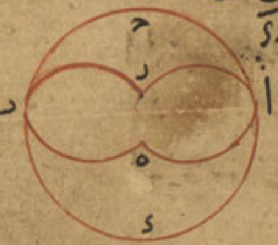
وان لم تخالف في الاداره في الاقطار المتولده منها ذلك
الشكل لم يعرض منها ما ذكره ارسطو البتة ولم يلزم الا لزوم
الكرة فان البيضي اذا كان محور حركته قطره الاطول والعدسي
والعدسي اذا كان محور حركته قطره الاقصر دارا كالكرة ولم
يحتاجا الى مكان خال منهما ولكن ذلك يكون اذا جعل محور
البيضي قطره الاقصر ومحور العدسي قطره الاطول
فحينئذ يلزم ما ذكره ومع هذا فقد يمكن ان يدور البيضي
على قطره الاقصر والعدسي على قطره الاطول ويتمكنان بالتعاقب
من غير ان يحتاجا الى مكان خال منهما ولكن ذلك يكون اذا
جعل المحور البيضي قطره الاقصر والمحور العدسي قطره
الاطول فحينئذ يلزم ما ذكره ومع هذا فقد يمكن ان يدور
البيضي على قطره الاقصر والعدسي على قطره الاطول ويتمكنان
بالتعاقب من غير ان يحتاجا الى خلاء لحركات لها اشخاص
في جوف الفلك ولا خلاف في ان كثيرا من الناس قد
قالوا هذا اعتقادا ان كرة الفلك ليست بكرة بل
بيضي او عدسي فاني اجتهد في رد هذا القول ولكن
بحضرة صاحب المنطق

الجواب

ثم ما اعترضت به ادام الله في عمرك على ارسطو في هذا
القول فانه لما لزمه كما بينته في بعض اوضاعي ولكن
كل واحد من المفسرين اعتذر لهذا القول والذي
حاك في الخاطر ما قال ثامسطيوس في كتابه

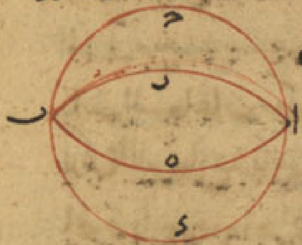
في تفسيره لكتاب السماء انه ينبغي ان يحمل قول الفيلسوف على
احسن الوجوه ونقول ان الحركة الدورية على الكرة لا يقع منها
بوجه من الوجوه خلاء وقد يمكن ذلك في الشكل السطحي العدسي
على انه ما زال هذا الاعتذار يشين قول ارسطو وقد
يمكن ان يبرهن على بطلان كون شكل الفلك مضلعا او عدسيا
ببراهين منها ما هي طبيعية ومنها ما هي تعاليمية هندسية
ولولا الاكتفاء بما عندك من البراهين في المعالم الرياضية
وعند الفضلاء في صناعة الهندسة فانك لحصت
في طرف منه على قدر القوة والطاقة واما قولك ان
الاشكال المضلعة والعدسية قد لا يقع خلاء في حركتها
كما شاهدت من الاجرام المتحركة في جوف الفلك فهذا
القول لا يشبه ذلك وذلك في حشو العالم تحت الاجسام
المتحركة اجساما تماسها على التعاقب واما الفلك
اذا كان عدسيا وتحرك لا على قطر له قصير او مضلعا وتحرك
لا على قطره الاطول لوقع الخلاء ضرورة لاجل امتناع
وجود جسم ما وراء الفلك يماسه جرم الفلك عند الحركة
كما هو للاجسام الموجودة حشو الفلك المسئلة
السابعة ذكر عند ذكر الجهات وتحسيبها
ان اليمين هو مبدأ الحركة من كل جرم ثم عكس ذلك من بعد
ذلك فقال ان الحركة من السماء كانت من المشرق لانه
اليمين وهذا العكس غير جائز في التحصيل الى برهان

الدور الجواب في نسبة الفيلسوف للفلك
الحركة من المشرق من اجل ان المشرق يمين بل انه اي المشرق
يسمى من اجل ان حركته تظهر من المشرق والحركة من الحيوان
تظهر من اليمين والفلك المتحرك حيوان عنده فاوجب من
ذلك ان المشرق يمين للفلك فمن المحال ان يقصد العاقل اثبات
ان الفلك يتحرك من المشرق ومن هذا انما لا يشك فيه لانه من
حيث يتحرك الفلك ابدا فهو مشرق بل قصد الفيلسوف
ان يثبت ما به تمييز الفلك بعد اثبات اليمين لا اثبته
قال ابو الريحان لو سلمت ان جهة المشرق للفلك
يمين كان الفلك كله يمينا وكله يسارا لكون مشرق كل موضع
مغربا لآخر ولا يستحق ان يسمى الشيء على حالة واحدة
باسمين متضادي المعنى المسئلة الثامنة
زعم ان الكواكب اذا تحركت حمي الهواء المماس لها وقد علمنا
ان الحرارة بازاء الحركة والبرودة بازاء السكون وان الفلك
اذا تحرك حركته السريعة حمي الهواء المماس له فكان منه النار
المسمى اثيرا وكلما كانت الحركة اسرع كان لها حما ابلغ واشد
ومن الواضح البين ان اسرع الحركات في الفلك هي التي في
معدل النهار وان ما قرب من القطبين يكون ابطأ حركة
فليكن الفلك الجد وقطباه آ ب و ج د
معدل النهار وليكن مسيري اجابه لهوا أ
نقطتي ع ز وهو ابعد بهاته لان الحركة



هناك أسرع ثم لا يزال يقرب من القطب ويقل إلى أن
حتى يضمحل عند القطبين فيبقى صورة النار على هذه
الصورة الخارجة وصورة الهواء على ... الداخلة وهذا
أمر واجب من ذلك مع أقاويلنا وليس على أن شكل النار كرة
محيطة وكذلك الهواء وليس هو حسب ما ذكرته إلا هذا
الشكل المصور وهو هذا **الجواب** ليست
النار عند أكثر الفلاسفة كائنة بحركة الفلك بل هي جوهر
أسطقس بذاتها ولها كرة وموضع طبيعي بذاته كغيرها
من الأسطقسات وليس يحكى الاختلاف مذهب من جعل
الأسطقس واحداً من الأربعة أو اثنين أو ثلاثة منها
مثل ثاليس حين جعلها الماء وهرقليطس إذ جعلها
النار وديوجانس إذ جعلها جوهراً بين الماء والهواء
وانكسيمانس حين جعلها هواء وجعل كل واحد منهم
الأجرام الأخرى المتولدات عوارض تعرض في الجسم
الأول اشتداداً وضعفاً وأنه ليس يكون غير جسم آخر
ويقول انكسيمندريس القول الذي ... أن الجوهر
الأول هو إذا أصابته كيفية البرودة صار
ماء وإذا سخن من تحريك الفلك كان ناراً أو أثيراً
وأما أرسطوطاليس فيجعل شيئاً من الكائنات يرجع
لكائن عن شيء آخر ويجوز ذلك في جزئياتها فليس إذن
هذا الاعتراض يلزم أرسطو وكل من قال بهذا القول

وهو القول الشديد الصواب وأما الشكل الذي
شكلت فليس يجب أن يكون كذلك فإن زاويتي ا ب
لا تبقيان على ذلك الوضع الذي وضعت ولكن الشكل على
ما أنا أشكله وهو أنه يجب أن يصل قوس
ا ز ب آنا على الاستدارة من غير وقوع زاوية
فيهما وكذلك قوس ا ه ب بحسب هذه الصورة
وذلك ما أردنا أن نبين



المسألة التاسعة
إن كانت الحرارة سائلة
عن المركز فلم صار الحر يصل
إلينا من الشمس والشعاعات هي أجسام أم أعراض
أم غير ذلك **الجواب** يجب أن يعلم أن الحرارة
ليست سائلة عن المركز لأن الحرارة غير متحركة إلا
بالعرض لكونها في جسم متحرك ككون إنسان ساكن
في سفينة متحركة ويجب أن يعلم أن حر الشمس ليس يصل
إلينا هابطاً من الشمس من فوق من وجوه أحدها
أن الحرارة لا تتحرك بذاتها والثاني أنه ليس جسم حار
يهبط من فوق فيسخن ما أسفل فليس لذلك أيضاً الحرارة
من الشمس تهبط بالعرض وأن الشمس أيضاً ليست بحارة
وإنما الحرارة حاصلة هاهنا بسبب ليس هابطة من فوق
للوجوه الثلاثة التي ذكرناها ولكنها حادثة هاهنا

من جهة انعكاس الضوء وبحوزنة الهواء لذلك كما شاهدوه
في المرايا المحرقة ويجب ان يعلم ان الشعاعات ليست باجسام
لانها لو كانت اجساما لكان جسمان في مكان واحد اعني
الهواء والشعاع واما الضوء لون او انه اي للمشف من حيث
هو مشف وقد حده ارسطو في المقالة الثانية من
كتاب النفس وفي كتاب الحس في المقالة الاولى انه كمال
المشف من حيث هو مشف **قال ابو الريحان** ان
كانت الشعاعات تنعكس عما وقعت عليه فسمي
لذلك فما البرهان عليه وما الشبه بينه وبين المرايا
المحرقة فان موضع احراقها بعيد عن موضع انعكاس
الشعاع ويجب عليك اذا احتججت على الانعكاس
ان تصور ذلك اذ لا يحصل لفظك له تصوير وكيف
يلزم ما قلت والقائل بان الشعاع جسم اما ان يثبت
الخلاء فلا يلزمه قولك واما ان يقول ان الشعاع
موجود في الكل ادام وجود الهواء فيها ولم لا تقول
ان الماء ليس بجسم لانه لو كان جسما لكان جسما في مكان
واحد اعني الماء والتراب في الطين ويجب ان تقول
ان الضوء لون يفعله الهواء والجسم المشف فاني اقول
خلاف ذلك وهو ان الضوء يرى على الشيء المستشف
ولا يرى على المشف ولا يفعله والذي يرى في الشرف
انما هو ما وقع منه على الهباء فاما اذا كان الهواء

بقاعها وامكن ذلك لم يوجد ولم يكن بينه وبين غيره فرق
المسئلة العاشرة استحالات الاشياء بعضها الى
بعض اهو على سبيل التجاور والتداخل ام على سبيل
التغير ومثاله الهواء والماء فالماء اذا استحال الى الهواء
انصير هواء بالحقيقة ام تتفرق اجزاؤه حتى تغيب عن
حس البصر فلا يرى الاجزاء المتبددة **الجواب**
استحالات الاشياء بعضها الى بعض ليست كما مثلت من
استحالة الماء الى الهواء بان تضع ان اجزاءه تتفرق في الهواء
حتى تغيب عن الحس لتخلية الماء صورته المائية وتلبسه
صورة الهوائية ومن اراد ان يعرف ذلك على الشفاء فلينظر
في تفسير المفسرين لكتاب الكون والفساد وكتاب الاثار
العلوية والمقالة الثالثة من كتاب السماء ولكني ابين ذلك
بطرف منه واورد مثالا اشفر ابما اسوانه قولهم
ما تقول ان زيادة الاجسام في كميتها مثلا كما ملأنا به
قمقمة وسددنا رأسها وسخناها تسخينا شديدا انشقت
القمقمة لطلبها مكانا اوسع من مكانها لزيادتها في اقطارها
لتحول اجزائها هواء اما ان يكون لتخلل الخلاء في اجزائها
واما ان لا يكون بسبب التغير بعد بعض الاجزاء لكن الخلاء محال
وجوده بل الضرورة ان الجسم الثاني حق وهو انه
ليس بسبب التفرق لها اجزاء وانما هو بقبول الهيولى
لصورة مائية فان قيل ان القمقمة يدخلها هواء او

سى اجزاء يزيد في كمية الجملة فلما هذا محال لان المملو
لا يمكن ان يدخل فيه جسم اخر الا بعد خروج الجسم الاول
والماء يصعد ليس لخروج من القمقمة المشدود الراس لعدم
المنفذ وقد عاينت قمقمة صغيرة سددنا راسها ووضعناه
في اتون للشاحين اشتعلت وخرج كل ما كان فيها نار
او من المعلوم ان الذي كان فيه لم يمازج باجزائه المتفرقة
شيئا اخر حدث منه تغير لان النار لم يكن في القمقمة اولا
ولا دخلت نارا لعدم المنفذ في القمقمة المشدودة
الراس ومن المعلوم ان استحالتها كانت على سبيل التغير في
ذاتها الى الهوائية والنارية لا على سبيل تفرق ولهذا
فقد اوردت مثلا لو يؤيد قول ارسطو في الكون والفساد
من جزئيات الطبيعة واكتفيت به فان بسطه كثير المؤنة
وهذا الفصل يدخل عليه اعتراضات كثيرة فان هيهنا
مباحث ان يمر على معاودة السؤال لاشرحه
لك ان شاء الله فهذه جملة جوابات المسائل العشر
التي سالتها من كتاب السماء لارسطو ونشرع في
جواب المسائل الاخر بعون الله وتوفيقه
قال ابو الريحان العامل بان لم سبحانه هو تنزيل
جروبات الشيء في جراب الاخر ليس يقول بان الجسم
يطلب مكانا اوسع اذا سخن بل يقول ان الاجزاء النارية
تداخل ذلك الجسم من منافذه ومسامه فيزيد فيها

اجزاء نارية فتزيد كميته لا حجم الجسم وان القمقمة اذا
سخنت يدخل في مسامها اجزاء نارية تمددها فتنشق
والدليل على ذلك ان الماء لم يخل ماخلى صورة المائية وليس
صورة الهوائية الا اذا تكاثف واحتج خلع تلك الصورة
فلو كان الماء نصير هواء بالحقيقة لما عاد ماهيته الا ثقلا ثف
ولما كان هواء بالعود الى المائية احق من غيره وايضا
فيمكن ان يبرهن على انه اذا سخن جسم ويزيد اقطاره فانه
يوجد في العالم جسم مثله ينقص اقطاره مثل الذي
زاد ذلك دفعة حتى لا يخلو امكان من متمكن والا فالى
اين يندفع تلك الزيادة **المسئلة الاولى**
اذا كانت زجاجة مدورة صافية وملئت من
ماء صاف قامت مقام البلور المدور في الاحراق واذا
كانت خالية من الماء الصافي مملوءة من الهواء لم تحرق ولم
تجمع الشعاع فلم صار الماء يفعل ذلك والهواء لا يفعله
ولم صار لها هذه الاحراق وجمع الشعاع **الجواب**
ان الماء جسم كثيف ثقيل له في ذاته لون قليل وكل ما كان
كذا انعكس عنه الضوء فلذلك ينعكس الضوء عن الزجاجة
المملوءة ماء وتحصل من الانعكاس المتراكم القوي احراق
واما الهواء فليس ما ينعكس عنه بل هو ما ينعكس فيه
لانه المشف في الحقيقة واذا كان في الزجاجة
هواء لم يحصل عنها انعكاس قوي **قال ابو الريحان**

كان الواجب عليك اذا اعلت على الانعكاس عن
الاجسام وبها ان تصور والا فلم تعد جوابك شيئا
غير التكذيب ولي بالتكرير **المسألة الثانية**
ما الصحيح من قول قايلين احدهما يقول ان الماء والارض
يتحركان الى المركز والهواء والنار يتحركان من المركز والاخر
يقول ان جميعها يتحرك نحو المركز ولكن الاثقل منها يسبق
الاخف في الحركة اليه **الجواب** قول الخصم الثاني
باطل لان النار لو تحركت الى المركز فاما ان يصل عند
حركتها الى المركز او لا يصل ابدا فان لم يصل ابدا فليس
متحرك اليه فقط بل انما يتحرك الى حيث يصل اليه وان
كان يصل الى المركز فهذا كذب لانه ما شوهد نار قط
يتحرك منهبطة الا ما يكون بالقسر كنار الصواعق وغيرها
وما يقول هذا القايل في نار يتحرك من اسفل ايتحرك
بالطبع ام بالقسر فان قال بالقسر فالقسر وجرم
آخر يحركه الى ذلك الجانب بالطبع وهو الذي حركه
اولا بالقسر كما قلنا وقد قال انه لا جرم يتحرك الى
فوق بالطبع فجرم موجود يتحرك الى فوق بالطبع
وليس جرم موجود متحرك بالطبع الى فوق خلف
لا يمكن لا من ان يقال من الاجرام لا ادري يتحرك الى
فوق الفلك ايضا ليس يتحرك بكليته الى فوق ولا
لحروفه لانا قلنا فليس جرم يتحرك الى فوق اذ الحركة

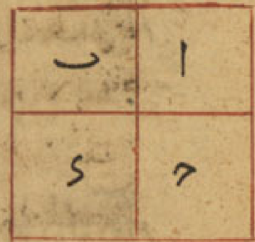
جرم بالقسر الى فوق لزم ان جرم يتحرك اليه بالطبع فلزم ذلك
الخلف لكن التالي مسلوب فالمقدم مسلوب وهو
ان النار ليس يتحرك بالقسر في القسم الثاني وهو ان النار
يتحرك الى فوق بالطبع وذلك ما اردنا ان نبين **قال ابو
الريحان** قولك انه لم يصل ابدا فليس يتحرك غير صحيح
وذلك انه لا يمتنع ان نقول ان الحجر يتحرك نحو المركز بالطبع
ولن يصل اليه ابدا لموانع منعته من الوصول اليه وقد
استبهمت هذا القايل فقال لا اقول فيها الا ما نقول
في انا اذا رايت فيه ما طرح فيه من احد راسيه انجذاب
فاخذ الماء يعنع ولم اجد هناك من تصعد نفسه من غير
من المتحركات صعدا فان كان صعود الماء بالاضافة الى
الجو واجب سعسك في النار مثل ذلك يكون تدرجا الى واحيا فيفيك
ولا يحصل لكلها المسابقة الى المركز **المسألة الثالثة**
كيف الادراك بالبصر ولم ندرك ما يكون تحت الماء وشعاع
البصر ينعكس عن الاجرام الصقيلة وسطح الماء صقيل
الجواب الابصار عند ارسطوطاليس هو خروج
شعاع من البصر وانما ذلك قول افلاطون وعند التحصيل
لا فرق بينهما فان افلاطون اطلق هذا اللفظ اطلاقا عاميا
على حسب ما يجوز للعامة وقد بين ذلك الشيخ ابو
نصر الفارابي في الفاتحة كتابه في اتفاق راي الحكيمين
لكن الابصار عند ارسطو انما يفعل في الرطوبة الجليدية

في العين لمماسه سطح المشف المستحيل عن الالوان القابل
لها المودي لها على المحاذاه للجرم المودي لونه ولما كانت الرطوبه
الجليديه مشفه استحالت وانفعلت عن اللون ومتى لم تستحل
هذه الرطوبه التي جعلت آلة يحس بها القوه الباصره ادركت هذه
القوه ما ظهر فيها من الاثر فكان ذلك ابصارا وسائر القول
فيه في تفسير المفسرين للمقالة الثانية من كتاب النفس وتعاليقهم
لكتاب الحس فاذا كان كذلك والماء والهواء جسمان مشفان
موديان الى الحواس الاثر كانصباغ الالوان ان يقع ذلك
الشك **قال ابو الريحان** ما حصل من جوابك لم اجده
الا بعد ارسطوطاليس تفسيره وربما احتاج حد الشي الى
اختلاف كثير من التفاسير ويجب مما قلت ان لا يمر الطل
من الابعاد وان نرى الصغير بالقرب من الكبير بالبعد في
مكان واحد سوا وكذلك الامر في الاصوات يجب ان
يسمع الصوت الجهير من البعد لبعده كالخفي من البعد لا الاقرب
وان لا يمر بين اصوات المصوتين ولو كان المشف ينفعل
باللون كان الملواح او وضع عليه سواد من احد جوانبه
ثم نظر اليه من احد الجوانب ما خلا المقابل للسواد
نرى اسود وايضا لم لم تكن السوال عن لميه ادراكنا
تحت سطح الماء اشيا لسائر ادراك سود البصريه
مع ادراكنا قابل سطحه بانعكاس الشعاع في وقت واحد
المسألة الرابعة لم استحق الربع من الارض بالعمارة

دون الربع الآخر الشمالي او الربعين الجنوبيين واحكامهما كالاحكام
الشماليين **الجواب** الاسباب المانعة عن عمارة
البقاع اما شدة الحر واما شدة البرد واما البحار وسبب
شدة الحر انعكاس شعاعات الشمس على زوايا قائمة على الاكثر
ودوام طلوع الشمس في تلك البقعة كما يعرض في القطبين
وسبب شدة البرد انعكاس شعاعات الشمس
على زوايا منفرجة ولسعة الانفراج جدا او دوام
غيبوبة الشمس عن تلك البقعة فهذا مما
ينطق بصدقه انا واما استخراج كمية الموضع
العاري عن العدد الموجب لبطلان
العمارة فيه فهو من عمل اصحاب علم الرياضي
ولولا فراهتك في ذلك الباب كنت في
ذكر طرف من العلم الهندسي الموجب
لذلك بحسب الطاقة **قال ابو الريحان**
تعلقك في الحر بدوام طلوع الشمس غلط
فاحش لا يليق بمثلك لان الموضع الذي
يدوم فيه طلوع الشمس هو الذي يدوم
غيبوبته عند بعده والعمارة هناك تبطل
للبرد لا للحر والحر لا يوجد الا في
الموضع الذي يساوي فيه زمان طلوع
الشمس وغيبوبته في دوره للفلك واحده

والحده واما الانعكاس على روايا قائمه ومنفرجة
ومصير ذلك سببا للحو البرد فان لا نعم الاسطوانه

المسئلة الخامسة لتكن اربع سطوح الجسد



على هذه الهيئة ولتكن الخطوط التي
بينها وهمية بلا عرض وتماس هذه
السطوح على الاضلاع ظاهر
وليس للسطح من الجهات الا الطول
والعرض فاذا كان سطح آ مماسا للسطح ب بطوله والسطح
ج بعرضه فبأي شي تماس سطح د ومن الظاهر ان ليس
المماسه لا يكون بينها شي فاذا كان سطحا آ د متماسين
فكيف تماس سطح ب ج **الجواب** اما قولك كثر الله في
عمرك وليس للسطح من الجهات الا الطول والعرض ففيه
نظر فمن المعلوم ان السطح ليس له من الجهات ما خلا
الطول وليس له جهة عرض انما هو للعمق فقط فمن الظاهر
ان السطح لو كان له جهة عرض لكان له عرض ولو كان
له عرض كان للعرض عرض وذهب ذلك الى لا نهاية
وذلك محال فاذن من المحال ان تماس سطح آ سطح
د من جهة العرض ايضا وان كان لا بد من جهة الطول
اذ لا جهة للسطح ما خلا الطول واما قولك ومن
الظاهر ان ليس المماسه ليس بينها شي اخر فهذا
مما لا يصح فان بين كل متماسين فصلا مشتركا وبين

هذا الموضع عدلنا بانه عن التماس ولنا اتصال والفرق
بينهما وان اي لنا اشيا تتماس وانها لا تتماس **قال ابو الريحان**
ان كان يحتاج العرض الى عرض فانا اقول انه ليس للسطح
طول لان طوله يحتاج الى طول وكذلك الى لا نهاية وهذه
هي السفسطة المحض ولا نعلن من المجادلين الا الفاظ
بلا معاني **ثم نعود الجواب عن المسئلة** فنقول
ان التماس على راي الفيلسوف في المقالة الخامسة
من كتاب السماع الطبيعي هو اجتماع نهايات المتماسات
معا وهناك واجب وجود فصل مشترك بين المتماسين
فاذن بين المتماسين شي اخر واما الاتصال فهو
اتحاد نهايات المتصلين وهناك واجب ارتفاع
الفصل المشترك بين المتصلين فالشي الذي له نهاية وطرف
يمكن عليه الاتصال والتماس وما لا طرف له فليس يوجد
منه اتصال وتماس وهذا بين الاجزاء التي لا تتجزى في
المقالة السادسة واحسن القول فالجسم تماس
الجسم ببسيطه الذي هو نهايته والسطح تماس السطح
بالخط الذي هو نهايته لا غير والخط تماس الخط بالنقطة
التي هي نهايته لا غير والنقطة اذا كانت عديمة الطرف
لانها نهاية النهايات لم يجر عليها التماس وكذلك حال
الاتصال في كيفية وجود + هاتين الكيفيات المتصله
الثلثه واشباعها والنقطة وبالجملة ما لا جزء له

وجوده ×

ويقول إلا أن النقط إذا توهم عليها اجتماع ما فينبغي أن
نعتقد فيه أنه خلاف الاتصال والتماس بل نوع آخر
معدوم الاسم وينبغي أن نعلم أن الحال كذلك في السطوح
والخطوط فإن السطوح إذا اجتمعت لا من جهة نهاياتها
وهي الخطوط أو الخطوط إذا اجتمعت لا من جهة
نهاياتها التي هي النقط لم يسم ذلك اتصالا ولا تماسا
البتة ولم نجد نحدهما وينبغي أن نعلم أن هذه الأشياء
إذا اجتمعت هذا النوع من الاجتماع لم تعد اجتماعها
عما أن كانت سطوحا ولا سطحا أن كانت خطوطا
ولا خطا أن كانت نقطا ولم تزد على نهاية السطوح
إذا اجتمعت لا من جهة نهاياتها وكذلك الخطوط ومثل
ذلك النقط إذا اجتمعت لم تزد على سطح أو خط أو
نقطة واحدة برهان ذلك أن السطحين إذا اجتمعا
على هذا النوع فزادا على سطح واحد كان الزائد منهما
عمقا لا محالة والعمق كمية متصلة طرفاه سطحان ولم نضع
بين السطحين كمية أخرى بل وضعنا سطحين فقط فمن
أين هذه الكمية التي بينهما وإن كان بينهما كمية فإنه فما
اجتمعا بعد على حسب ما فرض فيهما من الاجتماع
المشابه للتماس ولا اتصال وإن لم يكن تماسا ولا
اتصالا بينهما بعد لم يرتفع البتة إلا أن نضع ذلك
الاجتماع ثانيا ولسنا نضعه كذلك فإذن السطحان

لا يزيدان إذا اجتمعا على سطح واحد وكذلك الكثيرة على
هذا السبيل لأن اثنين اثنين منها إذا اجتمعا ولم يزيدا
على واحد فالأربعة المجتمعة من اثنين اثنين يأخذ كل قسم
منها كالمجتمع من اثنين فقط وكذلك الأمر في الخطوط
والنقطة فلان نقول أن سطح آ لما ماس بطوله
الواحد سطح ب أو اتصل به وماس أو اتصل سطح
ج أيضا من طول آخر فإن النقط التي أعني نقطة
ه و ق و ز قد اجتمعت نوعا من الاجتماع فإن
كانت السطوح متصلة فالنقط قد اجتمعت نوعا
من الاجتماع لم يتهيأ من جهة التأخذ فاتحدت النقط
التي تحاذيها أو نهج ح وهي نقطة واحدة فيما بينها



فضممنا إلى السطوح التي
المتصلة المتأخذة سطح د
ماس أو اتصل بخطيها
خطا سطح ج و ب ونقطتها
التي عليها ط النقطة المشتركة على سبيل التحاذ
بين السطوح التي فإذا وضعناها متصلة
لم يكن سطح آ بالفعل ولم يكن المماسة معروضة
عليه فقط كما وضعت بل الجمع السطوح المتحدة
من جهة النقطة التي هي نهاية خطوطها التي
التي صارت نهاية واحدة وإن كانت النهايات غير

متاحده وسطح آ ما العقل و نقطته عبر مباحدة
بالنقطتين اللتين لسطح أ و سطح ت ما الذى يمنع
ان يماس سطح ى نقطته التى عليها و نقطته التى
عليها ا و كذلك سائر سطح ح و ت **المسئلة**
السادسة اذا قدرتم عدنا ان لا خلا داخل
العالم ولا خارجه فلم صارت الزجاجة اذا مصت
وقلبت على الما دخلها الما صاعدا الى اخر الفصل
الجواب ليس ذلك لاجل الخلا لكن العلة فى ذلك
ان القارورة اذا مصصتها وامتنع خروج الهوا عنها
لامتناع الخلا حرك المص الهوا الذى فيها على التتابع
حركات قسرية والحركات المتتابعة القسرية تحدث
حرارة والحرارة تحدث فى الهوا انتشاشا فاذا انتش
هوا القارورة طلب مكانا اوسع لما صار ان بعضه
خرج وما بقى فى الزجاجة سخن فاذا اصابته برودة
الما تكاثف وانقبض واخلى موضعا اول فكان
وقوع الخلا ممتنعا دخل الما القارورة على نسبة
الانقباض الذى يحدث فى الهوا المنتفش عند مماسة
الجسم البارد الا ترى انك لو لم تمص بل اخذت بالفعل
الماس للمص وهو النفخ فنفخت فى القارورة نفخا
متصلا متتابعا حتى اسخن حركات النفخ هوا القارورة
ثم اكببتها على الما عملت هذا العمل بعينه وكذلك تجرب
هو

وكذلك لو اسخنت القارورة عملت هذا العمل وهذا
كفاية فى الجواب **قال ابو الريحان** ما اصححت
الا لاصحاب الخلا لان الهوا اذا احدث فيه انتفاش
بالمص كما ذكرت وخرج من القارورة ما لم يسعه فالى
اين يصير لكان لا خلا فى العالم الا ان يدعى انه يرد
فى العالم بمقدار الهوا مثله دفعة فيتضمن ويكافئ
الانقباض والانتشار واما قولك ذلك مجرب فانى
جربته فعمل هذا العمل ايضا وهو ان الهوا خرج من
القارورة فقبقبت ولم يدخلها شى من الما البتة والكبيرة منه
بسع
فوارث فى ما صحى **المسئلة السابعة** ان كانت
الاجسام تنبسط بالحرارة وتنقبض بالبرودة وكان
انصداع القماقم الصياحة وغيرها لاجل ذلك فلم
صارت الانية تنصدع وتنكسر اذا جمد ما فيها من الما
الى اخر الفصل **الجواب** ان من نفس المسئلة
يمكن ان يخرج لها جواب فانه كما ان الجسم لما انبسط
عند التسخين تطلب مكانا اوسع فتشق القمقمة فكذلك
الجسم اذا انقبض عند التبرد واخذ مكانا اصغر
كاد يقع الخلا فى الانا فانشق وانصدع لاستحالة
ذلك ولهذا من الطبيعة وجوه غير هذا وهى
العلة لاكثرها تبع من هذا ولكن فيما ذكرناه كفاية
فى الجواب **قال ابو الريحان** لو كان

الانصداع في التمام الى داخلها لا وشك ان يكون ما ذكرت
ولكن الامر يجري على خلافه فانها تنصدع الى خارجها كالذي
يكلف حمل ما لا يطيق ولا يسع **المسئلة الثامنة**
لم صار الجمد يطفو على الماء وهو اقرب الى الارضية
لتراكم البرودة والجمود **الجواب** ذلك لان الماء
عند جموده تنحصر فيه اجزاء هوائية تمنعه عن الرسوب الى
اسفل هذا جواب جميع ما سألتنيه من المسائل ويجب
ان اشكل عليك شيء من هذه الفصول ان تمن علي بمعاودة
المطالبة بشرحها حتى اعمل في ايضاحها وانفاذها اليك
وما عسى يتأخر تأخر هذه المسائل فاني لا الام عليها
الا الفقيه المعصومي مولاي ابقاه الله اذ احرى بي
بالنزاع عن نسخها كما فعل هذه المرة ان شاء الله جملة
وقت الاصدار الى الحكيم الفاضل فكتب في هذا
الفصل في اخر الخطين

جوابات ابي سعيد احمد بن علي عن الاعتراضات التي اعترض بها محمد بن احمد البيروني على حجة الحق ابي علي الحسين بن عبد الله بن سينا في جواباته عن مسائله

لما لحقت اطال الله بقاء سيدي انتقادها اصله
به على يدي ابي القسم وعلمت بما سبق على اجوبته
قصدت ان انقل التسويد الذي بقي عندي تماما
يتهيا نقله نسخا الى حضرته ومحبته وان لم يكن

على الشرح الاول الذي شرحته وبسطته لاكتناف
الاشغال واجتماع الدروس علي وهو يجري في كل ما عثر
عليه فيها من خلل او زلل فقد كتبتها على نهاية عجل ولم يتهيأ
لي مقابلتها فان وجد فيها تصحيفا قوم اوده ولتجتهد على
احفا ما اورده عليه من مثل هذه الهوسات عن شخص طلب
فضلا عن غيره وانما ابعد ما ابعد اتباعا لهواه وان لم
اكن معتقدا الشيء مما اقوله ولا جانحا اليه واعوذ بالله من
الحور بعد الكور واعود الى المسائل فاقول **اما**
اعتراضك في المسئلة الاولى واستبعادك زيادة الشرح
في عدم خفة الفلك وثقله في جواب الحكيم كفاية بيان
ثم اني شرحت هذه المسئلة وما يتبعها من المسائل شرحا
مستقصى على يدي ابي القسم فلذلك اطوي عني البسط
فيها الآن لكني اشير الى المقاصد منها فاقول اما جواز
توهم الحركتين على الفلك فليس كل توهم يوجب حكما
او تغيرا طبيعيا لان كل محال يمكن ان يتوهم كاجتماع الجرمين
في مكان او جرم في مكانين ويمكن ان يتوهم النار من ابرد
الاشياء ولا يغير ذلك حالها الطبيعية وكذلك الماء من
احر الاشياء وكذلك حركة الفلك لما كانت مستحيلة بالادلة
والبراهين التي ذكرها الحكيم في اجوبته ومستنكفا في
كله واجزائه لم يثبت له حركة طبيعية الى فوق او
الى تحت اذ لو كان له ذلك النزاع الطبيعي ولم

خرج الى الفعل ابداً لكانت قوة ونزاع معطلان لا فائدة
فيهما وليس في الطبيعيات شيء معطل على انه من جهة
المعالم الالهية وليس هذا موضعها وعلى هذا
الطبيعيون ومن لم نر آراء الذابين عندهم على التعليل
الفلسفة اولى ومن اراد معرفتها بالبرهان فعليه
بكتاب ماطاطافوسيقا وعلى هذا نقول في كليات
الاسطقسات انها لا خفيفة ولا ثقيلة في كلياتها
بل في اجزائها فقط لكونها ثابتة في مراكزها غير منتقلة
عنها وان كان يمكن ان يتوهم المنتقل عنها لانه يمكن ان
يتوهم لها رض في مركزها وليس يوجب لها ذلك
موضعا في ان نشبه بالطبع بالقوة لما استحال وجوده
بالفعل وكذلك اجزاؤها لانها تنتقل بالفعل واما
قولك فاذن الاجرام الثقيلة في مواضعها دون
مراكزها المنع مانع فاقول يجب ان يعلم ان المركز
ليس هو نقطة العالم فقط وانما هو اسم مشترك لان
اماكن الكليات مراكزها عن الطبيعة فكل النار
والماء في مركزه فكل جزء ادرج في مركزه والاولى
اعتبار المركز ما توهمت لم يكن جسم قط في المركزات
المركز نقطة لا ينقسم والجسم منقسم ومكانه معه
واما جواز وصول الهواء الى الفلك لو لم يكن النار
او الماء الى المركز لو لم يكن ارض فهو من ملك التوهمات

الفاسق المتخلخلة التي تتوهم حكماً في الطبيعة وعلى
انا لو توهمنا الارض مرتفعة مع استحالة ذلك لم تخل
مكانه اما ان يعقبه خلاء ولا خلاء وليس هذا موضعه
او يعقبه جرم فان يعقبه لم يكن طبيعيا بل قسراً لامتناع
وقوع الخلاء على ان ذلك لا يمكن ابداً وكذلك القول
في النار في المسئلة الثامنة لو اخترت لمقاصدك
الفاظاً احسن كان اليق بك ثم سألت الحكيم عن علة
تعلق الفيلسوف باقاويل الاوائل فاجابك بحسب
سؤالك وقال انه انما اورد ذلك على وجه الخطابة
بعد تعديه البرهان والحجج كما هو عادته في الكتب
وهذا مما لا اعتراض عليه فيه ولو انك سألت الحكيم
عن اثبات قوله وحجته في هذه المسئلة لبيّن فاذ تبيّنه
اذا جاء الذي من قبلك وانا اذكر لك طرفاً يسيرا
مما يحتج به ارسطو في هذه المسئلة وان كنا لا نعتقد
قوله في القدم ونعوذ بالله من سوء العاقبة
من حجته القوية انه قال ان من المعلوم
ان النهاية والتناهي من باب المضاف كالاب
والابن والاخ والاخ لانه لا يوجد نهاية الا وجد متناه
كما لا يوجد اب ما لم يكن ابن وكذلك بالعكس ومتى كان
احد المضافين موجوداً بالقوة فالثاني بالقوة ايضا
واذا وجد احدهما بالفعل وجد معه الثاني بالفعل

من غير ان يتقدم احدهما الآخر فاذا صح هذا فلنا ان
للزمان بداية ونهاية آن لانه طرفه والآن غير منقسم لانه
كالنقطة للخط واما الزمان فهو منقسم والنهاية
والمتناهي من المضاف وقد قلنا ان احد المضافين
اذا كان بالقوة فالآخر بالقوة واذا وجد بالفعل
فالآخر بالفعل فاذا ركبنا من هذه المقدمات قياسا
برهانيا قلنا ان كان للزمان بداية في الوجود فبدايته
آن فلا يخلو اما ان يكون وجد لها آن مع الزمان مقارنا له
فيكون للزمان مطابقة لمع لها آن والزمان منقسم والآن
غير منقسم فاني يكون لهما مطابقة ليت شعري او يكون الآن
متقدما للزمان فيكون الآن بالفعل والزمان بالقوة وقد
قلنا ان المتضايفين اذا وجد احدهما بالفعل وجد الآخر
مقارنا له فاذن يجب ان يكون الزمان الموجود مع الآن
متوهما تقدمه لا مما يستقبله ليكونا موجودين بالفعل
فاذن يلزم ان زمان قبله في الماضي ابدا الى ما لا نهاية
وليس بمستنكر وجود فعل فيما لا نهاية له اذ كان في
زمان لا نهاية له ايضا كما يعود في المستقبل من الزمان
واما الذي ينكره الفيلسوف من الله نهايته هو ان يوجد
شيء لا نهاية له في زمان متناه على انا لا يكاد يتصور لنا
الا ويتقدمه امر ولا حاجة له ويتقدمها بعينه
الى ما لا نهاية وكذا يقتضيه البحث العقلي البرهاني

فاما التوهم الخيالي المستفاد من الحواس على حسب
العادة فانه يتنوع عن تصور اللانهاية ولا يكاد يحققه
لمشاهدته الاشياء والازمنة متناهية الاطراف لكن
يتخيل له من استحالة الانهاية فيها يتخيل مثله في الباري جل
ثناؤه وجوده في الازل بلا نهاية مع ان ذلك ليس يكره
العقل والاعجب ان يكون في الازل ثم لا زمان ولا نور ولا ولا
ظلمة ولا خلق ثم يعن له رأي فيخلق الاشياء ويجود بعد
ما يخل في الابد فيفعل بقوة لا نهاية لها فعلا متناهيا
ثم يعرضه التلف والافساد ثم اعادته من الرأس هل
هو الا عين العيب هذا ما اوردوه من الحجج القوية
وحجة اخرى اوردها وهي انه قال ان كان
الله تعالى احدث العالم فلا يخلو اما ان يكون عالما به
قبل حدوثه او لم يكن ومن رأي الجمهور انه كان عالما به
ومن المعلوم ان المعلوم بالتعين واجب الوجود
ضرورة واما ما هو ممكن ان يكون وان لا يكون وانه
ليس احد الطرفين في وجوده باولى من الثاني فليس
بمعلوم يقينا بل هو مظنون وقد علمنا ان علم الله تعالى
كان بالتعيين فكان وجود العالم واجبا لا ممكنا وما
هو واجب فليس الفاعل له بفاعل بالاختيار بل بالطبع
فاذن يتبع قول الخصم انه فاعل بالطبع دليل
آخر قال ان امتناع الباري عن احداث العالم في

الازل لم يخل اما ان يكون لعدم المادة او لعدم المثال
والصوره او لاضطراب الرأى او لكون الفعل ممتنعاً
او لعبث والذى ابدع المادة كان قادراً على ابداعه
فى الازل لا محاله اذ لم يستحدث لها قدرة لانه منزه
عن التغير والنقصان والزيادة وكذلك التدبير فى
المثال والصورة واما الاضطراب فلقصور العلم
بالامور وهو جل عن ذلك واما كون الفعل ممتنعاً
فليس ها هنا لان الممتنع ما لا يجوز خروجه الى
الفعل ووجوده اصلا واما العبث فمما لا يجوز
على الحكيم فاذن هو فاعل فيما لم يزل **دليل**
آخر وايضا ان كان الله تعالى احدث العالم فهل
كان لذلك الحدوث حدث فان كان له ذهب ذلك
الى لا نهاية لكل حدث حدث فثبت ان الحوادث
قديمة فى الازل او لا يكون للحدوث حدث فيكون
الحدوث قديماً فاذن لا يجوز ان يرتفع الحدوث ويبطل
بحصول الحادث لان القديم لا يبطل قط وقد رأيناه
بطل فاذن ليس للعالم حدوث **دليل آخر**
وايضا فى مقتضى قدرته ايجاد هذه الاشياء ولم يكن
لها مانع ولا قاهر فواجب ان يكون معه ابداً فان لم
يكن موجوده معه بل حادثه فلحدوثها علة اخرى
اذ لو كان هو علتها لوجدت مع وجوده ابداً

فاذن علة اعلى من العلة الاولى وهذا محال **دليل**
آخر قال ان كان ايجاده هذا العالم على النسق والنظام
خيراً وجوداً والله تعالى لا يختار الا ما هو خير فى افعاله
ثم وصفه بانه فاعل للخير والجود فى الابد ومُمسك للرباط
عن ان ينفصم وفاعل سويه التامه الغير المتناهية فعلاً
تاماً غير متناه متصلا اولى من يصفه بهذه الصفة منذ
ستة الف سنة ونيف فقط مساويا مملكته على خلقه
لمملكة ابليس لعنه الله على سلطنته جل الله وتعالى عن
ذلك علواً كبيراً وعسى نظر الظان بان القدمه التى للفاعل
على المفعول قدمة زمانية وهذا خطأ لان القدمه على
وجوه قد فصلت فى كتاب قاطيغورياس وقد انتقدت الى
سيدى الهانى مستمراً منه فقدم الفاعل على القول
قدمتان قدمه شرفية وقدمه طبيعية والشرفية
كقدمة الامير على الحاضرين والاستاد على التلميذ والطبيعيه
كقدمه الواحد على الاثنين وقدمه الشمس على النهار
والبسائط على المركبات لامكان وجود الفاعل بغير
فعل وامتناع وجود الفعل بغير فاعل فله اجتماع
هاتين المقدمتين او ردت قدمه الفاعل وجعلت فناً
سادسا فاما ان يكون له قدمه زمانية بالوجوب
فلا لان قدمتى الطبع والشرف ليس من شرطهما
التقدم بالزمان الا ترى ان الجوهر متقدم على العرض

بالطبع ثم لا يوجد الجوهر الا مع العرض معا وكالنهار
يوجد بوجود الشمس ولا يوجب ذلك تقديم الشمس عليه
في الزمان كذلك الخبر فيه دليل اخر قال اذا
كانت الصورة لا تقوم الا بالهيولى والهيولى لا تقوم
الا بلبس صورة ما ولا يمكن قوام احديهما الا بقوام الاخر
فكيف حدثت الصورة ولا مادة او المادة ولا صورة
لانه اذا كان وجود كل واحد منهما متعلقا بوجود
الاخر استمر بهما العدم فلم يوجد لهما واحد منهما وقد
رأيناهما موجودين فاذن هما موجودان في الازل
وليس لحرج الفاعل لما ذكرناه من ان يكون مبدعا
للعالم مع كونه ازليا معه لان قوامه به وهو علة لوجوده
لانه الماسك له على التلاشي والمثبت له على الوجود
والحاصر له من اللبتية على انها لبتية لولاه لعدم
بعدمه وهذا صعب النقض يحتاج في تحققه الى
تقديم مقدمات عليه وقد شرحت لك منه ما امكن
ولم اتعرض لما هو اغمض واشكل اذ كان تخصيصها موكولا
الى ما بعد الطبيعيات وانا فيها ان احل ولكن هذا بذل
المجهود ولا اشك انني لم احل معنى ما كنت ذكرته في
كتابي الاول اليك الذي انتقد وان كان ذلك اكثر
بسطا واحسن بيانا وفيما انهيته من حجج الفيلسوف
كفاية مجة فاما طعنك عليه في لانهاية وقولك انه

ابطله في كتبه فلم اثبته هاهنا فطعن من لم يعرف معنى
قول ارسطو في لانهاية ولا طالع تفسير جماعة المفسرين
لكتبه فان النهاية واللانهاية عنده وعند فضلاء الفلاسفة
على الجملة عارض يعرض للكمية والكميات اما متصلة
كالاجسام والسطوح والخطوط والمكان والزمان
ايضا على رايهم واما منفصلة كالاعداد واستحالة
وجود اللانهاية في جميعها اما في المتصلات فان
يوجد جسم بالفعل لانهاية له في العظم وفي المنفصلات
فمثل ان يوجد عدد بالفعل لانهاية له حتى لا يمكن الزيادة
عليه وقد تبين استحالة ذلك في كتاب سمع الكيان فاما
وجود لانهاية بالقوة فصحيح كما يقوله في المستقبل
من الزمان انه لانهاية له وانه بالقوة ابدا يكون شيء خارج
منه الى لانهاية وكما يقوله في الجسم انه يقبل التجزية
الى ما لانهاية بالقوة فكذلك لا يمتنع وجود لانهاية
في الماضي ويكون ذلك فيه بالقوة ابدا ولا يتوهم
يوما الا وقبله امس الى لانهاية كما لا يتوهم غدا الا
وبعده بعد غد وتصور ذلك عسير على فاما
الخيال والوهم فانهما ينبوان عنه لمشاهدتهما
الازمنة متناهية من كلي الطرفين لانه ان لم يعرض
الشبهة في ذلك بعض مثله في وجود الباري
بلا نهاية لاوله وليس ذلك بمستحيل في العقل

وأما المستحيل أن يوجد شيء متناهي الطرفين لا نهاية له
أو يوجد لا نهاية في شيء له نهاية بالفعل وأما سؤالك البرهان
على معنى الفيلسوف بدوام الباري عن التعطل عن الفعل
فبحث عظيم لخطر هذه المباحث وأغمض وسنبين لك إذا
أدى إلى كتاب ما طالعتني سيما بالتحقيق إن شاء الله
وأما تحسين هذا الكلام وأنه يؤدي إلى أن يستغنا عن الباري
فتوهم خطأ لأن كونهما معا على رأيه لا يمنع أن يكون أحدهما
محتاجا إلى الآخر متعلقا وجوده به كضوء الشمس واللون في
الجسم لا يوجب وجودهما معا أن يكون الضوء واللون قائمين
بذاتيهما غير محتاجين إلى قوام غيرهما وأما توصيتك بحق
يحيى النحوي فإني أرجو أن يكون الذي قرأ كل تفسير ليحيى النحوي
في هذه العلوم وعرف خطأياتها والصحيح والفاسد منها
أعرف بحقه ممن سواه وإنما خفي عليك قصد الحكيم في ذلك
الفصل لأنه حسب أنك نظرت في كتابه الذي رد فيه على
أرسطو وموهها على النصارى حين نسبوه إلى الكفر
وأبوا على قتله لموه عليهم وخالف كلام أستاذه كما
نقل لهم في القول بالتثليث وإن كان اعتقاده موافقا
لاعتقاد الفيلسوف ولهذا أحالك على سائر كتبه
ليتبين لك أن اعتقاده بخلاف ما عمله للنصارى
والعجب أنه يعطيك القدح في يحيى النحوي إذ لو كان
ثم جعلت تطعن على أستاذه سيد الفلاسفة

أرسطو الذي حصل له العلم من جهته **في المسألة الرابعة**
وأما الاعتراض عليه في مسألة الجزء فاعتراض من لم يتأمل
الجواب ولم يتحققه وكأنك حسبت [illegible] أنه خفي على
الحكيم التجزي بالفعل وبالقوة كيف يكون حتى أن هذا الباب ويعني
من جهته لعمرك بل خفي عليك لأنه أراد بالتجزي بالفعل ما
تجزئه الطبيعة عندما تستحيلات لا انقضاب اللحم بالسكين
فذكر أن الطبيعة كيف ما جزت الأشياء بقي فيها تجزؤ بالفعل
بالقوة إلى لا نهاية وإنما تركب الأجسام من أجزاء متناهية
وإلا لكانت اللانهاية موجودة في الحال في زمان متناه
بالفعل وهذا محال وليس جزء تجزئه الطبيعة بالفعل كيف
ما كان إلا وله طرفان وهما النهايتان وواسطة لأن النهاية
غير المتناهي وكل ما له نهايتان وواسطة قبل التجزي لكن استحالة
تجزيها بالفعل جميعا ليس لأنه لامتناع خروج اللانهاية من
القوة إلى الفعل وأما أن يسك قطر المربع فيما لا ينقسم بالفعل
فلو تفهمت المسألة ما اعترضت بمثل هذا الاعتراض
الذي يعترض به على أصحاب ذيمقراطيس لأنه على من وضع
لكل واحد منها تجزيا بالقوة مع أنه يلزمهم فإنه يجب أن
يعلم أن تلك الأجزاء التي تجزيها الطبيعة بالفعل لا يجب
أن يتركب منها مربع لكونها صغيرة كونها لكلة تختلف مقاطعها
المنصفة لها كما يكون ذلك في الأشكال غير الكرية ألا
ترى أنا وإن ركبنا منها مربعا لم يكن الأجزاء التي يقطعها القطر

متماسة كما هي في الضلع بل يكون بينها فرجة ونصور له
هذا المثال فقد تبين ان القطر يقطع الاجزاء الثلثة
متباينة بعضها من بعض والضلع يقطعها
متماسة وبالجملة انه لا يتركب من الاجزاء
شكل على التحقيق مثلث او مربع او
كيف ما كان اللهم الا بالتقريب وانما ذكرته في الخطوط
الوهمية المتصورة في العقل وان كنت تريد به اجزاء
الضلع والقطر من الخطوط الوهمية فانها عندي
تنقسم الى لا نهاية له بالفعل وفعلها هو التصور في
العقل خارجة عن المادة وعن الهيولى فيكون تجزيها
بالفعل وهميا على حسب ذلك وهو التصور
العقلي لقبول تجزيها الى لا نهاية ولو انك تاملت جواب
الحكيم حق التامل لاغناك عن تعاطي هذا السؤال
في المسئلة السابعة واما اعتراضك في سمت
الفلك فاعلم ان الحكيم في هذه المسئلة احتاز الا انه
ليس للفلك عنده جهة بالخصوص ان كانت فالاولى عنده
ان يكون المشرق اماما والمغرب خلفا والشمال يمينا
والجنوب شمالا وصفحته العليا فوقا والتي تحت
الارض تحتا لكنه من قول العلماء على حسب ما
سالته واما ما ذكرته من اختلاف المشارق والمغارب
باختلاف المواضع فيجب ان تعلم ان الفلك في

انما وضع له المشرق والمغرب والشمال بالاضافة الى المواضع على
اختلاف مساراتها لا انه في ذاته متحرك ابدا فلو كان له
المشرق انه لا بالاضافة لكان يعود يسارا عند
الغروب كل يوم واما المشرق ليس يمينا ويسارا وتصور مثل هذا
لا يخفى عليك في المسئلة الثامنة الاحالة في هذه
المسئلة كانت من جهتك لانك ادعيت اختلافا ابتدا
وهو ان النار حادثة من حركات الفلك ثم بنيت عليه
وقلت وهو بطوء حركة القطبين فالزمت منه ما الزمت
وانما يلزم هذا الاعتراض من يسلم ان النار حادثة من
الحركات فاما من يقول ان النار كرة وعنصر مثل هذه
العناصر الاخر لا حادثة عن شي فليس يلزمه هذا السؤال
ولم تسال عن الحجة في انها كونية بل انما تعالى عن اعراض
فاسدة عن صحته واما اثبات ذلك فلو سهل تصوره
من غير تقدم اصول كثيرة عليه لبينته ذلك لكن ذلك
بات طويل يحتاج فيه الى مقدمات في المسئلة التاسعة
اما سؤالك عن كيفية انعكاس الضوء فيجب ان تعلم ان
الضوء ينفذ في الجرم المشف فيؤديه الى الجرم الصلب
الكثيف فيطرحه حيث كان بين الجرمين الصلبين
جرم مشف كالهواء وطرح الضوء المصادم للجرم
الكثيف في الاخر بوساطة الجرم المشف بينهما
يسمى ذلك انعكاسا وكلما كان الجسم اصلب واقبل

للون كان الانعكاس منه اقوى فاذا انعكس الضوء
احدث انعكاسها حرارة حتى اذا قوي انعكاس
الشمس وتراكم من اقطار كثيرة احرق كما يرى في المرايا
المحرقة فالذي يقرب من حدبة الارض الى الشمس يكون
ضوؤه اقوى لقربها ولانها تنعكس على زوايا قائمة اي
انها تنعكس بها على السمت الذي تصل منه اليها
فيكون مثل العمود ويكون حرارتها اشد واما ما بعد
عن الشمس من الارض فانه تنعكس منها الضوء على زوايا
منفرجة فلا يلتقي الضوء حينئذ على سمت واحد
فلذلك يكون حرها اضعف ثم ان ذلك الضوء المنعكس
من الارض يضعف كلما بعد من الارض الى ان يفنى في وسط
الجو فهناك يكون الهواء على طبعه بالفعل واما انكارك
لقوله بان الضوء لون المشف من حيث هو مشف
فانما كان ذلك على وجه المجاز لان الهواء وان لم يكن
له لون لكنه يظهر فيه الضوء فجاز ان يسمى لونا له وان
شئت قلت كمال المشف من حيث هو مشف وهذا
هو حد الضوء على الحقيقة لان المشف لا يكون مشفا
الا بالضوء ومعنى قولنا كمال الشيء من حيث هو كذا
هو ان الشيء ربما يكون له صفات كثيرة ومعان مختلفة
فيحصل له احدها فيكون ذلك المعنى كمالا له
من حيث هو حساس لا من حيث هو ناطق

والبصر كمال له من حيث هو مبصر لا من حيث هو
سامع وتصور هذا اللفظ نافع لا تستعمل في هذه
العلوم كثيرا فلذلك لم يكن الهواء مشفا بالفعل ما لم يكن
ضو اللهم الا بالقوة كان الضوء له كمالا من حيث هو
مشف لانه خرج به من القوة الى الفعل في كونه
مشفا واما اعتراضك على انكار كون الشعاع
اجساما بان هذا (قائل) القول يثبت الخلا فغير قادح
فيما اجابك به الحكيم لانك ما دخلت معه مدخل
المناظر وانما سالته عن كيفية الشعاع فبينه
لك ولو سالته عن مسئلة نفي الخلا لبينه ايضا
وعلى ان فيما تكلم به الفيلسوف في كتاب السماع
الطبيعي في المقالة الرابعة منه في ابطال الخلا
كفاية لمن تصوره وحققه واما اعتراضك بعد
التسليم لنفي الخلا ان الشعاع ابدا موجود من
الى جوانب الارض فيما تقول في صور العروض (الكسوف)
ان كان الضوء جرما فاين يخلفه مكانه اذ ليس (الخلا)
بموجود وعلى انا نرى اطراح شعاع الشمس مقارنا
للطلوع معا في آن واحد والجسم لا يتحرك ولا
يقطع مسافة الا في زمان **المسئلة العاشرة**
واما انكارك استحالة العناصر بعضها الى بعض
وادعاوك ان القمقمة المحماة انما تنشق اذا كان

كانت مشدودة الراس لدخول اجزاء النار فيها فباطل
لانه لا يخلو اما ان يدخل النار والماء فيه وهذا
محال لاستحالة حصول جسمين في مكان واحد او خرج
من الماء بقدر ما يدخل من النار فلا يوجب اذن انشقاق
القمقمة وعلى انه كيف تجتمع اجزاء النار مع الماء في موضع
واحد مع كونهما ضدان من غير ان يفسدا قواهما الاضعف
لشي سوى وعلى انه احالك في هذه المسئلة على مواضع
لو تصفحتها حصلت على برد اليقين منها واما
قولك بانا لم نرها قط خلي صورة المائية الا اذا
تكاثف عادما فان اجزاء لم تخالفك في هذا وهل
الاستحالة الا كما ذكرت وليس احد يقول ان الجرم
اذا استحال لم يمكنه ان يعود الى ما كان عليه فهي
التي اوردتها زيادة ما كثر في ان الاجرام تقبل
الاستحالة ابدا واما انتقاص الجرم لا بمماسة
جرم اخر فمشاهد لان الجرم اذا سخن وانتفش
ضغط ما قرب منه وخفه من الاجرام كما نرى
في البخار الصاعد وكذلك في الحمامات نرى البخار
ينتفش منه من الحرارة فضغط البخارات المتقدمة
لها وتكثفها على السقف وتحولها ماء وهذا تظهر عليه
سبب الفرق وعلى ان عدم الخلاء وثبوت استحالات
الاشياء يوجب ذلك ضرورة وان لم نشاهده

في المسئلة الاولى من مسائلك

اعتراضك في مسئلة انعكاس الضوء بانه لم تصور لك
ذلك في القارورة فذلك لحسن ظنه بك انك تتصور
ذلك في القارورة لانه قال ان الانعكاس القوي يحصل
من الماء والقارورة جميعا لانهما مما ينعكس عنهما لا
فيهما فيرد اكثر الشعاع فيجري لصقالة وجه الماء وصلابة
الزجاج واما اذا كان فيه هواء فلا يكون عن الهواء
انعكاس لانه هو المشف بالحقيقة وان كان من الزجاج
انعكاس فانه يكون ضعيفا لا يخرج بنوادره ولا ادرى
اى اشكال في هذا الكلام **في المسئلة الثانية منها**
اما قولك للحكيم في قوله ان لم يصل الى المتحرك الذي فليس
يتحرك اليه باني اظنه ليس يصح فلعله لو عرفت
بعبارة احسن كان اليق بك ولو تصورت ما ذكره
الحكيم من الكلام الشريف في هذه المسئلة لما
استحسنت لنفسك هذا الاعتراض الذي اعترضت
به لانه بين لك ان الكليات لا يجوز ان يكون في غير
مواضعها الطبيعية اما من وجه واحد فلان
من الاراء الذائعة بين الطبيعيين والالهيين ان ليس
في الطبيعة شيء ولا شيء كلي معطل واما انه هذا يؤول
الى العلوم الالهية التي ولا يليق ما نحن فيه فالكليات
ان كانت في مواضعها بالقسر فاما ان يحصل لي

في مواضعها الطبيعية او لا يحصل فان كان مركز الارض موضعها
الطبيعي لم يحصل فيه ابدا ما دام العالم على النظام لان
دفعها اليه من جميع الجهات متساو وليس احد الجهات
اولى ان يدفع اليها من الاخر واذا لم يحصل كان الموضع
الطبيعي الذي لها باطلا وتوجها على الحركة اليه باطلا لعدم
وصولها اليه ووجود الباطل الابدي في الطبيعة باطل
فاذن ليس لها موضع طبيعي غير مواضعها التي هي فيه
واما ما اورده من المدر والحجر وذلك عندي حركة ايضا
لان مركز المدر هو ان يكون تحت الهوا والما كيف ما كان فهو
مركزه وعلى ان كلامنا في الكليات البسيطة لا في الجزئيات
الفاسدة على ما يوجب البرهان المربوط في علم الطبيعة
وما نعرفها انه ليس لكم وجه اخر فيما ان حركة
النار ان كانت بالعرض فهي لجرم اخر بالذات كما بينه الفيلسوف
في المقالة الاولى من كتاب السما والعالم في تفصيل الحركات
والمتحركين وهذه من الاراء الذائعة عند الطبيعيين وليس
هذا موضع الشروع فيه وليس جرم اخر يتحرك الى
فوق بالطبع فجرم يتحرك الى فوق بالطبع وليس جرم يتحرك
هذا خلف لا يمكن وعلى انا نقول من جهة اخرى ان
الهوا لو كان يضغط النار كما ذكرت والما يضغط
الهوا والارض الما للزم ضرورة ان يتحرك في اجزاء النار
الصغيرة واجزاء الهوا اسرع من الجزء الكبير لعلة قوة

الصغير على المدافعة وسرعة قبول الانفعال
وان يكون النار الكبير ابطا حركة الى فوق ولعله انفعاله
وقوته على المدافعة كما نرى في الحجر الكبير اذا دفعته الى
فوق فانه لا ينفعل كما ينفعل الحجر الصغير لمكان حركتهما القسرية
فلو كان الامر في النار والهوا بالعكس علمنا ان حركتهما ليس
من جهة الضغط فاذن حركتهما بالطبع وايضا لو كان
بالضغط فاما ان يكون الضغط من جميع الجهات متساويا
فيجب ان لا يتحرك اصلا لانه لا تجد منفذا فيه واما ان
يكون الضغط من بعض المواضع اقوى وليس موضع من
الهوا اولى بشدة من اخر وعلى انه ان كان من بعض المواضع
ضغطا اقوى فاولى ان يكون ذلك من جهة الفوق ويجب
حينئذ ان ينبسط النار على الارض وتفعل كما هو
اشد مما نعود لو اكثر قوة لا مما حوالينا وفي وجودها
على خلاف ما ذكرناه دليل انها لا تتحرك من جهة الضغط
وايضا من المعلوم ان البخارات والاجزاء المائية والارضية
اكثف من الهوا ولم يرها في الادخنة والابخرة تتحرك
الى فوق ومن ذا يحركها ويضغطها وهي اكثف من الهوا
لان الاجزاء المائية والارضية التي في الدخان والبخار
اكثف من الهوا لا محالة وكل هذا يؤدي الى بطلان
قولك **في المسألة الثالثة** ذكرت انه لم يذكر
في الجواب الا مذهب الفيلسوف في ادراك البصر

نعم لانك ذكرت لم تساله الا عن كيفية الادراك بالبصر
فبين لك انه ليس شعاع خارج من البصر بل هو تشكل
الالوان في الرطوبة الجليدية في العين بوساطة الهوا
اذ هو المشف المودي للالوان لكنه ما لم يصر ضيا كان مشفا
بالقوة فاذا حصل الضيا صار مشفا بالفعل وادى الالوان
الى الجليدية الرطوبة المشفة في العين فصادفته وتشكلت
فيه ولهذا ليس له لون في ذاته لتكون هو الذي يدرك
له الالوان كما ليس له ذوق في ذاته لان الرطوبة
هي التي بها ندرك الذوق واما تغير اختلاف التباعد
والصغر والكبر بالبصر فان ذلك مسئلة مستانفة ولبيانها
حاجة الى تطويل وكذلك الاصوات لانا وجدنا الكبير
البعيد والقريب الصغير متساويين اما على ما سبق القصور
بانه ذلك وحصل لنا به التمييز بينهما ولو كان انسان لم
يشهد جبلا الا رفيعه السمك قط فراى جبلا رفيعا من
بعيد لم يمكنه تصور مسافة ما بينه وبينه وربما ظنه
قريبا منه واصغر في الحجم لعلة اعتياده لذلك ولما
من استمرار اعادة روية الحال وابعادها لم
يكد يخفى عليه البعد اذا راى شاهقا وكذلك من
سمع صوتا لم يعهده ولم يسمع مثله قط او لم يعهده
كثيرا لم يمكنه ان يميز كبرها على البعد من يسيرها على
القرب كاصوات الصواعق والزلازل وما اشبهها

فقد تبين ان هذا ليس لاذ كونه بل لاجل العادة واما
الحجر على السواد وقولك انه يجب ان يرى اسود كله
فباطل فان الاشيا المشفة وان ادت الالوان الى الابصار
فانها تؤديها على المسامتة وعلى الخط الاقصر بينها
وبين البصر لا على التقويس والانحنا فمقدار ما سامت
البصر من السواد في البلور يراه اسود وما فضل
عليه يراه ابيض واما سوالك عن كيفية ادراك
البصر السمك تحت سطح الما والنجوم فوق في حال واحدة
فكالقول في ادراك شعاع البصر لهما جميعا بقوله لجري
تشكلهما في العين **في المسئلة الرابعة** اما انعكاس
الضو على الزوايا فقد بينته في المسئلة التاسعة من
المسائل الاولى واما قولك بان الموضع الذي يدوم
فيه الغروب فشي غريب حسبت انه خفي على الحكيم
وانما عنى بقوله دوام الطلوع سبب حرها ودوام
الغروب سبب بردها لا طول اللبث والاشراق
وطول الغيبة والغروب لا الدوام السرمدي
في المسئلة الخامسة اما اعتراضك على انكار
الحكيم كون السطح ذا عرض فاعتراض من لم يرض
بالفاظ الطبيعيين والحكما ولم يعتد اوضاعهم ولو
اقتصرت على عادة السوال من غير استقصاي
الاستحالة لكان احسن بك لان الحكيم احسن الظن بك

فاكتفي بالاشاره دون التبسيط وانا اسرد لك ذلك بالشرح
فاقول ذو الشي غير الشي كذي الملك غير الملك وذي
البياض غير البياض ولما كان السطح عرضا بالحقيقه لا
غير لم يكن ذا عرض بل هو العرض بعينه بلا ماده واما
الجسم الذي له السطح دون العرض فقط لانه هو الذي
له العرض ومن عرف كان السطح له طول كان له خطا
وهو غير الخط جاز ان يقال ذو طول لهذا المعنى اذ
الطول غير لانه نهايته والنهايه غير المتناهي ولم يجز
ان يقال ذو عرض لانه العرض في الحقيقه لا غير وكذلك
الخط ليس له طول لانه الطول بعينه بلا ماده لا غير
وانما هو ذو النقطه لانها نهايته وهما غيران واما
النقطه فليس هو ذا شي فيما من الامور لانه لا نهايه
لها اذ هي نهايه النهايات ولو انك نظرت في كتاب السما
والعالم وتاملت قول الفيلسوف حيث يقول ان من
الاشيا ما هو ذو جرم وعظم ومنها ما هو جرم او
عظم لعلمت الفصل بين الشي وملكه واما الجسم ذو
الطول والعرض والعمق جميعا وانما كان ذا عمق ولم
يكن عمقا فقط لاتصاله بالهيولي وحصوله في الماده
واما السطح والخط فليس لهما شي يضاف اليه الا
ذواتهما الكميه ومبينه مباينه للمواد وانما قولك
ان الطول والعرض والعمق عباره عن امداد في

الجهات فلا عرفتك من منطوق سمي الكميات بكمية بعرض
للكميات بكميه بعرض للكميات فان الامتداد كميه عرضت
للكميه والكميه والكميه حسابا متغايران واما استشهادك
على العرض بالثوب الذي له طول وعرض فما يولد قولنا
لانه لما كان الثوب جسما ذا ماده كان ذا عرض وطول
وعمق ايضا والسطح لما لم يكن له ماده لم يكن له عرض بل هو
العرض بنفسه فقط وان كنت تصور السطح بالثوب فلا
غرو ان يعرض له هذه الشبهه واما قولك في الفصل
المشترك بين المماسين انه على مذهب صاحب الاجزا فكانك
لم تسمع هذا القول الا منهم فقط انه لهم دون غيرهم
ولو تدبرت القول فيها في كتاب السماع الطبيعي لعلمت
ان ذلك قول من لا يقول بالاجزا التي لا تتجزا اصلا
وقد رايت الحكيم بسط لك القول في المماس ولم يقل
بسطا لا يمكن ان يزاد عليه وكانك لم تتامل قوله على
التحقيق ولو تاملته من الاس لجمعت ما تريد بالحاد
النهايات وبما يسهل عليك عن معاوده السوال وقد
حققت في قولك ان الجواب عن تماس السطوح لم
يعد بسائل الاصوب ان تشرحه له شرحا وبيانا
فاعلم ان الحكيم بين لك بالبرهان الصحيح ان الخطوط
اذا اجتمعت لم ترد على خط ولم تحدث سطحا قط
وكذلك السطوح اذا التقت لم ترد على سطح ولم

ولم تحدث عمقا وكذلك النقط اذا تلاقت واجتمعت
لم تزد على نقطة ولم تحدث خطا له بعد ومثل ذلك
القياس في السطوح واما امثلك ما سبب بعينه
في النقطة لتكون اقرب الى تصور مسلكك فمنه باني
ان النقطتين اذا اجتمعتا وزادتا على نقطة واحدة
كان الزائد منهما لا محالة طولا والطول كمية متصلة
طرفاها نقطتان ولم يصح بين النقطتين كمية اخرى
غيرهما حتى ان حدثت هذه الكمية وان كانت بينهما
كمية فانه لما اجتمعتا بعد على القياس الاول على التالي
فاذن النقطتان لا تزيدان على نقطة واحدة وكذلك
النقط الكثيرة بهذا القياس لان اثنين منها اذا اجتمعتا
ولم تزيدا على واحدة فالاربعة كذلك لانها اثنان كذلك
الاثنين المجتمعين كالواحدة اذا لم تزيدا على واحدة كذلك
تبين في السطوح والخطوط على هذا التدبير
فاذن السطوح كم ارتفعت وان العقد على اربع نقط
بالقوة قد تحدث بالفعل لاجتماعهما على ما بينا وهذا
كما يأتي في المجسمات بالفعل اذ لا مربع فيها بالحقيقة
وانما تصور في الخطوط والاشكال الوهمية
في المسألة السادسة اما اعتراضك في تزايد الهوا
اذا حمي ودعواك ان يحصل ونحله فقد تعلم الجواب
عنه في مسألة القمقمة المجاه اي تكاثف ما يعرف من

من الهوا وبرد حجم حتى اذا اوى التكاثف يحول ما
على سائر هو الحجم واما حركة العارض فلانك
لم ترها على الوجه كما يجب وهو ان شيئا بها الى ان
تحمى الهوام [illegible] على الماء من غير ان يغطى راسها حتى يخرج
فضل تزايد الهوا لا محالة اذا صادمت البرودة
ما في جمعه وصار اعلاها كالرهمة ودخلها الماء [illegible]
واما كانت القنينة لخروج ما كان زايد من الهوا
بالاحماء لانه كان يرد حجامه فبسبق خروجه ترتد
الماء في المسألة السابعة اما اعتراضك على انصداع
القمقمة انه يجب ان ينصدع الى داخل ان كان لاجل الخلاء
فخطأ وذلك ان علة الانصداع حاصلة من داخل
لان الماء اذا انماسك وجمد في القمقمة وكاد يبقى
بينها وبين القمقمة مكان خال تشوق ذلك الى المكان
الى التمكن لاستحالة كونه خاليا فاوجب ذلك التشوق
الطبيعي صدع القمقمة على انه لا فرق في الحس بين
الصدع الحادث من داخل ومن خارج في كل الحال لئن
يكون من خارج اكثر واشبه لكون السطح الخارج
اعظم من الداخل وعلى ان البرودة المفرطة في الاجرام
اذا سرت يبستها وقبضتها واحدثت فيها
شقا كما يظهر في شتاء البرد من الشقاق في الارض
في الجمد في المسألة الثامنة اما طفو الجمد

على الماء مع كونه ابرد فلاجزاء هوائية تخللته
وربما كان من الجمد ما يرسب وهو اذا كان مستحصفا
صلبا فقليل اجزاء الهواء والدليل على ان في الجمد اجزاء هوائية
انه يحمل الرصاص وما لم يكن في الجرم منافذ كثيرة فيها هواء
محلل لم يمكن ان يحمل ضرر واما قولك متى يحصل فيه الهواء
فانه يحصل وقت الجمد لان الهواء البارد هو الذي
يجمده واما حدث المسالة فلو بحثت عما فيه على الماء
لم يرسب وطفا للاجزاء الهوائية فيه فاما اذا انسحق
فانه يكون حكمه حكم الماء الخارج واما قولك كيف يدخل
الهواء الى هذه المصمتة الاس فيجب ان تعلم ان الهواء
مسلكا من ذلك وان كان لا يدخله هو افقط لم يجمد
ذلك الماء ايضا وفي كتاب الاثار العلوية ادا انظر
فيه سماع هذه الشكوك والله اعلم
تمت المسائل بحمد الله وفرغ من
كتابتها يوسف بن يوسف بن علي السواق

يا كبيكج

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة عن ابي علي بن سينا
في مخارج الحروف

الحمد لله وحده حمدا يستاهله بعظمة ذاته وسعة رحمته
وفيضان جوده وصلواته على نبيه محمد وآله
وبعد فليس كل فاتر الهمة محتاجا اليها ولا كل طالب لحجة
فاقد القابل لها آثر الغني في ذلك اكرام الفقير وتوخي
الكبير به التبسط من الصغير والشيخ الكبير الكريم الاستاذ
ابو منصور محمد بن علي بن عمر وهو الذي اسست له في
نفسه من المحامد الباهرة وعندي من في ذمتي من
المنن المتظاهرة التمس مني التماسا بسيطا لا يحتاج ان
اكتب باسمه ما حصل عندي بعد البحث المستقصى
من اسباب حدوث الحروف لاختلافها في المسموع في
رسالة وجيزة جدا فتلقيت ملتمسه بالطاعة
وسالت الله ان يوفقني للصواب الزمه والحق اتبعه
وهو ولي الرحمة وقد قسمت الكتاب فصولا ستة
آ في سبب حدوث الصوت ب في سبب
حدوث الحروف ج في تشريح الحنجرة واللسان
د في الاسباب الجزئية لحرف حرف من حروف
العرب ه في الحروف الشبيهة بهذه الحروف
و في ان هذه الحروف قد تسمع من حركات غير نطقية

الفصل الاول في سبب حدوث الصوت

اظن ان الصوت سببه القريب تموج الهواء دفعة بسرعة
وبقوة من اي سبب كان والذي يشترط فيه من امر
القرع عساه ان لا يكون سببا كليا للصوت بل كانه سبب
اكثري ثم ان كان سببا كليا فهو سبب بعيد ليس السبب
الملاصق لوجود الصوت والدليل على ان القرع ليس
سببا كليا للصوت ان الصوت قد يحدث ايضا عن
مقابل القرع وهو القلع وذلك ان القرع هو تقريب
جرم ما الى جرم مقاوم له لمزاحمته تقريبا يتبعه مماسة
عنيفة لسرعة حركة التقريب وقوتها ومقابل
هذا تبعيد جرم ما عن جرم آخر مماس له منطبق احدهما
على الآخر تبعيدا ينقلع عن مماسته انقلاعا عنيفا
لسرعة الحركة في التبعيد وهذا يتبعه صوت من غير
ان يكون هناك قلع قرع ولكنه انما يلزم في كلي الامرين
شيء واحد وهو تموج سريع عنيف في الهواء اما في
القرع فلاضطرار القارع الهواء الى ان ينضغط وينفلت
من المسافة التي يسلكها القارع الى جنبتيها بعنف
وشدة وسرعة واما في القلع فلاضطرار القالع
الهواء الى ان يندفع الى المكان الذي اخلاه المقلوع منه
منها دفعة بعنف وشدة وفي كلا الامرين جميعا يلزم
المتباعد من الهواء ان ينقاد للشكل والموج الواقع

هناك وان كان القرع اشد انبساطا من القلع ثم ذلك
الموج يتأدى الى الهوا الراكد في الصماخ فيموجه فيحس به
العصبة المفروشة في سطحه فاذن العلة القريبة
كما ظن هي التموج وللتموج علتان قرع وقلع وان ذهب ذاهب
الى ان القلع يحدث قرعا للهوا وراه هو السبب للصوت
فليس ضعف هذا القول مما يحتاج الى ان يتكلف لابانته

الفصل الثاني في سبب حدوث الحروف

اما نفس التموج فانه يفعل الصوت واما حال التموج
في نفسه من اتصال اجزائه وتملسها او تشظيها وتشذبها
فيفعل الحدة والثقل اما الحدة فيفعلها الاولان
واما الثقل فيفعله الثانيان واما حال التموج
من جهة الهيئات التي يستفيدها من المخارج والمحابس
في مسلكه فيفعل الحرف والحرف هيئة للصوت
عارضة له يتميز بها عن صوت اخر مثله في الحدة
والثقل تميزا في المسموع والحروف بعضها في
الحقيقة مفردة وحدوثها عن حبسات تامة
للصوت او الهوا الفاعل للصوت يتبعها اطلاق
دفعة وبعضها مركبة وحدوثها عن حبسات
غير تامة لكن مع اطلاقات والحروف المفردة
هي البا والتا والجيم والدال والضاد ايضا
من وجه والطا والقاف والكاف واللام

رسالة ابن سينا في حروف للشيخ الرئيس

١٤٧

والميم والنون ايضا من وجه ثم سائر ذلك مركبة
تحدث عن حبسات غير تامة لكن الحبس مع الاطلاق
معا ولكن ان تعدها عدا وهذه المفردة تشترك في
ان وجودها وحدوثها في الان الفاصل بين زمان الحبس
وزمان الاطلاق وذلك لان الحبس التام لا يمكن ان (زمان)
يحدث فيه صوت حادث عن الهوا وهو مسكن بالحبس
وزمان الاطلاق ليس يسمع فيه شي من هذه الحروف لانها
لا تمتد البتة انما هي مع ازالة الحبس فقط واما الحروف
الاخرى فانها تشترك في انها تمتد زمانا وتفنى مع زمان
الاطلاق التام وانما تمتد في الزمان الذي يجمع فيه الحبس
مع الاطلاق وبعد اشتراك كل واحد منها . الطبقتين
في العلة العامية فقد يختلف بسبب اختلاف الاجرام
التي عندها وبها الحبس والاطلاق فانها ربما كانت
الين وربما كانت اصلب وربما كانت املس وربما كانت
ارطب وربما كان الحبس في نفس رطوبة تتفقع ثم تتفقا
اما مع انفصال وامتداد واما في مكانها وقد يكون
الحابس اصغر واعظم والمحبوس اكثر واقل والمخرج
اضيق واوسع ومستدير الشكل ومستعرض الشكل
مع دقة والحبس اشد والين والضغط بعد
الاطلاق اخفى وابين وسيأتي منا البيان
لواحد واحد من هذه لها تسام (بالتفصيل)

الفصل الثالث

في تشريح الحنجرة   اما الحنجرة فانها مركبة من
غضاريف ثلثة احدها موضوع الى قدام يناله المجس
في المهازيل جدا عند اعلى العنق تحت الذقن
وشكله شكل القصعة حدبته الى الخارج والى
قدام وتقعيره الى الداخل والى الخلف ويسمى
الغضروف الدرقي والترسي   والغضروف
الثاني خلفه مقابل لسطحه متصل به
بالرباطات يمنة ويسرة ومنفصل عنه الى
فوق ويسمى عديم الاسم   والغضروف الثالث
كقصعة مكبوبة عليهما وهو منفصل عن الدرقي
مربوط بالذي لا اسم له من خلف بمفصل مضاعف
يحدث من زائدتين تصعدان من الذي لا اسم
له وتستقران في نقرتين له فاذا تقارب الذي
لا اسم له من الدرقي وضامه حدث منه تضييق
الحنجرة واذا تنحى عنه وباعده حدث منه
اتساع الحنجرة ومن تقاربه وتباعده يحدث
الصوت الحاد والثقيل واذا انطبق الطرجهالي
على الدرقي حصر النفس وسد الفوهة واذا
انقلع عنه انفتحت الحنجرة فيكون اذن هاهنا
عضلات تلصق الطرجهالي بالدرقي وتجذبه
اليه وعضلات تبعده عنه وتجذبه الى

خلف وعضلات تلصق الذي لا اسم له بالدرقي
وعضلات تنحي احدهما عن الاخر والعضلات
التي تفتح الحنجرة بتنحية الطرجهالي عن الدرقي لا
بد من ان يكون طالعة من اسفل ومن جنبه الذي لا
اسم له وتتصل بمؤخر الطرجهالي فاذا تشنجت
جذبته الى خلف وفرقت بينه وبين الدرقي
وقد خلقت لذلك اربع عضلات على هذه الصفة
وازدوجت بعضلتين متصلتين الا عند الخلف من
الطرجهالي يمنة منه ويسرة واذا تشنجتا
بعد التئام المحزنة في الفتح توسيعا مستعرضا
فهذه ست عضلات والعضلات التي تطبق
يجب ان يكون لا محالة واصلة بين الترسي والطرجهالي
حتى اذا تشنجت مدت الطرجهالي الى الترسي
ومعلوم انها اذا كانت من داخل كان انطباقها
اشد واحكم وقد خلقت كذلك منها زوج عضل
توجد في جميع الناس احد فرديها يصعد من
جانب الدرقي الى حافة الطرجهالي والاخر
يسرة وهما صغيران يفعلان بالعصر ولموافقة
المكان فعلا عظيما حتى انهما تقاومان عضل الصدر
والحجاب عند حصر النفس وقد يوجد في بعض
من الناس زوج اخر شبيه به معين له

وأما المضيقة للحنجرة فمن المعلوم أن الضام الجامع
أحرى أحواله أن يكون محيطا بالمتضامين جميعا
حتى إذا انقبض ضم وكذلك خلقت عضلات
الضم فمن ذلك زوج يأتي من العظم المسمى باللام
في كتابة اليونانيين وهو عظم مثلث الشكل الذي
لبسطوحه فيتصل بالدرقي عرضا ويمضي كل واحد
من فرديه حتى يجاوز المريء يمنة ويسرة ويلاقي
الآخر ويتصل به وأربع عضلات وأربع عضلات
ربما فرقت وربما جمعت في زوجين مضاعفين
أو زوجين أحدهما باطن والآخر ظاهر وكيف
كان فإنها تتصل بالدرقي ثم تلتف وراءه على الذي
لا اسم له ∴ وأما الموسعة للحنجرة فمن
المعلوم أن عن تكثرها بالعدد غنى لأن عضل
الصدر والحجاب تحفز النفس إلى خارج
بقوة فيكون ذلك لو اقتصر عليه كافيا
في فتح الحنجرة فمن عضل الفتح زوج عضلة
يأتي من العظم المسمى باللام فيتصل بمقدم
الدرقي كله فإذا تشنج جذبه إلى فوق
وإلى قدام فبرأه عن ملاصقة الذي لا اسم
له ∴ ومن ذلك زوج مشترك بين الحنجرة
والحلقوم يصعد من القص ويجاوز الدرقي

ويستمر إلى مؤخر الذي لا اسم له ومقدم الحلقوم
فإذا تشنج جذب الحلقوم إلى أسفل والذي لا
اسم له إلى خلف ففرق بينه وبين الدرقي وربما
عضده في الفرد من النابين زوج آخر نسبته
له وهو نادر يوجد في عظمى الحناجر من الناس
وأما في الدواب الكبار فدائما ∴ وأما اللسان
فيحركه عند المحققين تسع عضلات ثنتان من
الزوائد السهمية التي عند الأذن يمنة ويسرة
ويتصلان بجانبي اللسان فإذا تشنجتا عرضتاه
ومنها عضلتان تأتيان من أعالي العظم
الشبيه باللام وتنفذان في وسط اللسان
فإذا تشنجتا جذبتا جملة اللسان إلى قدام
فتبعهما جرم اللسان وامتد وطال ومنها
عضلتان تأتيان من الضلعين السافلين من
أضلاع هذا العظم سعدان بين المعرضتين
والمطولتين ويحدث عنهما تقريب اللسان
ومنها عضلتان موضوعتان تحت هاتين
إذا تشنجتا بطحتا اللسان ∴ وأما مميلة
إلى فوق وداخلا فمن فعل المعرضة والمورّبة

اثنتان من عضلات

الفصل الرابع في الأسباب الجزئية لحرف حرف
من حروف العرب ∴ أما الهمزة فإنها تحدث من

حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر للهواء اكثر من
مقاومة الطرجهالي الحاصر زمانا قليلا لحفز الهواء
ثم اندفاعه الى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط
الهواء معا واما الهاء فانها تحدث عن مثل ذلك الحفز
في الكم والكيف الا ان الحبس لا يكون حبسا تاما بل يفعله
حافات المخرج ويكون السبيل مفتوحة والاندفاع
يماس حافاته بالسواء غير مائل الا الى الوسط واما
العين فيفعلها حفز الهواء مع فتح الطرجهالي مطلقا
وفتح الذي لا اسم له متوسطا وارسال الهواء الى فوق
ليتردد في وسط رطوبة تدحرج فيها من غير ان يكون
قبل الحفز خاصا بجانب والحاء مثلها الا ان فتح الذي
لا اسم له اضيق والهواء ليس يحفز على استقامته
حفزا لا يميله الى الخارج حتى تعتبر الرطوبة ويهزها
الى قدام فيحدث من انزعاج اجزائها الى قدام مثبة
الحاء واما الخاء فانها تحدث عن ضغط الهواء
الى الحد المشترك بين اللهاة والحنك ضغطا قويا
مع اطلاق بين فيما بين ذلك رطوبات يعنف عليها
التحريك الى قدام فكلما كادت ان تحبس الهواء
زوحمت وفسرت الى الخارج في ذلك الموضع
والقاف تحدث حيث تحدث الخاء ولكن
لحبس تام واما الهواء ومقداره وموضعه فذلك

نفسه واما الغين فهو اخرج من ذلك يسيرا
يسيرا وليست تحدث من الرطوبة ولا من قوة الحفز
الهواء انما تحدث الخاء والحركة فيه الى قرار الرطوبة اميل
منها الى دفعها الى الخارج لان الحركة فيها اضعف
وهو انها تحدث في الرطوبة الحنكية كالغليان
والاهتزاز واما الكاف فانها تحدث حيث
تحدث الغين ومثل سببه الا ان حبسه حبس تام
ونسبة الكاف الى الغين هي نسبة القاف الى الخاء
واما الكاف الذي يستعملها العرب في عصرنا
هذا بدل القاف فهي تحدث حيث تحدث الكاف
الا انها ادخل قليلا والحبس اضعف واما
الجيم فيحدث من حبس بطرف اللسان تام وتقريب
للجزء المقدم من اللسان من سطح الحنك المختلف الاجزاء
في النتوء والانخفاض مع سعة في ذات اليمين
واليسار واعداد رطوبة حتى اذا اطلق نفذ الهواء
في ذلك المضيق نفوذا ايصغر لضيق المسلك له
انه يتشذب لاستعراضه ويتم صغيره خلل الاسنان
وينقص من صفيره ويرده الى الغر فتجه الرطوبة
المندفعة فيما بين ذلك متفقعة ثم يتفقأ الا
انها لا يمتد بها التفقع الى بعيد ولا يتسع بل
تفقؤها في المكان الذي يطلق فيه الحبس

واما الشين فهي حادثة حيث تحدث الجيم بعينه
ولكن بلا حبس البتة فكان الشين جيم لم يحبس وكان
الجيم شين ابتديت بحبس ثم اطلقت   واما الضاد
فانها تحدث عن حبس تام عند ما يتصوم موضع الجيم
ويقع في الجزء الاملس اذا اطلق اقيم في مسلك الهوا
رطوبة واحدة او رطوبات تتفقع من الهوا الفاعل
للصوت ويمتد عليها فتحبسه حبسا ثابتا ثم تنشق
وتتفقا فيحدث شكل الضاد   واما الصاد فيفعله
حبس غير تام اصغر من حبس السين وايبس واكثر
اجزا حابس طولا الى داخل مخرج السين والى خارجه
حتى يطبق اللسان او يكاد يطبق على ثلثي السطح المفروش
تحت الحنك والشجر وينسرب الهوا عن ذلك المضيق
بعد حصر شي كثير منه من ورآه ويخرج في خلل الاسنان
واما السين فيحدث مثل حدوث الصاد الا
ان الجزء الحابس من اللسان فيه اقل طولا وعرضا
وكانها تحبس العضلات التي في طرف اللسان لا
بكلها بل باطرافها   واما الزاي فانها
تحدث عن الاسباب المصفرة التي ذكرناها
الا ان الجزء الحابس فيها من اللسان يكون عالي وسطه
ويكون طرف اللسان غير ساكن سكونه الذي كان
في السين بل يتكثر من الاهتزاز فاذا انفلت الهوا

الصافر عن المحبس اهتز له طرف اللسان واهتزت
رطوبات تكون عليه وعنده وتنقص من الصفير الا انه
باهتزازه يحدث في الهوا الصافر المنفلت شبه التدحرج
في منافذه الضيقة من خلل الاسنان ويكاد يكون فيه
شبه التكرير الذي يعرض للرآ وسبب ذلك التكرير اهتزاز
جزء من سطح طرف اللسان خفي الاهتزاز   واما الطآ
فهي من الحروف الحادثة عن القلع دون القرع او مع
القرع وانما تحدث عن انطباق سطح اللسان اكثر مع
سطح الحنك والشجر وقد يتبرأ شي منهما عن صاحبه
وبينهما رطوبة فاذا انقلع عنه وانضغط الهوا الكثير
سمع الطآ وان كان الحبس بجزء اقل ولكن مثله في الشدة
سمع التآ   وان كان يحبس مثل حبس التا في الكم
واضعف منه في الكيف سمع الدال   وان لم يكن
حبس التا حبس تام ولكن اطلاق وتسرب يصفر معه
الهوا عن قوة الصفير كصفير السين لان طرف اللسان
يكون ارفع واحبس للهوا من ان يتسرب في خلل الاسنان
جيدا وكانه ما بين اطراف الاسنان سمع الثآ
وان كان حبس كالاشمام بجزء صغير من طرف اللسان
واضرار للهوا المطلق بعد الحبس على سائر سطح
اللسان على رطوبته وحفز له حمله سمع الظآ
وان كان الحبس بالطرف اشد ولكن لم تستغن

~~بسابر سطح اللسان على رطوبته وحفر به حلا سمع~~
~~الطا وان كان الحبس بالطرف اشد~~ ولكن شغل
الهوا عند الحبس ما بين طرف اللسان من الرطوبة حتى
حركها ونبر بها هزا يسيرا وسعد فيها في اعالي خلل
الاسنان قبل الاطلاق ثم يطلق كان منه الذال
والذال يقصر عن الزاي في تقصيرها للتا عن
السين وهو انه لا يمكن هواه حتى يستمر جيدا
في خلل الاسنان بل يسد مجراه من تحت ويمكن من شي من
اعاليه ولكن يكون في الذال وبت من الاهتزاز
الذي في الزاي وان كان حبس بطرف اللسان يكون
رطب جدا ثم قلع والحبس معتدل غير شديد
وليس الاعتماد فيه على الطرف من اللسان بل على
ما يليه لئلا يكون مانعا عن النزاق الرطوبة ثم انقلاعها
حدث اللام واذا كان الحبس اليس وليس قويا
ولا واحدا بل تكرر الحبس في ازمنة غير مضبوطة
كان منه الزعيرات التي في الايقاعات وذلك لشدة
اهتزاز سطح اللسان حتى يحدث حبسا بعد حبس
غير محسوس بين حدث الرا واما اذا كان حبس
الهوا باجزا لينة من الشفة وتسريبه في اجزا
لينة من غير حبس تام حدث الفا فان كان في ذلك
الموضع بعينه مع حبس تام والاطلاق في تلك

الجهة بعينها حدث البا ونسبة البا الى الفا عند
السفة نسبة الزه الى الها عند الحنجرة واما
اذا كان حبس تام غير قوي وكان ليس الحبس كله عند
المخرج من الشفتين ولكن بعضه الى ما هناك وبعضه
الى ناحية الخيشوم حتى يحدث الهوا عند اجتيازه
بالخيشوم والفضا الذي في داخله دويا حدث
الميم وان كان بدل الشفتين طرف اللسان وعضو
اخر حتى يكون عضو رطب ارطب من الشفة تقاوم
الهوا الحبس ثم يسرب اكثره الى ناحية الخيشوم
كانت النون واما الواو الصامتة فانها تحدث
حيث تحدث الفا ولكن بضغط وحفز للهوا ضعيف
لا يبلغ ان يمانعه في انضغاطه سطح الشفة
والبا الصامتة فانها تحدث حيث تحدث السين
والزاي ولكن بضغط وحفز للهوا ضعيف لا يبلغ
ان يحدث صفيرا واما الالف المصوتة
واختها الفتحة فاظن ان مخرجهما مع اطلاق
الهوا سلسا غير مزاحم والواو المصوتة
واختها الضمة فاظن ان مخرجهما مع اطلاق
الهوا مع ادنى تضييق للمخرج وميل سلس الى فوق
واليا المصوتة واختها الكسرة فاظن ان
مخرجهما مع اطلاق الهوا مع ادنى تضييق وميل

ومثله يسلس الى اسفل ثم امر هذه العلة على
مشكل ولكني اعلم يقينا ان الالف الممدودة المصوتة في
تقع في ضعف او اضعاف زمان الفتحة تقع في
اصغر الازمنة التي يصح فيها الانتقال من حرف
الى حرف وكذلك نسبة الواو المصوتة الى الضمة
والياء الى الكسرة

الفصل الخامس

في الحروف الشبيهة بهذه الحروف وهاهنا
حروف غير هذه الحروف تحدث من حرف حرف
فيما يجانس كل واحد منها لشركة في سببه من ذلك
الكاف الخفيفة التي ذكرناها وحروف تشبه
الجيم وهي اربعة منها الحرف الذي ينطق به
في اول اسم البئر بالفارسية وهو چاه وهذه
الجيم يفعلها اطباق من طرف اللسان اكثر واشد
وضغط للهواء عند القلع اقوى ونسبة الجيم
العربي الى هذه الجيم هي نسبة الكاف العربية الى الكاف الفارسية
ومنها حروف لسنا لا يوجد في العربية والفارسية
ولكن يوجد في لغات اخرى وكلها بين بهما
في الجيم من استعمال رطوبة بفعل جرسها وهي
الرطوبة المعدة وراء الجيش ويكون عليها اعتماد
الهواء عند الاطلاق فاذا اسيلت هذه الرطوبة
واعتمد الجزء الذي وقع عليه الجيش حدث هناك

متبس فتارة يضرب الى شبه الزاي وتارة يضرب
الى شبه الشين وتارة الى يضرب الى شبه الضاد
اما الضاد والشين فان تسرب الهواء خلل الاسنان
من غير تعريضه لاهتزاز رطوبة قدامه واما
الزاي فيحدث تعريضه لذلك وترك الجاية الى
اضيق المخارج ثم يفترق الضاد به من الشينية
بالاطباق ومن ذلك سين صادية تحدث من
استعمال جزء اكثر واعرض وابطن من اللسان
ومن ذلك سين زائية تكثر في لغة اهل خوارزم
وتحدث بان تهيأ الهيئة التي عن مثلها تحدث السين
ثم تحدث في العضلة الباطنة للسان ارتعاد كما
تحدث في الراء يلزم ذلك الارتعاد مماسات خفية
غير محسوسة تحتبس لها الهواء احتباسات غير محسوسة
فيصير السين لذلك الى مشابهة الزاي ومن
ذلك زاي شينية تسمع في لغة الفارسية
عند قولهم ژرف وهي شين لا تقوى ولكن يعرض
ما اهتزاز سطح طرف اللسان والاستعانة بخلل
الاسنان ومن ذلك راء غينية نسبتها الى
الراء والغين نسبة هذه الشين الخوارزمية
الى الزاي والسين وتحدث بان تتغرغر بالهواء
التغرغر الفاعل للغين بعد طرف اللسان

او يحدث في صفاق المنخر الداخل لكن الارتعاد
فيحدث في العينية وانصاد الامية يحدث بان
لا تقتصر على ترعيد طرف اللسان بل يرخي العضلات
المتوسطة للسان وتشنج الطرفية حتى يحدث بعد
طرف اللسان تقبيب ويعتمد بارسال الهوا على
ذلك التقبيب والرطوبة التي تكون فيه وترعد
طرف اللسان والطائية تكون وسط اللسان
فيها ارفع والاهتزاز في طرف اللسان خفي جدا
وكانه في الرطوبة فقط وهاهنا لام مطبقة
نسبتها الى اللام المعروفة نسبة الطا الى التا
وتكثر في لغة الترك وربما استعملها المتفيهقون من
العرب وهاهنا فا تكاد تشبه البا وتقع في
لغة الفرس عند قولهم فزوني تفارق البا بانه
ليس فيها حبس تام وتفارق الفا بان تضييق مخرج
الصوت من الشفة فيها اكثر وضغط الهوا
اشد حتى يكاد يحدث منه في البسيط الذي من
باطن الشفة اهتزاز ومن ذلك البا المشددة
عند قولهم پرويز ويحدث بشد قوي للشفتين
عند الحبس وقلع بعنف وضغط للهوا بعنف
والميم والنون قد يكون منهما ما يقتصر فيه على
الدوي الحادث من الهوا في تجويف آخر

المنخر ولا يردف حبسه عند الاطلاق بحفز
للهوا الى خارج وهذه الغنة بمجرده

الفصل السابع

في ان هذه الحروف قد تسمع من حركات غير نطقية
وانت تسمع العين من كل اخراج هوا بعنف عن مخرج
رطب والحا عن اضيق منه واعرض والخا
عن حك كل لين حكا كالقشر بجسم صلب والها
عن نفوذ الهوا بقوة في جسم غير ممانع كالهوا نفسه
والقاف عن شق الاجسام وقلعها دفعة
والغين عن غليانات الرطوبة في اجزا كبار تندفع
الى جهة واحدة والكاف عن قرع كل جسم صلب
كبير على بسيط آخر صلب مثله والجيم عن وقوع الرطوبات
في الرطوبات مثل قطرة من الما لها مقدار تقع بقوة
على ما واقف فتغوص فيه والشين عن نشيش
الرطوبات في خلل اجسام يابسة نفوذا بقوة
والضاد عن انفلاق فقاقيع كبار من الرطوبات
والصاد عن السبب الذي نذكره للسين اذا
وقع في جرم ذي دوي او كان معه قرع لشي او
تقعير يسير والسين عن مس جسم يابس جسما
يابسا وتحركه عليه حتى يتسرب ما بينهما هوا
عن منافذ ضيقة جدا ويسمع ايضا عن نفوذ
الهوا بقوة في مثل اسنان المشط والزاي

مثل ذلك اذا القم في وجه المحرّ جسم رقيق كجلده
تهتزّ على نصيبتها والطاء عن تصفيق اليدين بحيث
لا تنطبق الراحتان بل ينحصر هناك هواء له دويّ
ويسمع عن القلع ايضا مثله والتاء عن قرع الكف
باصبع قرعا بقوه والدال عن اضعف منه
والذال عن مثل الزاي اذا كان المهتزّ اعظم واغلظ
واشدّ فتخلخل منفذ الهوا والثاء عن مثل السين
اذا لم يكن صفيرا ولكن كان البسيط اشدّ ونسبه
الذال الى الزاي كنسبه الثا الى السين والرا
عن تدحرج كرة على لوح من خشب من شانه ان
يهتزّ اهتزازا غير مضبوط بالحسّ واللام عن صفق
اليد على رطوبه او وقوع شي ثقيل في جرم ذي نداوه حتى
يضطر الهوا الى ان ينضغط معه ثم ينصرف وتتبعه
رطوبه والفا عن حفيف الاشجار والبا
عن قلع الاجسام اللينه المتلاصقه بعضها
من بعض واظن اني قد بلغت الكفايه وعبرت
عن المقدار الذي بلغه مني المعرفه تقربا الى الشيخ
الكريم الاستاد فهاهنا اختم الرساله
متوكلا على الله وهو حسبي ونعم الوكيل

تمت الرساله
بحمد الله وحسن توفيقه

الفصل الرابع والخامس والسادس من هذه الرساله
في نسخه اخرى مخالفه لما في هذه النسخه

الفصل الرابع في الاسباب الجزئيه لحرف
حرف من حروف العرب اما الهمزه فانها
تحدث عن حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر
لهوا كثير ومن مقاومه الطرجهالي الحاصر زمانا قليلا
لحفز الهوا ثم اندفاعه الى الانقلاع بالعضل الفاتحه
وضغط الهوا معا واما الها فانها تحدث
عن مثل ذلك الحفز في الكم والكيف الا ان الحبس
لا يكون حبسا تاما بل يفعله حافات المخرج ويكون
السبيل مفتوحه والاندفاع يماس حافاته
بالسوا غير مايل الا الى الوسط واما العين
فان الحبس فيها غير تام الا انه قوي مندفع الى
داخل موضع في الحلق عند انفتاح الحنجره
وارطبه والزجه رطوبه ويكون الاندفاع
فيه مستقيما يتقلقل تلك الرطوبه وينزعها
الى جهاتها بالسوا من غير ان يبعد عن الرطوبه للتشظي
والتشذب حتى يحدث من خلال اجزائها
اصوات حاده كثيره تخالط النغمة فتخشنها
التخشين الذي يكون في الخا والغين ويكون فيها
فتح الطرجهالي مطلقا وهي التي لا اسم لها وسطا

واما الحا وان شاركت العين فانها تخالف العين
في هيئة المخرج وفي الحبس وفي القوه وفي جهة تخلص
الهوا فان الفرجه بين الغصر وبين البسا فلتن يكون
اضيق والهوا ايندفع اميل الى قدام وتصدم حافة
الثغر الذي كان يصدمه هوا العين عند الخروج
وتلك الحافة صلبه والدفع فيها اشد فيقشر الرطوبه
ويميلها الى قدام وتحدث فيها من التشظي والتشذب
ماكان لا تحدثه العين ولسبب ذلك تسمع هناك
خشونة تحدث من اصوات حادة ضعيفه تخالط
النغمة والعين في الموضع الذي هو التهوع ادخل
الى الحلقوم والحا في الموضع الذي هو النفخ
واما الخا فيحدث من حدوث الحا الا انه
تكون المخرج والموضع اصلب والرطوبات اقل
والزج وتفعل مثل التشظي والتشذب الاسفاض
والاهتزاز وتدحرج الهوا السبب ذلك في سطح
الحنك كله   واما الغين فانها ايضا تحدث عن
مثل ذلك الا ان الهوا لا يكون قشارا للرطوبه بل
مطيلا لها تاتي على استقامة وقد ضعفت قوتها
لانها بعدت يسيرا عن المخرج ويكون الاهتزاز
في تلك الرطوبة اكثر منها فيما يسلف والانقياد
الى قدام اقل ويحدث في موضع التفرغ ولو

ان الانسان اخذ في فمه ما وتكلف تقريبه من
الحلقوم ثم دفع فيه الهوا سمع صوت الغين ولو
قدمه قليلا ولم يمكن الهوا ان يصعد اليه مستقيما
بل منعطفا واعتمد عليه بالحفز سمع الجام الخاثر
الغين على ان الرطوبه في الغين اكثر منها في الخا
والقاف تحدث حيث تحدث الخا وادخل
ولكن بحبس تام   والكاف تحدث حيث تحدث
الغين ولكن بحبس تام وساير الاحوال بحالها
وفي القاف انقلاق قوي للرطوبه ليس مثله في الكاف
ونسبه القاف الى الخا كنسبه الكاف الى الغين
واما الجيم فانه تحدث من حبس تام للهوا
بطرف اللسان وحصره في رطوبة وبا طرف
اللسان ينشق عند الاطلاق من غير امتداد ويكون
تسريب الهوا مع ذلك في مسلك مضيق ومو حتى ما
نحو خلل الرباعيات او غيرها فيحدث من نفوذ
الهوا فيها صوت حاد والحفاز الهوا المضغوط
دفعه الى خارج   واما الفا فيكون الحبس فيها
غير تام بل باجزاء من الشفة مضيقه غير متلاقيه
ومعه اطلاق مسيته في الوسط فيفعل حبس
اطراف المخرج باهتزازه ومحاذاته كالصفير
الخفي ونسبة الفا الى البا نسبة الحا الى الميم

[illegible]

وأمّا الميم فإن الحبس فيها تام والاحتواء من الشفة
أيسر وأخرج وليس يسرب الهواء مع القلع إلى خارج
الفم كله بل ينصرف بعضه بحصر قوي إلى الجوبة التي
في أعلى المنخر ليدور فيه ويعمل دويًّا وتأثّم يطلقان معًا
وأما النون فإن الحبس فيها أرفع قليلًا من الحبس
المطبق للتاء وبطرف اللسان إلا أن جُلّ الهواء ينصرف
فيها إلى جوبة المنخر فيكون النون أرطب وأدخل
حبسًا وأكثر هاديًا وتأوعنة وأما الواو
الصامتة فإنها تحدث حيث تحدث الفاء ولكن
بضغط وحفز للهواء ضعيف لا ينافس في انضغاطه
بسطح الشفة ثم يتم هيئته بقلع أيضًا للمقدار المطبق
من الشفة في الفاء وأما الياء الصامتة فتحدث
حيث تحدث الطاء والجيم وغير ذلك ولكن يتعرض
لحبس يسير وضغط ضعيف ومع ذلك قلع دفعة
لمقدار الحبس وأما المصوتات فأمرها علي كالمشكل
والذي أظن أن الألف الصغرى والكبرى مخرجهما من
إطلاق الهواء سلسًا غير مزاحم والواو أن مخرجهما
مع أدنى مزاحمة وتضييق للشفتين واعتماد في
الإخراج على اللحي الفوقاني اعتمادًا يسيرًا والياءان
يكون المزاحمة فيهما بالاعتماد على لحي أسفل
قليلًا وكل صغرى فهي واقعة في أصغر الزمان منه

وكل كبرى ففي أضعافها **الفصل الخامس** في
الحروف الشبيهة بهذه الحروف وهاهنا حروف
غير هذه الحروف تحدث بين حرفين حرفين
مما يجانس كل واحد منهما لشركة في سببه فمن
ذلك الكاف الخفيفة التي يستعملها العرب
في عصرنا هذا بدل القاف وهي تحدث حيث
تحدث الكاف ولكن أدخل وحبس أضعف
وأيضًا الحرف الشبيه بالجيم تسمع من قول
الفارسيين چاه ونسبة هذه الجيم إلى الجيم
العربية كنسبة الكاف العربية إلى الكاف
الغير العربية لأنها تحدث عن شد عند الحبس
قوي وبجزء من اللسان أكبر وبقلع وحفز للهواء
أشد وأيضًا حروف ثلثة تشبه الجيم
ليست في العربية ولا في الفارسية وكلها
يرعيها الفرقعة التي في الجيم ويزول تجرشها
إلى الهمس والصفير اليابس فتارة تضرب إلى
شبه الزاي بأن يحدث عن الهواء المولد للهمس
مرّ كالهز الذي في الزاي وتارة تضرب إلى شبه
الشين بأن يسرب الهواء الفاعل لهيئة الجيم
بأسًا في خلل الأسنان بلا تعريضه لهزّ
شديد وتارة تضرب إلى شبه الصاد

لمثل ذلك وزيادة في الاطباق ومن ذلك شين
صادية تحدث من استعمال جزء من اللسان اعرض
واطول الى الداخل ومن ذلك سين زائية تكثر في
لغة خوارزم وتحدث بان تهيأ الهيئة التي عن مثلها
تحدث الشين ثم تحدث في العضلة الباطنة للسان
ارتعاد كما تحدث في الزاء فتضرب الى مشابهة الزاء
ومن ذلك شين زائية كما تسمع في الفارسية عند
قولهم ژرف وهي شين تحدث عن تقريب اللسان
من سطح الشجر وتهيئة بسيطة واحداث الهمس
فيبتدئ شينا عند جرم اللسان ويختم زاء عند
طرفه ولذلك تسمع عند غليان الرطوبات اللزجة
كالدهن ومن ذلك راء غينية نسبتها
الى الراء والغين نسبة الحرف المذكور قبلها
الى الزاي والشين وتحدث بان تغرغر بالهواء
التغرغر الفاعل للغين ثم ترعد طرف اللسان
او تحدث في صفاق الشجر الداخل لذلك الارتعاد
فتحدث راء غينية واما راء لامية تحدث
بان لا تقتصر على ترعيد طرف اللسان فقط بل
ترخي العضلات المتوسطة للسان وتشنج
الطرفية حتى تحدث تقبيب وترسل
الهواء معتمدا على ذلك التقبيب والرطوبة

بأخذه المقرب من سطح الشجر والحنك في السين
والغرض في ذلك ان يحدث هناك اهتزاز على
سطح اللسان وسطح الحنك يجتمع ذلك الاهتزاز
مع الصفير الذي يكون من تسريب الهواء في خلل
الاسنان واما في سائر الاشياء فكاد للاهتزاز
الذي يقع في الزاي ان يكون تكريرا كالتكرير الواقع
في الراء الا ان الذي يكون في الراء فانما يقع ارتعاد
سطح اللسان في الطول وهاهنا في العرض ويكون
اذن هاهنا ما يوجبه الاهتزاز من اختلاف
المسموع معا وهناك واحدا بعد آخر متكرر
واما الطاء والتاء والدال فان مخارجها عند
المقدم من السطح الممتد على الحنك وتحدث
كلها من حبسات تامة وقلع ثم اخراج هواء دفعة
لكن الطاء يحبس في ذلك الموضع بجزء من طرف
اللسان اعظم وورائه بضلعي اللسان وتقعير
وسط اللسان خلف ذلك المحبس ليحدث هناك
للهواء دوي عند الاخراج ثم تقلع ويكون الحبس
بشد قوي واما التاء فيكون مثله في كل شيء
الا ان الحبس بطرف اللسان بحسب فقط
واما الدال فتفارق الطاء والتاء بلا اطباق فيه
وتخالف الطاء والتاء ان الحبس فيه عن قوى

وعساه ان يكون في الكيف اقل قليلاً من حبس القاف
والثلثة تشترك في ان القلع لجرم رطب لين
عن جرم صلب وأمّا التاء فتخرج باعتماد
من الهواء عند موضع التاء بلا حبس ويحس عند
طرف الاسنان بشبه التحلل الصغير ويكون صفير
قليل مع القلع وكان التاء يشبه تلو فيه تحبس
وتضيق فرج يسلك هواءها الصفار والذال
نسبتها الى الزاي نسبة التاء الى السين بعينه
وتفارق التاء بالامتياز الا ان الحبس يقصر
منه ومن الصفير والظاء قبلها في المخرج وليست
تخرج عن حبس تام بل حبس مثل الاشمام لجزء
صغير من وسط طرف اللسان متعرضا للهواء
رطوبته ثم يمر الهواء بعد الحبس الخفيف فيه
مرّا سلسا خفي الصفير جدّا ولكن فيه صوت
رطوبة واللام والطاء والجيم وحروف
اخرى تخرج بعضها من مخرج بعض الا انها
تختلف في الهيئة وبان الموضع الاوفق لكل
واحد منها آخر وحروف اللام تحبس
من طرف اللسان رطبا غير قوي جدّا ثم يقلع الى
قدام قليلا والاعتماد فيها على الجزء المتأخر
من اللسان المماس لما فوقه اكثر من الاعتماد على

طرف اللسان وليس الحفز للهواء بقوي ولو كان
الحفز والشدّ قويا خرج حرف كالطاء وان
كان طرف اللسان متعرضا للموضع الذي يشبه
من اللام مع غير حبس صادق ولا التصاق بل رطوبة
ثم عرض جاذباه بالعضلتين المطولتين تعرضا
اقوى من تعريض الطرف نفسه وحمل عليه بالهواء
حتى نفضه وارعده كما يفصل الريح بكل لين
متعرض له متعلق من طرف منه يتبين ما
حدث منه حرف الراء وسمع التكرير الذي فيه
للارتعاد فيما والفاء والباء يحدثان عند
مخرج واحد بعينه وهو الشفة الا ان الباء
تحبس بتام قوي لالتقاء جرمين لينين ثم انقلاعهما
ويفارق الفاء بان تضيق مخرج الصوت من
الشفة فيها اكثر وضغط الهواء اشد حتى
يكاد يحدث منه في البسيط اللين من باطن
الشفة ارتعاد ومن ذلك الباء المشددة
الواقعة في لغة الفرس عند قولهم پرُوزک
ويحدث لشد قوي للشفتين عند الحبس وقلع
بعنف وضغط للهواء بعنف ق والميم والنون
قد يكون منهما ما يقتصر فيه على الدوي الحادث
في غنة المنخر **الفصل السادس** في ان هذه

حاشيه [illegible] انقلاعهما بصلابة [illegible] والاكتفاء [illegible]
[illegible] علامه الصلب [illegible] في الخط [illegible]
[illegible] من الصفحه الاولى الى [illegible]

الحروف قد تسمع من حركات غير نطقية
الهاء تسمعها من اندفاع الهواء بقوة في نفس الهواء
والعين تسمعه عن اندفاع الهواء بقوة في الماء
والحاء عن اخراج الهواء عن كل مضيق مستعرض
رطب وعن امرار اليد على جسم لين خشن امرارا
منبسطا والخاء عن حك جسم جاف بجسم صلب
الى الدقة مع الامتداد بحيث لا تزول خشونته
البتة ولا تستقر فيه والقاف عن انشقاق
الاجسام وخصوصا ذوات رطوبة لطيفة
والغين عن سيلان الرطوبات في المجارى
المعتدلة الضيق مختلطة بالهواء سيلانا متغوغا
به ولكن سريعا جدا مثل المرتعد كقرقرة الاباريق
المعتدلة الضيق وعن ابعاد جسم كثيف رقيق
لين في الريح مثل ورقة كاغد والكاف تسمعها
عن قرع جسم صلب وعن انشقاق الاجسام
اليابسة والجيم عن وقوع رطوبات على
رطوبات كقطرة من المائع بقوة على ما اكثر
منها فغوص فيه والشين عن نشيش الرطوبات
العديمة اللزوجة او قليلة اللزوجة وعن
نفوذ الرطوبات في خلل الاجسام يابسة
ضيقة المنافذ بقوة والضاد عن انفلاق

فقاقيع كبار من الرطوبات اللزجة وعن انشقاق
الاوراق عن لطم سفر في وسطها الهواء عن خرق
للاطراف الا ان ذلك القوة ربما كان اكثر انما نسبه
الطاء والسين عن مس جرم يابس صقيل فيه
خشونة خفية فيه جرم اخر مثله وامراره عليه
وعن النفخ في مثل اسنان المشط مكسوة فان
ضيقت بالشدة سمع الثاء وان وضع في وجهها
جلدة رقيقة تهتز عند النفخ او ثوب او قطعة
كاغد سمع الزاي فان شددت مع ارخاء المهتز
عليها سمع الذال والطاء تصفق اليدين وفي
الراحتين اذن تقبيب ينحصر فيه هواء دون دوي
والتاء عن قرع اليد باصبع بقوة والدال
عن اضعف منه والراء عن ارتعاد ثوب معرض
لريح قوية مستوثق من سببه لا يفارقه
وقد يسمع عن تدحرج كرة صلبة على لوح
من الخشب يمكن ان يهتز في تقبيبه فيرتعد
واللام عن لطم الماء باليد او زج الاصبع فيه
بعنف ثم على فيه الهوام بنشي صاعدا مستتبعا
رطوبة والفاء عن خصف الاشجار وما اشبهها
والباء عن قلع الاجسام اللدنة المتلاصقة
بعضها عن بعض وها هنا حروف غير مكتوبة

تحدث عن اسباب شديده وخفيه ولتسع
اكثرها من الطبع ومن لغات ام شبيهه اللغات
بتغ الطبع واظن انى قد بلغت الكفايه وعبرت
عن المقدار الذى بلغته معرفتى هج
فحان ان اختم الرساله حامدا لله رب العالمين
ومصليا على سيدنا رسوله محمد واله الطاهرين

وقع الفراغ من انتساخ هذه الرساله
الشريفه لنوح بن يوسف على السلوقى
ليله اربعا الخامس عشر من شهر الله
المبارك رجب سنه تسع وتسعمايه

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر وتمم بالخير

قال سيدنا ومولانا افضل الدوله والدين ادام الله
في العز والرفعه علوه

قال عمر بن على عيلان تغمده الله بالغفران انه كان
كثيرا ما عمله القاضى ابو بكر محمد عبد الباقى قاضى مارستان
بغداد رحمه الله عليه في شرح المقاله العاشره من كتاب اقليدس
في اصول المقادير وكان على ظهر نسخه الكتاب خط شاهد
بروايتها عليه ولم يكن من شرحه الا ان جعل للمقادير
امثله عدديه في جميع اشكال المقاله على الرتبه
مع زوائد قليله لا يعتد بها وكان قد استعمل الحكيم

الصم على انها اعداد وذلك من المشهورات الباطله
ويحقق ذلك مما لا يحتمله هذا الموضع وقال القاضى عند
شرحه تعريف المقادير المشتركه في القوه والمباينه
فيها وقد يحصل المقادير المشتركه في القوه ان
يكون نسبه مربع احدهما الى مربع الاخر كنسبه عدد
مربع الى عدد مربع كما قالوا في الخطوط المشتركه في
الطول ان نسبه احدهما الى الاخر كنسبه عدد ما
مطلق الى عدد مطلق وهاهنا فقيده بان يكون
كنسبه عدد مربع الى عدد مربع او حسب رحمه الله
في الاول ذكر العددين المشتركين في القوه ان يكون
نسبه احدهما الى الاخر كنسبه عدد مربع الى عدد
مربع وذلك سهو لان هذه الخاصه انما هى
للمقادير المشتركه في الطول كما برهن عليه اقليدس
في الشكل السابع من اشكال هذه المقاله على
ما هو مشهور وقد اورد القاضى هذا الشكل في هذا
الكتاب على هذا الوجه الذى هو الصواب وقال المقادير
الكاينه من الخطوط المستقيمه المشتركه في الطول نسبه
بعضها الى بعض كنسبه عدد مربع الى عدد مربع وهذا
صحيح مبرهن عليه فيشترط ذكره واحد من المقادير
المشتركه في الطول واما الخطوط المشتركه في القوه
فقد يكون نسبه بعضها الى بعض كنسبه عدد مربع

اى ان يكون نسبه مربع بعضها الى بعض ... رحمه الله

الى عدد مربع اذا كانت مع ذلك مشتركة في الطول
لا مشتركة في القوة فقط مثل جذر اثنين وجذر ثمانية
فان ليس بمربع احدهما ولكن اثنين الى مربع الآخر وهو
ثمانية كنسبة عدد مربع الى عدد مربع وهما الواحد
والاربعة لكن انما كانت النسبة بين مربعيهما كذلك
لانهما مشتركان في القوة فان جذر ثمانية وجذر عشرة
مشتركان في القوة وليست النسبة بين ثمانية وعشرة
نسبة عدد مربع الى عدد مربع فانها كنسبة اربعة
الى خمسة والخمسة ليست عددا مربعا بل كانت كذلك
لانهما اعني جذر اثنين وجذر ثمانية مشتركان في الطول
لان جذر اثنين نصف جذر ثمانية فيعدهما مقدار واحد
فهما مشتركان في الطول ثم اوجب العددين المشتركين في
الطول بل يلزمهما ان يكون نسبة احدهما الى الآخر كنسبة
عدد الى عدد مطلقا سواء كانا مربعين او لم يكونا وقد
برهن على هذه الخاصة صاحب الكتاب في الشكل
الخامس من هذه المقالة ويلزمهما ايضا ان يكون نسبة مربع
احدهما الى مربع الآخر كنسبة عدد مربع الى عدد مربع
كما سبق ذكره ولا منافاة بين ان يكون نسبة ما بين العددين
نسبة ما بين العددين المطلقين وبين ان يكون نسبة
ما بين مربعيهما نسبة ما بين عددين مربعين وكيف يكون
بينهما منافاة وقد ثبت كلاهما بالبرهان والعيان

جعلهما كالفرقان بين الاعداد المشتركة في الطول والمشتركة
في القوة وقد ثبت انها من لوازم المشتركة في الطول دون المشتركة
في القوة فقط فان جذر خمسة وجذر عشرة المشتركين في القوة
فقط ليس نسبة ما بينهما نسبة عدد الى عدد ولا نسبة ما بين
مربعيهما نسبة عدد مربع الى عدد مربع فظهر ان ما ذكره
سهو واول الفضائل انه نسب الى انهم قد حدوا
المقادير المشتركة في الطول انها التي يكون نسبة بعضها
الى بعض كنسبة عدد الى عدد والمباينة بخلاف ذلك وقد
حدوا المقادير المشتركة في القوة ان يكون نسبة مربع احدهما
الى مربع الآخر كنسبة عدد مربع الى عدد مربع ومتى نسبة بين باطل
الظاهر لان كلتا الخاصتين صحيحتان في هذه المقالة وحدود
موضوعات العلم لا تثبت في ذلك العلم على ما عرف في موضعه
فجعل الخاصتين حدين احدهما للمقادير المشتركة في الطول
والآخر للمقادير المشتركة في القوة ان صح لزومهما لها باطل
فلا يكون نسبة الى المتقدمين والفضائل قول اقليدس
الخطوط المشاركة للخط المنطق منطقة تامين ثم قال ومثال
ذلك في العدد ان يكون احدهما جذر اثنين ويليه فيعده جذر اثنين
اربع مرات فهو كانه مثله اربع مرات ويكون الآخر جذر خمسة
فيعده جذر خمسة اربع مرات فهو كانه مثله خمس مرات فيكونان
مثل اربعة من العدد وخمسة من العدد واربعة وخمسة مشتركان
لان الاعداد كلها مشتركة ولهذه العلة حدوا المقادير المشتركة

ان يكون نسبة بعضها الى بعض نسبة عدد الى عدد الى اخر
كلامه واما اثبات هذا الشكل ايضا على طريق التسهيل
لانه لا يناسب الخطوط المشاركة للخط المنطق لانها منطقة
على ما صرح به وجذر اثنين وثلثين وجذر خمسين ليسا منطقين وان
كان احدهما اربعة امثال جذر اثنين والاخر خمسة امثاله
واما انهما منطقان في القوة فقط لان مربعيهما منطقان لانهما
عددان والاعداد كلها منطقة وقوله ان احدهما مثل
اربعة والاخر مثل خمسة لا يفيد المطلوب لان لنا اربعة و الخمسة
والمراد في الخمسة بها الخطان اللذان احدهما اربعة امثال
الخط المفروض واحد المصطلح على تقدير سائر الخطوط به بالتقدير
والاخر خمسة امثاله انهما كانا منطقين لانهما مقدران
بذلك الخط المنطق الواحد بالتواطؤ فصارا لاجل ذلك
منطقين واما جذر اثنين وثلثين فاربعة امثال جذر
اثنين وجذر خمسين خمسة امثال جذر اثنين فيقدرهما
جذر اثنين وليس جذر اثنين خطا منطقا مفروضا للتقدير به
واحدا بالتواطؤ بل هو من الخطوط الصم على ما لا خفاء به
واذ ليس جذر اثنين منطقا لا يكون الخطوط المقدرة به
منطقة ثم بالمثال الذي ذكره في المقالة ليس كونهما كما كان
في الطول لا كونهما منطقين والعجب انه جعلهما
كالاربعة والخمسة ثم قال والاربعة والخمسة مشتركان
لان الاعداد كلها مشتركة وجرى على ذلك الى اخر

متعلق بتلك المقالة العاشرة لاقليدس

كلامه في هذا المعنى فلعله عبر عن مسئلة بالشكل للمقادير
المشتركة للمنطق سهوا عن امر المنطق ووقع بسبب لفظة
المشتركة المذكورة في بيان المقادير المشتركة وجعل جذر
اثنين وثلثين وجذر خمسين مثالين لها / للمقادير المنطقة والسهو
والنسيان جائزان على كل انسان وفي هذا المعنى التمس من
فضلاء الوقت خاطبهم ايهم ان يتاملوا في هذا الفصل
ويوقفوني على موضع سهو وغلط عساه بدر مني فانهما
جائزان على كل احد سيما على القاصر المشهور بالقلة في
هذه الصناعة فهذه غاية ما تيسر لي املاؤه من
الكلام على ما املته من الكتاب المذكور وهو صدر في
شرح صدر المقالة العاشرة من كتاب اصول الهندسة لاقليدس
والله الموفق للصواب من الخطأ والزلل والله العالم بالصواب

وقع من نسخه نوح بن يوسف بن
علي البساطي في يوم السبت الثامن
عشر من جمادى الاخر سنة ستة وسبعين ماية
حامدا الله تعالى مصليا على نبيه
محمد واله الطاهرين اجمعين وسلم كثيرا

علقته عن الاصل
وما قابلته

بسم الله الرحمن الرحيم

اسولة وردت من بعض الفضلا على مولانا
القاضي الامام الاجل السيد زين الدين برهان الحق
عمر بن سهلان الساوي تغمده الله برحمته
اشكالات لبعض طلبة العلم وقد اقعده العجز عن الامتداد
الى سدته المنيفة وعرضها على حضرته الشريفة
واستكشف فيها العلم عن القدم معولا فيها على
ذلك الكرم   قد قالوا ان الموجود لا في مادة عقل وكل
عقل فانه يعقل الاشيا كلها وهذا غير ضروري
فما البرهان عليه   الجواب   هذا
السوال يشتمل على مطلبين احدهما طلب
الدليل على ان كل موجود لا في مادة عقل
والاخر طلب الدليل على ان كل عقل يعقل جميع
الاشيا   اما الاول فالبرهان عليه هو انا
اذا طلبنا النسبة بين موضوع ومحمول بالنفي
والاثبات مبحثنا عن حقيقة ذلك الموضوع
المحمول وماهيته فوجدناها مسلمة لذلك

الموضوع محكوما بها عليه حكمنا بذلك المحمول
على ذلك الموضوع حين وجدنا معنى ذلك
المحمول وماهيته مسلمة الحمل عليه كان هذا البرهان
في اعلى مراتب الجلا والوضوح واذا بحثنا عن
حقيقة العقل تبينا انها ماهية مجردة مرتسمة
في ماهية مجردة فكل ماهية مجردة بهذه الصفة
فهي عقل وكل عقل فهو ماهية مجردة بهذه الصفة
والعاقل ما له ماهية مجردة فان الماهية المجردة
اذا ارتسمت في ذاته يكون له لا محالة فكونه
عاقلا هو ان له تلك الماهية المجردة وما لذاته
ماهية مجردة فهو عاقل وكل مجرد عن المادة
فماهيته المجردة التي هي ذاته لذاته لا لغيره
فهو مجرد له ماهية مجردة هي ذاته وكل مجرد
له ماهية مجردة كانت نفس ذاته او غير ذاته
فهو عاقل فيلزم اذن ان كل مجرد عن المادة
عاقل اذ كل مجرد فله ذاته ولا يلزم ان يكون
تلك الماهية المضافة الى العاقل غير ذاته

العاقل فان وجداننا اذا عقل ذاته فهو عاقل
على جميعه العاقلية وليس معقول له غير ذاته
فالعاقل والمعقول والعقل شي واحد نعرف
هذا ان كنا نعرف جميع العاقلية ثم نعرف التجرد
عن الماده فكل مجرد عن الماده فهو اذن عقل
وعاقل بهذا البرهان ونظم هذه المقدمات
على الوجه القياسي هو ان كل مجرد عن
الماده فله ذاته وذاته ماهيه مجرده فله
اذن ماهيه مجرده وكل ما له ماهيه مجرده فهو
عاقل فكل مجرد عن الماده فهو عاقل فالقوم
لم يسلموا امثال هذه الدعاوى بغير برهان
ومن انتهى بحثه الى هذا المطلب فغير معذور
في خفاء هذه البراهين عليه واما المطلب
الاخر وهو ان كل عقل فهو يعقل جميع الاشيا
فالبرهان عليه هو انه لا يمتنع عليه مقارنة
الصور المجرده بدليل انه يعقل مع غيره واذا
لم يمتنع عليه مقارنة الصور العقليه التي هي

بنفس العقل فتلك المقارنة اما غير حاصله
ولا خارجه الى الفعل بل هي بالقوه او حاصله
بالفعل لكن لا شي للمقارنات البريه عن الماده
بالقوه والامكان فان القوه في حيز الماديات
فحسب واما هناك الحصول والفعل فيجب ان
يكون عاقلا لكل ما لا يمتنع عليه مقارنته ولا يمتنع
عليه مقارنة شي من المفارقات ولا المنتزعات
عن الماده المجرده عنها فيكون عاقلا لجميعها
ولا يلزم على هذا الماديات فانه لا يمتنع معها دنها
الصور العقليه اي اذا جردت عن الماده
وعقلت مع صور اخر عقليه ومع ذلك لا
تعقل شيا ما وذلك لان كلامنا فيما هو عقل
قائم الذات وجوده وهو اجه له لا لغيره ولا
شك ان مثل هذا اذا قارنته ماهيه مجرده
عقلها والشان في اثبات هذه المقارنه
وقد بينا عدم امتناعها وبواسطه عدم
امتناعها حصولها لها بالفعل اما

يكن

الماديات اذا لم يكن قوامها بذاتها ولا نتصور
وجود ماهية مجردة لها مقارنتها لغيرها انما تكون
بان يوجد امعا لغيرها لا بان يوجد تلك الماهية
لها السوال الثاني وقالوا ايضا ان المانع
للنفس عن ادراك الاشيا هو المادة فالبرهان
على ان لا مانع لها منها الا المادة فقط الجواب
ما اظنهم قالوا شيا من ذلك فان المادة لا تمنع النفس
عن الادراك اذ ليست النفس مادية اعني
بالذات والقوام ولذلك يدرك عن الماديات
والماديات ايضا اذا انتزعتها عن المادة بل
يدرك المادة نفسها فلعله تشوشت عليه
حكاية قولهم فانهم ربما يقولون المانع عن الادراك
المادة وهذا صحيح ولكنهم لا يعنون به ان المانع
للنفس للماديات هو المادة فالممنوع
بالمادة هو الامر المادي المنطبع بها لا
النفس واما طلبه البرهان بعد هذا
على ان لا مانع سوى المادة فالجواب

عنه قد تقدم في قوة جواب المسئلة الاولى وهو
انه اذا ثبت بالكلام الاول ان كل مجرد عن
المادة فهو عقل وعاقل ولا نتصور ان يكون مانع
اخر غير المادة عن كونه عقلا والا لبطلت كلية
هذه الدعوى وهي ان كل مجرد عن المادة عقل
فانا اذا فرضنا مانعا غير المادة يمنع عن التعقل
لم يكن كل مجرد عن المادة عقلا وقد قلنا كل مجرد
عقل هذا خلف مع ان حقيقة العقل كما بيناها
هي ماهية مجردة وحقيقة العاقل هي ماهية مجردة
له ماهية مجردة واذا وجدت هذه الحقيقة
اعني المجرد عن المادة كيف نتصور ان يمنعها
شي عن نفس حقيقتها اذ الحقائق لا تمتنع
عن حقيقتها بمانع ولا نتصور ان يمنع الانسانية
شي عن كونها انسانية ولا الفرسية عن كونها
فرسية والا لبقيت الانسانية بلا انسانية
والفرسية بلا فرسية وكذا العاقل اذا كان نفس
مجرد عن المادة له من غير زيادة ان يكون عينه
مجرد عن المادة

او غيره فلا يتصور ان يمنعه شيء عن هذه الحقيقة
واما المادة فلم تكن مانعة للشيء عن حقيقته
بعد حصول حقيقته اي لمجرد عن تجرده او
لعاقل عن عاقليته بل لم يوجد الحقيقة التي
هي التجرد بسبب وجود المادة وعن المادة
لو قدرناه مانعا بعد حصول التجرد لقدرناه
مانعا حقيقة الشيء عن نفس حقيقته وهو
محال السؤال الثالث ومن المعلوم
ان الكليات مختلفة بالحدود والحقائق فكيف
يكون النفس مدركة للمختلفات دفعة واحدة
ونحن نجدها قبل المفارقة بالموت لا تدركها
الا على سبيل التعاقب ولا شك ان الذات
المجردة عن المادة مدركاتها بعد تجردها عن
المادة انما تتصور اذا كانت المدركات حاضرة
وحضور المدركات في نفس متجردة كيف يتصور
الجواب هذا سؤال كيف وحكم بت
من جهته بامرها فاما سؤال كيف فقد

الفصل الاول كنت قد عالطت به شهاب
الدين مرة هزًّا الى بدوجة فضله لكنه قد
شوّشه واتيا في نقله على ان ذلك بعيد
عن غزارة عقله والفصل الثاني معترض
على باصله ووصفه وان كان لا يليق ذلك بفضل
شهاب الدين ولطفه نعم قد كان يطالبني يوما
من الايام لتشهد قوم من العوام بحل الشك المنقول
عن السيد الامام شرف الزمان تغمده الله
بالرحمة والغفران وانا كنت اذا عبته مدافعة
ولا عبه اذ كان الوقت لا يحتمله والمكان لا
يناسبه فما زلت اذافع اخواني بلطايف الحيل
واتعلل لهم بامثال هذه العلل وهم لا ينفكون
عن الالحاح ولا ينثنون عن الالحاف حتى
الجاوني الى ان ساعدتهم على ما ارادوا واستفدت
لهم كما فادوا فاوردت اولا كل رسالة اردت
الكلام عليها بسطها ورتبتها صونا للرشاقة الفاظها
وجودة صوغها وتركيبها ثم عقبت بانيا

على معانيها فكشف عن مواضع التغليط
او الغلط فيها متوكلا في ذلك على الله تعالى
ومستعينا به انه نعم الكافل والمعين

الرسالة الاولى من كتاب
عيون الرسائل في فنون المسائل
في الشك على عكس الخلف والاشكال المعتبر
الى الحل والكشف

الحمد لله على سوابق
نعمايه ولواحق آلايه والصلوة على نبيه المحمود
المحمود النقيبة وصفيه المامون الضريبة
محمد وآله الانقيا النقيه واصحابه الاصفيا الكثير
وبعد فقد عرض لمحرر هذا المكتوب في تعين عكس
القضية وتصحيحه بالخلف شك اقامه واقعده
وادناه وابعده فكم ليلة احياها في حله وشديه
قاسيها في كشفه ولم يتيسر له ذلك والامور
مرهونة باوقاتها وفي العلوم بسطة وفي الرجال
كثرة ولم يعط الله مفاتيح كل العلوم نفسا واحدة
ونسمة فاردة بل لكل مجتهد نصيب من اوابد

الكلم نخصه وجناح من شوارد الحكم بقبضه وفي
الزوايا خبايا وفي جنبات الارض خفايا وها هو
الذي ذلك الشك فيما بين علماء وقته وحكماء عهده
الذين عندهم ذوا كل علة وشفا كل غلة
طالبا اليهم دفع مشكله راجيا لديهم رفع
معضله وفقهم الله لما الحدث حمل الذكر في
العاجلة ويورث جزيل الاجر في الآجلة

هذا اوان الشد فاشتدي زيم

اول المستعمل غالبا في تعيين عكوس
القضايا وتصحيحها هو الخلف وليس الخلف
على مقتضى ما عرض من الشك صالحا لذلك
اذ لا يتعين بقوته ولا يصح بمعونته عكس قضية
ما البتة بيانه ولكن القضية الصادقة
المطلوب عكسها بالخلف لا شي من ج ب ما
دام ب وهذه اول قضية اوردها الفيلسوف
في كتابه معينا ومصححا ومبينا ومنتجا عكسها
بالخلف وهي كثيرة الغنا في المنطق وخاصة

في الشكل الثاني فانه لا نتيجة من تاليف المطلقات
فيه ما لم يكن السالبة ماخوذة على هذا الوجه
قال الفيلسوف هذه القضية تنعكس
مثل نفسها اي عكسها لا شي من ج ب ما دام
ج ثم اقام برهانا قاطعا وبيانا ساطعا
على تعيين هذا العكس وتصحيحه فقال
ان لم يصدق لا شي من ج ب ما دام ج صدق
لازم نقيضه وهو بعض ج ب اما دائما ما دام
ج واما وقتا من اوقات كونه ج دون وقت
فنفرض واحدا من الجيمات فيكون قد اجتمع فيه
الجيمية والبائية معا ولو في وقت ما فيكون
جيم ما باء وبا ما ج في حالة واحدة وقد كانت
قضية الاصل وهي لا شي من ب ج ما دام ب
صادقة هذا خلف اقول ليس الخلف
في هذا الموضع معينا للعكس ولا مصححا له
بانه لو قال قائل ليس عكس هذه القضية
ما ذكر بل عكسها لا شي من ج ب بالاطلاق

العام لساعده الخلف على تمشية هذا الباطل
ولعاضده على ترويجه هذا العاطل وهو انه
ان لم يصدق لا شي من ج ب بالاطلاق العام صدق
نقيضه وهو بعض ج ب دائما فنفرض واحدا
من الجيمات فيكون قد اجتمع فيه الجيمية والبائية
معا ولو في وقت ما على اي عرف من حال دوام
الحمل فيكون جيم ما باء وبا ما جيم في حالة واحدة
وقد كانت قضية الاصل وهي لا شي من ب ج ما دام
ب صادقة هذا خلف وكذلك لو قال
قائل ليس عكس هذه القضية ما ذكر اولا ولا
ما ذكرناه ثانيا بل عكسها لا شي من ج ب بالامكان
العام لساعده الخلف على هذا الباطل ايضا
وهو انه ان لم يصدق لا شي من ج ب بالامكان العام
صدق لازم نقيضه وهو بعض ج ب بالضرورة فنفرض
واحدا من الجيمات فيكون قد اجتمع فيه الجيمية
والبائية معا ولو في وقت ما على اي عرف من
حال ضرورة الحمل فيكون جيم ما باء وبا ما ج

في حالة واحدة وقد كانت قضية الاصل وهي
لا شيء من ج ماداما ب ضادقة هذا خلف
ثم بعد هذه التقريرات اقول ان من المعلوم
ان لكل قضية عكسا واحدا والعكس والخلف
اوجب لهذه القضية السالبة العرفية
ثلثة من العكوس والحق اذا كان في هذه الجملة لا
يكون الا واحدا والباقي باطل فاذا كان الخلف
تارة يساعد الحق وتارة يساعد الباطل لا يكون
موثوقا به معتمدا عليه في تعيين العكوس وتصحيحها
واذا اوضح تردده في هذا الموضع كيف يعول
على قياسات مردوده الى الشكل الاول بالعكس
وعلى النتايج الحاصلة من تلك القياسات هذا
هو الشك العارض فمن اجاب وفي الاجابة
اصاب جازينا الا تبلى جدته ودعا الا يغني مدته
فصل ان اختلج في قلب احد ان الخلف انما
يستمر عند اخذ العكس مطلقا عاما او ممكنا
عاما لان العكس الخاص الذي هو الحق داخل

فيهما اقول هذا الاختلاج ليس بشي لانه يكون
هذا القايل المختلج في قلبه قد عرف العكس الخاص
الحق قبل اقامة الخلف بطريق آخر ثم بعد ذلك قال
اذ داخل في اقسام المطلق العامي والممكن العامي
ثم حكم باستمرار الخلف فيهما بسبب دخوله تحتهما
فيكون قد انقلبت المصادرة عند هذا القايل
وصار العكس المطلوب صحته بالخلف مصححا
للخلف ومبينا لاستمراره وهذا في نهاية الفساد
وايضا اعتبار المطلق العام والممكن العام
على وجه لا يشملان جميع اقسامهما شي واعتبارهما
على وجه لا ينافي ولا ان لا اقسامهما واحدا شي آخر
وقد قام الخلف فيهما مع الاعتبار الاول فلا
يتعين بالخلف القسم المطلوب الذي هو
العكس الخاص الحق وايضا لو كان امر
العكس على مقتضى قول هذا القايل لكان
عكس جميع القضايا ممكنا عاميا اذ لا قضية
يوجد عكسا لا اخرى لها وهي داخلة في الممكن العامي

ولسقطت مؤنة الطلب عن طلاب العكس ولقام
منادي الحكما في بطون مصنفاتهم وصفحات مولفاتهم
صائحا على صوته ايها الناس ان عكس جميع القضايا
التي في عالم الله تعالى هو الممكن العامي فضعوا اثقال
التعب ودعوا احمال النصب عن انفسكم واقنعوا
في باب العكس بالممكن العامي فان كل صيد في جوف
الفرا لكن ليس الامر كذلك بل الكل قضية ذات
عكس عكس خاص وانما يبذل المجهود ويسعى
المجلود في تحصيل تلك العكس الخاص والخلف
على موجب ما اوردت من الشك ليس لمعين
لذلك العكس الخاص ولا لمصحح له ثم بعد هذه
التطويلات ازيل شغل قلب هذا القايل
بمثال لا يكون العكس الخاص الحق داخلا فيه
ومع ذلك يستمر الخلف اقول لا شي
من ج ما دام ب عكسها لا شي من ج ب في وقت
من اوقات كونه ج لا دايما ما دام ج وهذه
قضية لا يدخل العكس الخاص الحق تحتها فانه

ان لم يصدق هذا العكس صدق نقيضه وهو بعض
ج ب في ذلك الوقت المعين على ما اورد في الكتب
فيكون في ذلك الوقت بعينه جيم ما ب وما دام ج
وقد كانت قضية الاصل وهي لا شي من ج ما دام
ب صادقة هذا خلف فقد قطع هذا المثال
كلام هذا القايل بالكلية فصل قد تبين
من هذا كله ان فائدة الخلف في هذا المقام كفايدة
الميزان في حساب الهند فانه كلما كان الحساب
صحيحا كان الميزان صحيحا ولا ينعكس هذا كليا لانه
قد يكون الميزان صحيحا ولا يكون الحساب صحيحا
فكذلك الخلف ها هنا كلما كان العكس صحيحا كان
الخلف مستمرا ولا ينعكس هذا ايضا كليا فقد
يكون الخلف مستمرا ولا يكون العكس صحيحا كما
رأيت من الامثلة في هذه الرسالة والله اعلم
هذا منتهى كلامه على ترتيبه ونظامه
وملخصه هو ان المنطقيين قد استعملوا
قياس الخلف لتعيين عكوس القضايا ولا يصلح

الخلف لذلك اذ لم يكن استعماله في غير المراد تعيينه
به على وزان استعماله فيه من غير تفاوت
وايضا من المعلوم ان لكل قضية عكسيا
واحدا والخلف يوجب لقضية واحدة
عدة عكوس والعكس الحق احدهما فالخلف
اذن يساعد الباطل ايضا فلا يوثق به
ومثل في الدعويين بالسالبة المطلقة العرفية
والزم لها بالخلف ثلثة عكوس ثم قال واذا
لم يتعين بالخلف عكوس القضايا كيف يعول
على نتايج القياسات المردودة الى الشكل
الاول بالعكس وانا اقول ظنه
دائما نجده انهم استعملوا الخلف في عكوس
القضايا لتعيينها ظن فاسد فانهم استعملوه
فيها لاثبات كونها صادقة اذا صدقت
اصولها كما هو بين من المثال الذي ذكره فقد
حكى فيه عن الفيلسوف انه قال ان لم يصدق
لا شي من ح ب ما دام ج صدق نقيضه

الى تمام القياس فالزم المحال من فرض لا شي
من ح ب ما دام ج غير صادق فاثبت انه صادق
ولو كان المطلوب بهذا القياس تعيين لا شي
من ح ب ما دام ج او اثباته عكسا لقال
ان لم يكن عكسا او لم يتعين عكسا او لم يصح انه
عكس او ما كان يؤديا هذا المعنى واذ لم يقل
ذلك لكن قال ان لم يصدق علم انه لم يستعمل
قياس الخلف لتعيين العكس بل لاثبات صدقه
لازما لصدق اصله ولا كلام في كونه مثبتا
لهذا المطلوب وامكان اثبات صدق قضايا
اخر صادقة به لا يقدح في كونه مثبتا لصدق
القضية المذكورة بل يوجب زيادة ثقة
بذلك وان لم يكن اليها حاجة اذ كون قياس
الخلف منتجا ما نتيجة بين بنفسه ضروري
التصديق به فان قال قايل انهم اوردوا
القياس عقيب دعوى ان لا شي من ب ح
ما دام ب ينعكس مثل نفسها اى عكسها

لاشي من ح ب ما دام ج ومن دعوى تعين انه
عكس فيكون الدليل مثبتا للمدعى فيكون معيبا
قيل له قول القايل هذه القضية عكس تلك القضية
يتضمن امورا احدها ان موضوع المدعاة عكسا
محمول الموضوعة اصلا ومحمول هذه موضوع
تلك والثاني ان كيفيتهما واحدة والثالث
ان حالهما في الصدق او الكذب متفقة فان رسم
العكس في كتب هذا الفن المتداولة في هذا الزمان
هو انه جعل المحمول في القضية موضوعا والموضوع
محمولا مع حفظ الكيفية وبقا الصدق والكذب بحاله
وقد اخذ لفظ العكس في هذا الموضع مصدرا وحين
سمى القضية عكسا جعل بمعنى المفعول ثم كون موضوع
القضية المدعاة عكسا محمول اصلها وكون محمولها
موضوعه وكون كيفيتها كيفيته مما لا يحتاج الى
اثبات برهان انما البيان في اثبات كونها صادقة
مع فرض صدق اصلها فحين وجدنا موضوع احدى
قضيتين محمول الاخرى ومحمولها موضوعها

وكيفيتهما متفقة وثبت لنا صدق احديهما لازما
لصدق الاخرى حكمنا انها عكسها على مقتضى الرسم
المذكور فثبت ان قياس الخلف انما استعمل في باب
العكوس لاثبات صدقها لا تعينها واما قوله
ان من المعلوم ان لكل قضية عكسا واحدا فيحتاج الى
اصلاح اذ لا يجب لكل قضية عكس حتى يوصف
بالاتحاد فان السالبة الجزئية مطلقة كانت او موجهة
لا تنعكس والممكنة السالبة كلية كانت او جزئية وباقي
الممكنات لا تنعكس ايضا ثم القضية اذا كانت
لها عدة عكوس لزم ان يكون لها عكس واحد فكونها
ذات عكس واحد لا يمنع ان يكون لها اكثر من عكس
واحد فلعله تساهل في اللفظ واراد ان كل قضية
منعكسة فانما يكون لها عكس واحد فقط كما
انه تساهل ايضا في قوله والخلف اوجب لهذه
القضية السالبة العرفية ثلثة عكوس وعلى
ما اعتقد يجب ان يكون اربعة العرفية والمطلقة
العامة والممكنة العامة والمشروطة بشرط اللادوام

وان كان في الحاوي الرابعة بالثلث الاول خطأ
فاحش ابيّنه فيما بعد ثم بعد الاصلاح يمكن ان
يقال ليس يجب ان يكون لكل قضية منعكسة عكس
واحد فقط لا بمقتضى اللغة ولا بموجب العرف
المستحدث اما اللغة فان العكس فيها ردّ
آخر الشي الى اوله فكل قضية جعل محمولها موضوعا
وموضوعها محمولا فقد ردّ آخرها الى اولها
لان موضوع القضية جزوها الذاتي الاول
ومحمولها جزوها الذاتي الاخير فيكون قد عكست
لغة والمفهوم الاول المستحدث اصطلاحا
لم يزد عليه الا باشتراط بقا الكيفية والصدق
او الكذب بحاله على مقتضى الرسم المذكور المقبول
عند المبرزين في الصناعة من اهل العصر
فكل قضية جعل محمولها موضوعا وموضوعها
محمولا وكانت الكيفية بحالها وبقي الصدق
او الكذب مع ذلك بحاله فقد عكست لغة
واصطلاحا فالقضية المطلقة العرفية

السالبة الكلية الممثل في الرسالة بها اذا
فرضت صادقة لزم صدقها صدق اربع
وهي المعدودة فيما قبل كل واحدة منها سالبة
وموضوعها محمول القضية المفروضة اولا ومحمولها
موضوعها فيكون كل واحدة منها عكسا لاصلها
لغة واصطلاحا في اقتصار المنطقيين على
ذكر عكس واحد معين لكل قضية منعكسة
واطلاقهم لفظ العكس على قضية واحدة معينة
اذا عكسوا قضية من غير ترديد بين قضايا
وتحديدها فان ذلك قد يدل على ان
لكل قضية منعكسة عكسا واحدا ويؤكد
ذلك الزامهم نتيجة واحدة معينة من كل
قياس صح انتاجه بالعكس فلو لم يكن عكس
المقدمة التي عكسوها قضية واحدة معينة
لم تتعين النتيجة وحل هذا الشك
هو انهم لما وجدوا اخص عكوس القضية
ذات العكوس وهي اخصها يلزم من صدقه

جزئية صدق الباقية اقتصروا على ذكره واثبات
صدقه بالخلف او بالافتراض واستغنوا بذلك
عن ذكر الباقية لانه اذا ثبت بصدق المذكورة
صدق الباقية وكان وجود الاوصاف
الاخر المذكورة في رسم العكس فيها ظاهرا
علم كونها عكوسا من غير كلفة بيان لذلك
وكذلك فعلوا في نتايج القياسات سوا
كانت بينة بنفسها او مصححة بالعكس او
بغيره اذا اقتصروا على ذكر نتيجة واحدة لقياس
يلزم منه قضايا فوق واحدة اذا كان يلزم
من صدق المذكورة صدق الباقية وذلك
كما اذا صح نتيجة كلية وجزئية حكموا بان
النتيجة كلية جزما اعتمادا على العلم بان
الحكم اذا صدق على كل الشي صدق
على بعضه وكذلك اذا صح النتيجة مطلقة
خاصة او ضرورية اقتصروا على ذكرها
وان كانت تصح مطلقة عامة او ممكنة عامة

او علم ان القضية اذا صدقت خاصة صدقت
عامة فانه اذا صدق ان كل ا ب بالضرورة مطلقا
او ما دام ا صدق ان كل ا ب بالاطلاق العام
وبالامكان العام وبمثل هذا المعنى استعمل الخلف
في المطلق العام والممكن العام حسب استعماله
في المطلق العرفي لانه لما لزم من صدقه صدقهما
لزم المحال من فرض كذبهما كلزومه من فرض
كذبه فتبين ان الخلف في كل المواضع مثبت
للصدق ومساعد للحق لان كون كل واحد
من المطلق العام والممكن العام صادقا
اذا كان المطلق العرفي صادقا حق ولا
يجب ان يتطرق الفتور لذلك الى التعويل
على نتايج القياسات المردودة الى
الشكل الاول بالعكس لما قد ظهر وتقرر
ان الخلف مثبت لصدق العكس الخاص
المستعمل في تبيين انتاج القياس لا لعكسيته
لم يجب ان يزول عنه التعويل ايضا لان

لان اثبات الخلف عكسية العامتين لا يخل
باثباته عكسية الخاص اذا صح اثباته
لها لان الخلل في القياس يكون اما من فساد
في صورته او كذب في مقدماته او من اجتماعهما
وصورة الخلف المذكور صحيحة لا خفاء بها
لما بين في المنطق ومقدماته صادقة على ما
اثبته بعد فاذا اثبت كون قضية ما عكسا
وصح بتوسطها نتيجة لزم التعويل عليها
هذا كله على انه لا يجوز ان يكون لقضية واحدة
اكثر من عكس واحد بموجب ما رسموا به
العكس فان اصر احد على انكار ذلك وجب
عليه ان يزيد في الرسم شرطا زائدا او يرسم
العكس برسم آخر كما اشتهى ثم لا يقدح ذلك
في جوابنا عن الشك المقصود حله لان
ذلك العكس الواحد لا يستعمل الخلف
الا في اثبات صدقه فان شاركته قضية
اخرى في الصدق حتى يصح اثبات صدقها

بالخلف وجب ان لا يشاركه في الوصف
الآخر المشروط ليبقى عنها وصف كونها
عكسا ويختص صفة العكسية لتلك القضية
الواحدة ولا يكون للخلف مدخل في اثبات
ذلك الوصف المختص بتلك العكس الواحد
لا له ولا لغيره فلا يلزم الشك الذي ابتدعه
حرسه الله بمجده وقد انحل بما قررنا كليته
واستبان للمحقق جليته وتبين ان صورة قياس
الخلف صورة البرهان لا يتطرق اليه شك
ولا يعارضه ريبة واذا صدقت المقدمات
التي هي مواده ثبت به الحق الصراح وحصل
اليقين المحض وكان ينبغي ان نختم ها هنا الرسالة
ونقطع المقالة اذ لا حاجة فيما هو غرض هذه
الرسالة الى تعرض الفصول الباقية اذ ليس السؤال
الذي فيها معنيا لوجه التفصي عن الشك ولا وجه
الجواب عن السؤال قادحا فيه لكني نعقبها
على ما هو الرسم في امثالها واوضحت وجوه فسادها

واختلالها اما السؤال وهو قوله
ان اختلج في قلب احد ان الخلف انما يستمر عند
اخذ العكس مطلقا عاميا او ممكنا عاميا لان
العكس الخاص الذي هو الحق داخل فيهما فليس بشئ
لكن لا من الوجوه التي ذكرها اذ هي باسرها فاسدة
ولئن صحت فليست في مواضعها لان فيها تسليم ان دخول
العكس الحق وهو القضية العرفية في المطلقة
العامة والممكنة العامة يوجب استمرار الخلف
عند اخذ العكس مطلقا عاميا او ممكنا عاميا
وليس ذلك بحق فكان ينبغي ان يبين وجه فساد
السؤال ثم يورد تلك الوجوه لو كانت صحيحة
بعد فرض صحة السؤال وتسليم موجبه تبرعا
واذ لم يفعل كذلك لم يكن تلك الاجوبة متمكنة على
تقدير صحتها بيان فساد السؤال هو ان فيه
تعليل استمرار الخلف عند اخذ العام مطلقا
كان او ممكنا حدا اصغر وانه يدخل فيه العكس
الخاص اوسط ويستمر فيه الخلف عند

اخذه عكسا اكبر فيكون الكبرى هي ان كل ما يدخل فيه
العكس الحق يستمر فيه الخلف عند اخذه عكسا
فاذا اريد تصحيح هذه الدعوى فاما ان يقال الداخل
في الشئ اذا كان عكسا كان ذلك الشئ ايضا عكسا
فيستمر الخلف في العام حسب استمراره في
الداخل فيه لاشتراكهما في العكسية واما
ان يقال اذا استمر الخلف في الداخل في
الشئ الذي هو عكس استمر في ذلك الشئ عند
اخذه عكسا وان لم يكن في نفسه عكسا فيكون
حاصل الوجهين ان احد اقسام الشئ اذا
اتصف بوصف لزم اتصاف الشئ به وذلك
غير واجب فان المحمول على الانسان لا
يجب ان يكون محمولا على الحيوان وذلك
كالضاحك مثلا اللهم الا على بعضه فانا اذا
قلنا كل انسان حيوان وكل حيوان ضاحك
وهو الضرب الاول من الشكل الثالث من
اشكال القياس لزم ان بعض الحيوان

ضاحك وكذلك اذا قيل المطلقة العرفية مطلقة
عامه والمطلقة العرفية عكس لكذا او يستمر فيه
الخلف وذلك غير محتاج الى هذا القياس على ان
المطلقة العامه لا يحمل على العرفية وكذا الممكنة وبائن خاصه
العامه ولا توجد من العرفية بانها عامه لان ذلك
كذب لحقيق هذا الكلام هو ان المطلقة العامه
نفسه بحكم بوجود محمول لموضوع او سلبه عنه
فحسب فيجوز ان يكون ذلك الحكم ضروريا ما
دام الموضوع موجودا او ما دام موصوفا
بالوصف الموضوع معه او بشرط وقت او
خاليا عن كل ضرورة فاذا بين ان الحكم فيها
على احد انحائها المذكورة تعين قسم من الاقسام
وصار قضية موجهة بتلك الجهة فلا يكون
القضيه المبين فيها امر من تلك الامور هي
التي لم يتبين فيها شي من ذلك بخلاف العام الذي
هو الحيوان المحمول مثلا على احد انواعه
وذلك لان هناك المحمول طبيعة الحيوان

مطلقة لم يشترط فيها شرط ما حتى ان شرط
في الحيوان ان يكون مجردا عن الفصول المنوعة
صالحا لقبول اي فصل كان صار جنسا ولم
يبق صالحا للحمل على احد انواعه اذ لو حمل بهذا
الاعتبار وحمل عليه انه جنس لزم حمل الجنس
على ذلك النوع فكان يصح ان يقال مثلا الانسان
حيوان والحيوان جنس فالانسان جنس وهذا
كذب لان الانسان كلي محمول على كثيرين مختلفين
بالعدد فقط فلا يصير جنسا البتة فظهر
ان الحيوان المحمول على احد انواعه غير الحيوان
الذي هو الجنس بالاعتبار وان الحيوان يمكن
اخذه على وجه يصح به ان يكون محمولا على احد
انواعه اما المطلقة العامه فلا يمكن اعتبا رها
على وجه يختص به باحد اقسامه اذ لا يجوز
ان يكون الحكم المخصوص بوصف خاص من حيث
لا يصح ان يكون غيره هو الحكم الذي يجوز ان
يكون ذلك المخصوص وغيره بلى القضيه

إذا استعملت في المواد مطلقة عامة كان
الحكم الذي فيها في نفس الأمر خاصا بواحد من
الأقسام التي يصلح تلك القضية وقوعها عليه لكن
ذلك شيء آخر غير معتبر في اعتبار القضية مطلقة
عامة وحكم الممكنة العامة في امتناع حملها على
المطلقة العرفية مثل ما ذكرنا في المطلقة العامة
فثبت أن دخول المطلقة العرفية في المطلقة
العامة أو الممكنة العامة لا يوجب انعكاس
الخلف فيها عند أحدهما عكسا فإن قال قائل
السبب فيه من قبل أنه إذا صدق الخاص صدق
العام فأوجب من اتصاف الخاص بالصدق
اتصاف العام به وإلا لمنع من ذلك فيكون
ناقضا قلت المراد من قول القائل إذا
صدق الخاص صدق العام هو أن كل ما صدق
حمل الخاص عليه صدق حمل العام عليه وهو
صحيح لأن العام على ما اعتبار الذي سماه
في الحيوان يحمل على الخاص ويكون محمولا على

كل موضوع لذلك الخاص كما ذكرت فيما تقدم
أنه إذا صدق وحملت على الشرط ما يكون
قضيته مشروطة صدق حمله عليه من غير
تقييد بشرط فصدق في مطلقة عامة وصدق
أن حملت على آخر ممتنع فصدق ممكنة عامة
فإن قول القائل كل ما صدق حمل الخاص عليه
صدق حمل العام عليه صحيح ولا يلزم من ذلك
صحة أن يقال كل ما صدق حمله على الخاص صدق
حمله على العام إذ أحدهما على الغلب من الآخر
ولا يلزم صحة أحدهما من صحة الآخر وقد تبين
صحة الأول وفساد الثاني هذا أن
السؤال الذي وجهه على نفسه
وأما وجوه اعتراضه على هذا السؤال
فأربعتها على تقدير صحة السؤال غير لازمة
فالأول وهو أن هذا السائل كون قد عرف
العكس الخاص الحق مثل أمثلة الخلف بطريق
آخر ثم حكم بسبب دخوله في أقسام المطلق

العامي والحكم العامي باستمرار الخلف فيهما فيصير
العكس المطلوب صحته بالخلف مصححا للخلف
ومبينا لاستمراره معترض عليه من وجهين
احدهما انه لا يلزم من الحكم باستمرار الخلف في
العامي بسبب دخول العكس الخاص فيهما
معرفة العكس الخاص بغير الخلف ولم لا يجوز
ان يعرف بالخلف ان الخاص عكس ثم يقال
انه داخل في العامي فيجب ان يستمر الخلف
فيهما ايضا والثاني هب انه يلزم ان يعرف
العكس الخاص بغير الخلف فلم يلزم من الحكم
باستمرار الخلف في العامي بسبب دخول
الخاص فيهما ان يكون العكس مصححا للخلف
ومبينا لاستمراره وظاهر مما تقدم ذكره
ان شيئا من ذلك غير لازم وذلك لان
الخلف لموجب دعواه مثبت لكون
القضية العرفية المحتملة بها عكسا بالحقيقة
مثبت لصدقها فلزم ان يكون لاستجماعها

شرائط العكسية وهو صالح لذلك اذ لا
فساد في صورته ومادته وكونه مستمرا في
العامي لا يوجب فسادا فيه بل لما كان يلزم
عكسه العامي بسبب دخول الخاص فيهما
على عمه وصدقهما لصدقه على ما هو الحق صلح
الخلف لاثبات عكسيتهما وصدقهما لكونه
مساويا للحق صحيحا في ذاته لا لان العكس صححه
واثبته واما اعتراضه الثاني وهو ان اعتبار
العامي على وجه يشملان جميع اقسامهما
شيء واعتبارهما على وجه لا يتساويان
فيه واحدا شيء آخر وقد قام الخلف فيهما
مع ان اعتبار الاول فلا يثبت بالخلف العكس
الخاص فيحمل من ثلثة اوجه احدها
انه ادعى للعامي وجهين من الاعتبار
احدهما جميع الاقسام وتساويهما قسما
واحدا وذلك خطأ لانهما لا يتساويان
باعتبار ما جمع الاقسام معا اذ من

الحال ان يكون واحده ضروريه مطلقه ووجوديه
صرفه وضروريه مشروطه بشرط وقت
وشرط وصف واتصافه وباعتبار الوجود
معا لكن القضيه العامه يكون في نفسها على
احد هذه الوجوه الا انه لا يكون عند شرح ذلك لفظا
فيكون من حيث الظاهر صالحه لتناول اي
قسم واحد كان منها لا لجميعها معا وبانتها
ان قولنا الخلف قائم فيهما مع انه اعتبار تناول
ليس بشيء اذ صح ان الاعتبار تناول باطل ولا يقوم
الخلف معه بل انما يقوم على اعتبار الصحيح
الذي ذكرناه لكن القضيه العامه يلزم صدقها
او عكسها لكونها في نفسها امر متناول له
للقسم الذي هو العكس الخاص لها ان الخلف يثبت
صدق العامه على اعتبار عمومها او عكسها
على عمومه كذلك و[illegible] قوله
وقد قام الخلف فيهما مع انه اعتبار تناول
فلا يشتبه بالخلف القسم المطلوب الذي هو

العكس الخاص عكسا قيام الخلف في العامتين
والسائل لم يدع ذلك بل ادعى عكس ذلك
وهو كون الخاص عكسا موجبا لعدم الخلف
في العامتين وهو دام فضله ايضا حمل الوجه
الاول من الاعتراض هذا المعنى فكيف يشتبه
عن وجه حتى يناقضه واما الوجه
الثالث من الاعتراض وهو ان عكس
جميع القضايا يكون على مقتضى قول هذا
القائل عكسه عامه اذ لا قضيه توجد عكسا
لاخرى لها وهي داخله في الممكن العام ولسقطت
مؤنه الطلب عن طلاب العكس الى اخر هذا
الكلام فجوابه من وجهين احدهما ما سبق ذكره
من انه لا عكس لجميع القضايا حتى يكون عكسه
عامه او لا يكون والثاني ان كون الممكن
العام عكسا لجميع القضايا لا يوجب سقوط
مؤنه طلب العكس لما علم ان الغرض الاول
من العكس تصحيح نتائج اكثر ضروب الشكل

الباقي والثالث من القياسات والنتيجة كلما
كانت اخص جهة كانت افضل كما انها كلما كانت
اكثر كمية كانت افضل فان النتيجة الكلية لا شك
انها افضل من الجزئية وكذلك ما هو اخص جهة اذ
يلزم الاعم من ما هو اخص ولا يلزم من الاعم الاخص
فاذن يكون المطلوب ابدا من العكس ما هو اخص
جهة والاكثر كمية فكما لا يجوز لنا ان نكتفي بالعكس
الجزئي فيما يصلح الكلي عكسا كذلك لا يجوز لنا ان نكتفي
بالعكس الذي هو اعم جهة اذا اصلح ما هو اخص جهة
منه عكسا فيجب ان يطلب ابدا اخص ما يصلح
ان يكون عكسا وذلك يكون بمعونة الخلف فان
نعتبر به صدق اخص القضايا التي من شأنها
ان تكون القضية المطلوب عكسها ومحمولاتها
موضوع تلك القضية فان دل الخلف على
صدقها كانت هي العكس المطلوب وان لم
نعتبر به ما هو اعم منها بدرجة وهكذا الى ان
نظفر بالمطلوب او نعلم انه لا عكس لتلك

القضية وقد يمكن اقتناص العكس المطلوب
بغير الخلف على ما عرف في موضعه واما
قوله في لها يستدرك الرابع انه يمكن ان نقيم
الخلف برهانا على ان لا شيء من ب ج مادام
ب عكسه لا شيء من ج ب في وقت معين
من اوقات كونه ج لا دائما مادام ج وهي
قضية لا تدخل العكس الخاص الحق تحتها
فانه لو لم يصدق هذا العكس صدق
نقيضه وهو بعض ج ب في ذلك الوقت
المعين على ما اورد في الكتب الى اخر
هذا الكلام من عجائب الاقوال لانه
[illegible] الله مجده برهن اولا بالخلف على
صدق لا شيء من ج ب مادام ج كما حكينا
عن الفيلسوف من غير ان يشك في انتاجه
لذلك او طعن في صورته او مادته ثم جاء
باخره وبرهن به على عدم صدق
لا شيء من ج ب في وقت معين من اوقات

كونه ج لا دائما ما دام ج من غير تامل ان هاتين
القضيتين لا يتصور اجتماعهما على الصدق فان من
سلب ب عن واحد واحد من ج دائما ما دام ج
ومن سلبه عنه لا دائما ما دام ج بل في وقت
من اوقات كونه ج مكذب بالايجاب وقيام البرهان
على صدقهما محال فيكون احد القياسين المعروضين
فاسد فليسقط انهما ومن ذلك تحليلهما
فنقول ـــ لا لحق عليه ادام الله رفعته
ان قياس الخلف مركب من قياس اقتراني واستثنائي
والاقتراني في القياس المحكي عن الفيلسوف صغراه
ان لم يكن لا شيء من ج ب ما دام ج دائما في وقت
من اوقات كونه ج د ور وقت وهي صادقة
ادبالها لازم بعض مقدمها ولا يجتمعان
في الكذب فاذا فرض المقدم كاذبا صدق
التالي فكان الشرطية صادقة والكبرى
كلما كان بعض ج ب ما دام ج او في وقت
اوقات كونه ج كان بعض ج في وقت واحد

وهي صادقة ايضا لان البعض الموضوع للجيمية والبائية
معا في وقت واحد فيكون باء ما هو ج في وقت واحد
فيكون بعض ج ب في وقت كونه ج فاذن المقدمتان
صادقتان وصورة القياس صحيحة لانه قياس اقتراني
من شرطيتين متصلتين من الشكل الاول الذي هو
بيّن الانتاج فنتيجته ملزوم النتيجة وهي ان لم يكن لا شيء
من ج ب ما دام ج فبعض ج ب في وقت كونه ج صادقة
ثم نصير مقدمة في القياس الاستثنائي ونستثني نقيض
تاليها فنقال لكن ليس ولا شيء من ج ما دام ج وقد
فرضت صادقة فيلزم نقيض المقدم وهو لا شيء
من ج ب ما دام ج صادقا وهو المطلوب فتبين
ان القياس المحكي عن الفيلسوف صحيح ونتيجته
صادقة فيكون لازم نقيضها وهو لا شيء من ج ب
في وقت معين من اوقات كونه ج لا دائما ما دام ج
كاذبا ام اقول ـــ القياس المعمول اجزاء [illegible]
القياس لها اقتراني منه كاذبة وهي ان لم يكن لا شيء من
ج ب في وقت معين من اوقات كونه ج لا دائما

ما دام ج نقيض ح ب في ذلك الوقت المعين لان
التالي ليس نقيض المقدم لانهما قد اجتمعا في الكذب
وان لم يكن اجتمعا في الصدق لان الصدق اذا كان في
لا شيء من ح ب ما دام ج كذب لا شيء من ح ب في وقت
معين من اوقات كونه ج لا دائما ما دام ج وكذب
نقيض ح ب في ذلك الوقت المعين وقد يكون ان ايضا
مع فرض الصدق وجوه اخر وفيما ذكرناه كفاية
واما حواله النقص على الكتب نقول صحيحه اذ
ليس ذلك في الكتب المتداولة في الايدي المعتمد
عليها وكيف يكون فيها وهو ظاهر البطلان واذ تبين
ما تقدم وتحقق علم ان تسبيه قياس الخلف في
اثبات المطالبة بميزان اعمال حساب الهند في
امتحان صحتها وعدمها ليس على الوجه وان
الخلف كلما استمر كان اللازم له صادقا ولا يتصور
ان يستقيم الخلف واللازم له كاذب ولو تصور
فيما ذا العكس في تصويباته بالخلف الصحيح المستقيم
لعلم ان استمراره في العكس الصحيح ليس لان الخلف

يلزمه بل الصحيح في نقيضه فيكون الخلف فاسدا في
هذا المقام وعن هذا المقام فيكون فاسدا اصلا
وقد ظهر انه ليس كذلك فهذا ما خطر بالبال في سنح
في الحال من الكلام على هذه الرسالة وفيه الكفاية
والحمد لله على التوفيق والهداية

ثم تصحيح ابن الحداد في طلاق الدور

نقدم اولا مقدمتين مجمع على صحتهما احداهما ان الرجل اذا
علق طلاق امراته بشرط فعند وجود ذلك الشرط يقع
الطلاق والثانية انه مهما طلق امراته ثلثا فطلقة
اياها بعد ذلك لغو ما لم يجدد عقد النكاح
وصورة المسألة ان الرجل اذا قال مهما وقع الطلاق
على زوجتي فلانة فانها طالقة قبل وقوع الطلاق
عليها ثلثا ثم انه طلقها فقال ابن الحداد ان هذا الطلاق
غير واقع لانه اذا كانت الصورة هذه فلا يخلو اما
ان يكون هذا الطلاق واقعا واما ان لا يكون واقعا
فان لم يقع فهو المطلوب وان وقع بعد وجد مقدم

تصحيح ابن الحداد في طلاق الدور

القضية الشرطيه وهى مهما وقع الطلاق فانها
طالقة قبل وقوع الطلاق ثلثا وهى قضية صحيحة
بحكم المقدمة الاولى التى بيناها من المقدمتين ولا
بد من الحكم بوجود التالى فاذا هى طالقة قبل وقوع
هذا الطلاق ثلثا فتطليقه بعد ذلك لغو بحكم
المقدمة الثانيه والمرأة ان طلقت فاما ان
تطلق بتلك القضية الشرطيه واما ان يطلق
بالتطليق الذى يعقبهما وقد بين ان هذا التطليق
لغو فلا يتبعه حكم ولا شك انها لا تطلق بتلك القضيه
فاذًا اجزاء الانفصال التام باطله وهى تالى
الشرطيه فمقدمها باطل فاذًا ما طلقت ونعم ما
قال ان هذا الطلاق ان كان واقعا فهو غير واقع
لما ذكرناه وذلك لانه ان وقع الطلاق الثانى فقد
وقع الطلاق الاول وان وقع الطلاق الاول
لما وقع الطلاق الثانى وهذا قياس اقترانى من
الشكل الاول وتبين صدق الصغرى المقدمة
الاولى من المقدمتين اللتين ذكرناهما اولا وتبين

صدق الكبرى المقدمة الثانيه منهما ينتج انه ان
وقع الطلاق الثانى لما وقع الطلاق وذلك هو
المراد

كتبه الشيخ الامام الاجل السعيد تاج الدين شرف
الاسلام محمد الشهرستاني كتابا الى الامير السعيد
الامام الاجل تاج الدين شرف الحق محمد الايلاقي في
هذه المسئلة

بسم الله الرحمن الرحيم

المباحثة حرس الله مجد سيدنا شرف الحق وافاض عليه
من لطائف الاحسان وجعل مجلسه السامي عن غير
الحدثان نزهة للناظر وفرحة لرائد الخاطر خصوصا
مع من لا يغفل غربه ولا يستقل سكبه وقد اسدانا مسئلة
الوجود وكيفية اثباته في الموجودات وبعدنا ما
مسئلة العلم ووجه تعلقه بالمعلومات وجرت بيننا
فيهما نوبتان هما مكتوبتان عندي مدخورتان واريد
الان ان اهدي المجلس السامي اسعده الله باثبات كون
واجب الوجود تعالى وتقدس عالما على الاطلاق
فمن اثبات كونه عالما بالكليات او بالجزئيات وقد سلك
المتكلمون طريقا هو قريب من برهان ان في اثبات كونه عالما
فقالوا اشاهدنا افعال الباري تعالى محكمة متقنة

فدل الاحكام والاتقان في افعاله على كونه عالما وادعوا
ان هذه قضية نفسه ضرورية من غير التفات منهم
الى اثباتها شاهدا ثم طردها غائبا وسلك الحكماء
الفلاسفة طريقا اخر وهو اقامة البرهان على ان واجب
الوجود مجرد عن المادة وكل ما هو مجرد عن المادة لذاته فهو
عقل لذاته والعاقل هو حقيقة او ماهيته ما هذه
الصفة ومن المعلوم ان قولنا مجرد عن المادة مفهومه
معنى سلبي اي هو موجود لا في مادة وليس فيه معنى
بالقوة بوجه ما من قبول وتغير واستعداد فتوجه
ههنا مطالبة حاقة فيقال ولم اذا كان هذه الصفة
يجب ان يكون عالما او عاقلا او عملا واي اشعار
للتجرد عن المادة بتعقله لذاته او للاشياء وليس
لو سلب مثل هذا السلب عن احدنا لم يشعر ذلك
بكونه عالما مثلا اذا قيل الانسان ليس بحجر وكل ما ليس بحجر يجب
ان يكون عالما فيلزم ان الانسان يجب ان يكون عالما قيل
الوسطانية غير مسلم ولا هو بعينه ولا مشهور ولا محتمل
مظنون فكذلك اذا قيل واجب الوجود ليس في مادة

وكل ما ليس في مادة يجب ان يكون عالما والحلول هاهنا
في مادة قياسية لا في صورة قياسية وانى
اتعجب من القوم كل التعجب حيث اقتصروا في اقامة
البرهان على كونه تعالى عالما على انه مجرد عن المادة وجعلوا
وسطا وغاية تقريرهم ذلك انهم قالوا المادة
هي الحجاب بين العالم والمعلوم فاذا ارتفع الحجاب
كان المعلوم حاضرا عند العالم وهذا من المقدمات
المشهورة تستعمل في الخطابة لا الحجاب وما
المحصور ثم زادوا وقالوا اذا لم يكن بينه وبين
ذاته حجاب فذاته حاضر عند ذاته فيكون
عاقلا لذاته انه معقول لذاته ودع هذا خلف فاني
وارجع الى ما شئت كاف وارجع قوله
من المعلوم الذي المفهوم قولنا عقل وعلم وادرك
واحاط غير مفهوم قولنا اوجب واوجد وابدع
وخلق بل المفهومان مختلفان متباينان وليس قولنا
علم وخلق لفظين مترادفين ولا اثبات احدهما
يستلزم اثبات الثاني ونفي احدهما يستلزم نفي الثاني

حاشية: وهاهنا جعل التجرد وسطا

انهما مختلفان بالنسبة الينا مع زاد فان بالنسبة الى الباري
تعالى فيلزم ان نعلم كونه عالما عاقلا كلما علم كونه واجب
الوجود لذاته والثاني محال ام هما مختلفان
بالنسبة الى الباري تعالى ولكن باضافة واضافة
او معنى ومعنى وعلى اي الوجهين ورد وفرض لزم التكثر
في ذاته اما باعتبار واعتبار او بصفة وصفة
فما الخلاص ولات مناص

اجاب مولانا ادام الله على
المفاوضة التي افادها سيدنا تاج الدين متع
الله اهل العلم بطول مدته وادامة دولته
رفعت قلبي وشرحت صدري وذكرني ما كنت
فيه من طلب الحق ومسابقة الصدق على الخاطي
الى الحضيض البهيمي وهذا المقام الذي في الان قل ما
يخطر ببالي عن الهواجس الباطلة والوساوس
العاجلة ومثل في حالي بيتا يناسب حالي
وهما وكنت كاري الجو قبض جناحه برى
ترى حائمات الجو تحته دونه فيذكر ادريس

حيث نالت الكا الطار كطايب
الخاص وافي

ومع هذا فالحمد لله على ما نحن فيه مما يحيى به قلبي هذا
ورجعنا الى حديث الشريف ان سيدنا حرس الله مجده
ذكر مذهبين في المسئلة المكتوبة واشار الى وجه احتجاج
كل واحد من صاحبيهما ولعله كان من حقه اذا اخذ في
بيان المذاهب ان يستوفيها فعساه ترك الحق عند من
لم يدركه واريد ان اورد مذهبا لم يصفه وهو مذهب
ثاوفسطس واقرب ما اورده من الاحتجاج على سبيل
المراوضة والمباطرة فانه مع بطلانه اقوى مما كتبه ولا
ادعي جعبه مطلوبه بل اثبته ومنه واسال كرم سيدنا
تاج الدين ان يتامل في حجته فان راى منع صدق مقدمات
قياسه او منع صحة تاليفه انعم على خادمه بذلك
قال ثاوفسطس مسديا تمهيد غرضه ان الممكن ليس
معنى سلبيا وان لزمه معنى سلبي وذلك اللازم هو
انه ليس بضروري الحكم من جهة ما هو ممكن ونحن انما تصورنا
منه هذا المعنى اللازم له لقصورنا عن ادراك اكثر الماهيات
واقتصارنا على حصول رسومها في اذهاننا وبين هذه
الدعوى بان قال لا شك في صدق قولنا ان الممتنع ليس

بممكن في الاعيان ولا ريب في ان المعنى السلبي اذا دخل
عليه السلب اوجب مثل ان يقال فلان ليس بابيض
ثم نسلب هذا السلب ويقال انه ليس بابيض اوجب
البياض على فلان ولا شك ان صدق ان الممتنع لا يوصف
بوجود حكم عليه في الاعيان وهو الايجاب فلو كان
الممكن معنى سلبيا لم يصدق حكمنا على الممتنع بانه ليس
بممكن في الاعيان لانه ان صدق لزمه وجود حكم على
الممتنع في الاعيان وذلك محال فاذن ليس الممكن معنى
سلبيا فهو اما وجودي كالبياض حين يوصف الجسم
به في الاعيان واما معنى اعتباري كالوجود حين
يوصف به الجسم فان هذه الصفة ليست غير الموصوف
بها في الاعيان وان كان معقول هذه الصفة غير
معقول هذا الموصوف بها فهذه القضية ما احتاج
اليه في مرامه ولقياسه مقدمات منها ان
الواجب الوجود بذاته لا كثرة في ذاته البتة و سيدنا
حرس الله مجده قد سلمها واورد بعض اشكال
من جهتها ومنها ان الواجب الوجود بذاته

ولحد ومنها ان الشيء الواحد من كل جهة لا يوصف
بالمتقابلين ومنها ان كل ما يعلو كونه بالفعل ممكن
فهو ممكن لا محالة ثم قال ثاوفرسطيس بعد ما اسس
هذه القواعد لا يجوز ان يوصف الحق تعالى عما يقول
الظالمون علوا كبيرا بصفة هي غير ذاته وجودا
سواء كانت علما او ما وصفت والا فليوصف بها
تلك الصفة غير واجبة بذاتها لاستحالة ان
يكون واجب الوجود بذاته فوق واحد وهذا
من احدى مقدماته فهي ممكنة واذا رفعت عن الذات
بطل كون الذات بالفعل موصوفا بها واذا الملك
الذات جهة هي باعتبارها ممكنة وهذا ايضا من
لوازم احدى مقدماته وتلك الجهة غير الجهة التي لتلك
الذات باعتبارها واجبة لاستحالة كون الشيء
الواحد من كل جهة موصوفا بالمتقابلين والمتقابلان
ها هنا الواجب الوجود بذاته والممكن الوجود بذاته
فاذن ذات الاول فيها كثرة ما والكثرة اما
ان يكون سلبية لا توجب تكثر الذات مثل انه ليس بجسم

وليس بعرض وما اشبه ذلك واما ان يكون
سلبية وقد بان ان قولنا فلان ممكن لا يكون معنى
سلبيا فهو اذا وجودي كما قلنا قبل وذلك مستحيل
عند من اعترف بان الواجب الوجود لا كثرة في
ذاته واما اعتباري وذلك ايضا يوجب كثرة
وجودية لان الجهة التي يحكم العقل بانها موصوفة
بالامكان المعقول غير الجهة التي يحكم العقل بانها
غير موصوفة بالامكان المعقول واما حكم
المتكلمين بان الاحكام ولما تعان في الافعال يدل على
كون الفاعل عالما فانه من المشهورات وقد اكره بعض
القضايا المقبولة وضرب من الاستقراء الناقص ومثل
هذه القضية لا تصلح لاستعماله فيما يفضي الى اليقين
وقول سيدنا تاج الدين قد اتى في عمره انهم لم
يلتفتوا الى اساسها هدام طردها عنا لا يليق
بمنصبه العالي فانهم لو فعلوا ذلك ايضا لم يكونوا
مبرهنين وكانوا مختصين بضرب من الجدل وقد
بين فساده في انولوطيقا واما كلام بعض

العلاسفة الذي ذكره فشوب الغش بالسمين
ومصفقا الى يوبر عو بعض الحار بعد برد النفس
وحزم القول فيه موقوف على الفراغ من
اصحاح ثاوفرسطس ان شاء الله تعالى
والحمد لله وحده

بسم الله الرحمن الرحيم

وللشيخ الرئيس ابي علي مقالة في خطا من قال ان الكمية جوهرية ومن قال ان شيئا هو جوهر وعرض معا

قال ان قوما لما تشكك عليهم فقيل ان الفصول
البسيطة المقومة للانواع الجوهرية مثل النطق
مثلا والصور المقومة للجواهر المحسوسة المشاركة
للمادة في تقومها وجودها في محل مثل الابعاد المقومة
للجسم الطبيعي فان وجودها في الهيولي وكل ما وجوده
في محل فهو عرض فانتجوا عليهم ان الفصول والصور
اعراض ثم عملوا قياسا اخر على مقابل هذه النتيجة
وهي ان الفصول والصور اجزا للجوهر القائم بذاته
وكل ما هو جزء للجوهر القائم بذاته فهو اقدم بالطبع
منه وليس ولا شي مما هو عرض اقدم بالطبع منه
اي من الجوهر فينتج من ذلك انه ولا شي من الفصول
والصور اعراض وكل موجود ليس بعرض فهو جوهر
فالفصول والصور جواهر قال بعضهم ان
القياسين غير متقابلين فانه قد يصح ان يكون شي
واحد عرضا وجوهرا وسلم المقدمات من القياسين
ثم بين انه كيف يكون الشي الواحد جوهرا وعرضا
قال ان الفصل موجود في طبيعة الجنس والصوره

في الهيولى لا لجزء منه وكل موجود في شيء كذلك اي
لا كجزء منه فهو عرض وبالقياس اليه والفصل موجود
في طبيعة النوع والصورة في الجوهر المركب لا كجزء
منه فهو فيه كجزء منه وكل ما هو في شيء كجزء منه فليس
عرضا فيه وكل ما ليس عرضا فهو جوهر فانتج انه
بالقياس الى شيء عرض وبالقياس الى شيء جوهر
وقال بعضهم القياس الثاني في مقدماته مغالطة
وهي المقدمة الكبرى الاخيرة وهي القائلة ان ما
ليس بعرض فهو جوهر فقد يكون شيئا لا عرضا ولا
جوهرا بل متوسطا وهو العرض الجوهري فجعلوا
الفصول اعراضا جوهرية وجعلوا الفصل الذي
للجسم كمية جوهرية والذي للنار كيفية جوهرية
وبعضهم لم يناقض شيئا من مقدمات القياسين
ولكنه ابتدا فقال ان اراد افلت كمية جوهرية انفكت
عن شناعة الشك من غير ان نوضح انه كيف سقطت
وقبل ان نشتغل بتامل حال القياسين الاولين
وما عرض منهما فيجب ان نتامل لفظة الجوهر والعرض
ونبدل على مذاهب الاوهام في استعمال اللفظين
فنقول ان الجوهر قد يدل به على الامر العام
بذاته الذي ليس قوامه متعلقا بالشي بغارد انه
الجوهر يدل به على كل موجود هو الاصل الاول

للجسم

والشرط الاول في وجود اشياء اخرى يكون معه
مقارنا لجميعها كما ظن قوم ان الجواهر هي الاجزاء التي
لا تتجزى لا لانها لا تتجزى ولكن لانها اول في وجود
سائر الامور العالمية فكلها منها وفيها والجوهر
قد يدل به على الشيء المتاكد الوجود القائم بذاته
مطلقا من كل جهة وهذا قد كان بحسب تعارف
قوم من الاوائل والجوهر قد يدل به على كل ذات
قوامه غير محتاج الى محل او غير حاصل في محل والجوهر
قد يدل به على كل ذات وجودها لا في موضوع
والموضوع يقال على وجوه الا انه في هذا الموضع
ده يراد به محل متقوم بنفسه دون ما يحله اي وجو
بالفعل ليس بسبب ما يحله فكل ذات وجوده غير
متعلق بمحل قائم بذاته غني عنه في الوجود فيسمونه
جوهرا في كل حال لا لاجل امر دون امر وكل
ذات ليست هكذا بل وجوده غير جائز ان
يحصل بالفعل الا في محل موجود بالفعل من نفسه
او بامور اخرى فيسمونه عرضا لا بالقياس الى
ذلك الشيء بل لانه في نفسه ذات بهذه الصفة
وقد يقولون عرض لكل ذات هي في محل كيف
كانت وقد يقولون عرض لكل محمول غير مقوم
وان كان في نفسه جوهرا فان الابيض كما هو ابيض

جوهر وهو محمول على ققنس كما هو لا بالاشتقاق
اي بان الققنس نفسه ابيض لا انه ذو ابيض وليس
الابيض جنسا للققنس ولا فصلا له ولا خاصة
وهو لفظ مفرد فهو عرض عام وهو جوهر كان
هذا العرض ليس يراد به ان يكون وجوده في موضوع
بل ان يكون حمله عرضيا واذ قد ذكرنا الوجوه التي
يقال بها الجوهر والعرض وهي اشهر الوجوه
واعرفها وان كان يقال جوهرا ايضا لامور اخرى
وعرض لامور اخرى فلنتامل احوال هذه الوجوه
فنقول اما الوجه الاول بالمعنى الاول والثالث
فليس يصلح ان يقال على الهيولى ولا على الصورة
وذلك ظاهر واما الذي بالمعنى الثاني فيصلح ان
يقال على كليهما فان الهيولى وحدها ليست اصلا
للموجودات بل مع الصورة مما يشتركان في تقويم الجواهر
التي بالفعل واما بالمعنى الرابع فان الصورة لا
يصح ان يقال لها جوهر لان وجودها حاصل في
محل واما بالمعنى الخامس فان الجوهر يقال عليهما
جميعا لان الهيولى ليست في موضوع ولا في محل
واما الصورة فهي في محل وليست في موضوع
لانها في هيولى والهيولى لا تتقوم بالفعل دونها
واما العرض فان الصورة عرض بالمعنى الثاني

وليست عرضا بالمعنى الاول واما بالمعنى الثالث
فقد يكون عرضا فانا اذا جعلنا الجنس ما هو جسم
اسود موضوعا كان جسم ما اسود ناطق وكان
الناطق محمولا على جسم ما اسود وليس الناطق للجسم
الاسود بذاتي فهو له عرضي وقد علمنا ان العرض بالوجه
الثالث نعني به العرضي فيكون الناطق بالقياس الى
طبيعة الجسم الاسود عرضا لكن المعنى المصطلح
عليه الان وعند اهل الصناعة من لفظة الجوهر
هو ما ذكرناه اخيرا ومن لفظة العرض هو ما ذكرناه
اليه فيكون الصور وكل جزء ذاتي للجوهر القائم بالفعل
جوهرا ولا يكون عرضا ويكون كل موجود لا يحتاج
في وجوده الى موضوع البتة في نفسه جوهرا
لا بالقياس الى شيء دون شيء ويكون كل معنى يحتاج
في وجوده الى ذلك عرضا في نفسه لا بالقياس
الى شيء دون شيء واذا كان الذي يحتاج في وجوده
الى موضوع على الاطلاق لا يمكن ان يكون مما لا يحتاج
في وجوده الى موضوع على الاطلاق ولا هذا
يمكن ان يكون ذاك ولا بينهما واسطة فظاهر انه لا
يمكن ان يكون الذي هو في ذاته جوهر قد يكون عرضا
ولا الذي يكون في ذاته عرضا يكون جوهرا ولا
بينهما واسطة لا جامع الطرفين معا ولا سالب الطرفين

نعم لو كان الجوهر انما يقال له جوهر لانه عند شيء
ما ليس هو موجودا فيه كما يكون الشيء في موضوع كان يكون
حينئذ ليس جوهرا عند آخر بخلاف حاله اولا والعرض
انما يقال له عرض لانه عند شيء ما هو موجود فيه
كما يكون الشيء في موضوع فكان حينئذ عند الذي ليس
هو فيه كذلك ليس عرضا كما ان الحركة لو كانت حركة
بالقياس الى الشيء الذي يخرج بها من القوة الى الفعل
او الشاخص شاخصا بالقياس الى الذي يحلها لكان لا
يكون شاخصا عند شيء آخر ولكن الحركة اذ كانت
اسما للذات التي لا وجود لها الا بهذه الصفة والشاخص
ايضا بهذه الذات مسماة لذاتها بهذا الاسم دائما
وذاتها بالقياس الى كل شيء ليس شيئا آخر فذاتها
بالقياس الى كل شيء حركة او شاخص وهؤلاء القوم
الذين يجعلون شيئا واحدا جوهرا وعرضا لا يجعلون
اسم الجوهر دالا على ذات الجوهر بل على كونه بحال
ما وكذلك ايضا اسم العرض ولهم في اسم العرض عذر
ما وليس لهم في اسم الجوهر عذر البتة فان اسم العرض
مشتق من العروض والعارض عارض بالقياس الى
المعروض له لكنه وان كان اسم العرض في الاصل مشتقا
من العروض فانه قد نقل ووضع اسما للذات التي
يلزمها العروض من حيث هي تلك الذات واما

اسم الجوهر فليس فيه خفاء انه موضوع لنفس الذات
الذي صفتها كذا وكذا واذا كان ليس يمكن ان يكون
ذات واحدة في اعتبار ذاتها الواحدة لا باعتبار
لواحق تلحقها مسلوبا عنه شيء واحد وموجبا
عليه ذلك الشيء فبين ان الذات الواحدة في
نفسها لا يمكن ان يكون محتاجة في الوجود الى
موضوع ما وان يكون غير محتاجة ولا ايضا يمكن
ان يكون لا محتاجة في الوجود الى موضوع ما ولا
غير محتاجة فبين ان الذين جمعوا الطرفين اخطاوا
والذين سلبوهما اخطاوا اعني من جوز ان يكون
ذات هي جوهر وعرض والذي جوز ان يكون ذات
لا جوهر ولا عرض وربما اشتبه في امر العرض
شيء وهو انه اذ كان العرض وجوده بالموضوع
يجب ان يكون كونه عرضا بالقياس الى الموضوع
وقد بين في كتب المنطق الفرق بين ما هو موجود لشيء
وبين ما ماهيته بالقياس الى شيء واذا تفهم هذا
شرحنا بالبياض فانه لا محالة وجوده لشيء ولو كانت
ماهيته لاجل ذلك الشيء وبالقياس الى ذلك
الشيء لكان يجوز ان لا يكون بياضا بالقياس الى غير
ذلك الشيء ولو كان العرض يستوي اخذك في حده
وتحقيقه او رسمه انه موجود في شيء او لشيء

وانه منقول بالقياس الى ذلك الشي لكنت تاخذ
المضاف في تفهيم العرض وتقويم حقيقته التي بها
العرض عرض وكان يكون المضاف جزء حد للعرض
وكان متساويا في الحمل او اعم من العرض وكان المضاف
كالجنس او كفصل الجنس او كجنس الجنس لجميع المقولات
التسع او اخص بل كانت نسبة المقولات الى المضاف
كنسبتها الى العرض ولو لم يكن المضاف كامر عارض
للمقولات خارج عن معانيها بل كامر داخل في حقيقتها
وهذا محال ولو كان ايضا كذلك لكان يصح تجريد
شي من الاعراض في الوهم عن المادة الا ان توخذ
المادة في حد وحدها كلها فان المضاف يوجد لا محالة
في حده الاضافة فيوخذ في حده شي اخر وليس
يلزم ان يقال ان كل ما يوخذ في حده شي اخر فهو
مضاف فقد ظهر لك انه ليس اذا كانت هذه الذات
لا توجد الا في موضوع كانت مقوله بالقياس الى
الموضوع وتامل هذا في مسئلتنا التي نحن فيها اليس
اذا قلنا ان العرض هو كل ذات لا يصح له وجود
الا في موضوع كان الانسان عرضا بالقياس الى كل شي
ذات بهذه الصفة واذا اشترطنا فقلنا العرض
كل ذات لا يصح له وجود الا في موضوع من جهة
قياسه الى الموضوع الذي يوجد فيه لم يكن الانسان

بيانا عند كل شي فقد علمت اذا ان بينهما فرقا وعلمت
انه لا يستوي ان نقول امر حاله كذا وان نقول امر
حاله كذا وقد قيس الى حاله الذي هو كذا وانه ليس
كون حاله كذا هو كون نسبته بالفعل الى حاله كذا ولو
كان كذلك لكان اذا كان له حال لم تحوله الى القياس
الى تلك الحال فهذا ما كنا نريد ان نوضحه ولنبين
الآن انه كيف حال القياسين الاولين فنقول
ان المقدمة القايلة من القياس الاول من الاولين ان
كل ما وجوده في محل فهو عرض كاذبة اذا عني بالعرض ما
اصطلحنا عليه فان اريد بالعرض احد الاقسام التي
ذكرناه الذي يحل فيه الصوره فالمقدمة القايلة
في القياس الثاني منهما ولا شي مما هو عرض اقدم من
الجوهر متوقف في امرها وان عني بها انها لا شي
مما هو عرض اقدم من جنس الجوهر كله كانت صادقة
وان لم يكن الحد الاوسط في القياس مشتركا فيه
الا باللفظ او عني في احدهما بلفظة اقدم من جوهر
ما هو المركب الذي بالفعل فلا يكون حينئذ قياس
وان عني بها انه لا شي مما هو عرض اقدم من شي من
الجواهر فالمقدمة كاذبة لان العرض انما يكون
ليس اقدم من شي من الجواهر اذا كان شي مفتقرا شا
في الوجود الى حصول جوهر بالفعل واما اذا

لم يعن بالعرض ذلك فقد يكون ما عني باسم العرض
اقدم من جوهر ما وهذا اللفظ شنع لان المشهور خلافه
وذلك المشهور مغلوط فيه لانه عني بالعرض في المشهور
شيء متقوم بالجوهر لا مقوم له وهذا ليس ذلك العرض
وله اسمه فغلط باشتراك الاسم وخصوصا اذا لم
يكن في المشهور يعلم ان الحامل قد خرج الى الفعل بحوله
فقد بان اذن حال القياسين وظهر انهما لا يحوجان
الى ارتكاب احد هذين المحالين وهو انه قد يجتمع الجوهر
والعرض في ذات واحدة او انه قد يرتفع الجوهر
والعرض في ذاتين ولنقبل الان على القياس
الذي اورده الفريق ونقول لهم ان وجود الفصل
في طبيعة الجنس اولا ليس على نحو وجود آخر في
آخر وقد بينا هذا في مواضع اخر ولو كان كذلك
لكانت الفصول في الاجناس العرضية توجب التركيب
في الوجود ثم الصور والهيوليات حكمها حكم آخر
وقد بينا الفرق بين الطبيعة التي للجنس والتي للهيولي
في مواضع اخر والان فلنسامح في الحال ولنجعل
الامرين طبيعة واحدة فنقول ليس مسلما ان
كل موجود في شيء لا كجزء عرضا بل اذا كان لا يحصل
قوامه الا فيه ولا يصح ان يكون قوامه الا معلولا
لقوامه فان الهيولى ايضا بالصورة الفلكية بهذه

الحال وليست عرضا ولا نسلم ايضا قوله انه عرض
بالقياس اليه اي انما كونه عرضا هو بالقياس اليه وقد
فرغنا عن هذا واما المقدمة القائلة وكل ما هو في
شيء لا كجزء منه فليس عرضا فيه وان عنى بقوله ليس عرضا
فيه اي ليس عرضا هو محله وهو فيه كالعرض في محله
فهو صادق وان عنى انه ليس في نفسه عرضا ذلك
العرض موجود فيه بوجه الجزئية فكاذب ثم قوله وكل
ما ليس عرضا فهو جوهر صادق الا ان الحد الاوسط
في القياس غير مشترك لانه في الصغرى مع زيادة
فيه وتلك الزيادة ان ادخلناها في موضوع الكبرى
كذبت فانا ان قلنا وكل ما ليس عرضا فيه فهو جوهر
واردنا بقولنا فيه المعنى الاول كذبت القضية فانه
ليس اذا كانت الذات التي هي عرض ليست في شيء
ما عرضا بانه فيه لا محالة في الموضوع يجب ان يكون
الذات التي لا يحتاج الى موضوع فانه ليس كل ما
لا يحتاج الى موضوع ما فلا يحتاج الى موضوع
وكذلك ان اردنا بلفظه فيه المعنى الثاني فانه ليس
كل ما لا يكون موصوفا بانه عرض ومع ذلك في شيء لا كجزء
او كوجه آخر من معاني في يجب ان لا يحتاج في
وجوده الى موضوع بشيء له مع ذلك ان يكون لا كجزء
من ذلك الشيء او يكون فيه بمعنى آخر وأما

والقايل بالواسطه فهو ايضا عجيب الامر انما تفكر انه
لم يتخلص بوجه من الوجوه من الشناعة التي ظن انها
تلزمه هذه الكيفية الجوهرية ان عنى بها هي كيفية جوهر
فالكيفية حينئذ لا تخلو اما ان يكون ذ انها عرضا او
لا يكون فان كان ذ انها عرضا فيكون قوله كيفية هي جوهر
كقوله عرض ما هو جوهر ويكون بعينه المذهب الاول
وقد حسب انه مخالف له وان لم يكن ذ انها عرضا فلا
نسلم انها في محل وان ما في محل فهو عرض وان عنى بها انها
كيفية ليست جوهرا ولكنها محمولة في الجوهر فهذه الصفة
موجودة لجميع الكيفيات وان عنى بقوله كيفية جوهرية
اي كيفية مقومة للجوهر فاعمل سبا عبر ان سمى الامر
المشكوك فيه فانه ما حل الشك شي لانه تعالى لم ان
هذا الشي الذي هو كيفية جوهرية ومقومة للجوهر
ومنع ان يكون جوهرا فهل يجوز ان يكون الشي جوهرا اقدم
من الجوهر فان سلمت هذا فيسلم ايضا عرضا اقدم من
الجوهر فان التشنيع في الامرين واحد والقوم ليسوا
يعنون بالعرض الا موجود ليس بجوهر وان لم
نسلمه فيكون هذا جوهرا فلا يكون قد علمت شيئا
في هذا التركيب وبالجملة هذا الذي تسميه بكيفية
جوهرية هل هي ذات محتاجة الى موضوع او
ذات ليست محتاجة الى موضوع فان كانت محتاجة

الى موضوع فلم كانت اقدم من عرض يحتاج الى موضوع
وان لم يكن محتاجة الى موضوع فلم لا تقول جوهر اللهم
الا ان تجي وتصطلح في لفظة الجوهر والعرض على معنى
يجوز ان يقع بينهما واسطه فتجعل العرض كل معنى في
محل فيشبه اقدم من الجوهر وتجعل الجوهر كل معنى لا في
محل وبينهما معنى في محل واقدم من جوهر ما فيكون حينئذ
اصطلح اصطلاحا تاما لا يناقض فيه الا انه يقال له فلم
سلمت في القياس ان كل موجود في محل فهو عرض واذا جعل
العرض كل معنى في محل وليس اقدم من الجوهر كان هذا
الجعل يخرج الصورة من ان يكون عرضا ولانه جعل
الجوهر كل معنى لا في محل لا يدخل الصورة في الجوهر فيكون
حينئذ الاقسام ثلثة جوهر وصوره وعرض وحينئذ
لا يكون شي من الاعراض جوهريا ولا تحتاج هو الى
هذا القول بل يكون ما تجعل متوسطا هو الصوره
لا العرض وتستغني عن تركيبه عرضا جوهريا وهو
انما تحاول هذا التركيب فيكون مع مخالفته في الاصطلاح
لما عليه مواضعة الطايفة وما عليه مواضعة
من يخاطبه بالقياسين فقد اخطا في تحمل العذر
واضطر نفسه الى ما غني عنه واعلم انه نعم ما
حد الجوهر حدا يدخل فيه الصوره لان الصورة
اولى في رتبة الوجود من الهيولى ومن المركب اما

من الهيولى ولان الصور كما تبيّن في العلوم الالهيه
هي الواسطة بين العلل المفارقه وبين الهيولى في الاقامه
والاتحاد والصوره في نفسها وجود محصّل والهيولى
وجود قوّي مستعدّ والهيولى لاجل الصورة والصوره
ليست لاجل الهيولى والجوهر الحقيقي المحسوس
انما يصير بالفعل بصورته لا بهيولاه والصوره هي التي
تجرّد معقولا وايضا الصوره اكد وجودا من
المركب لانه علة المركب الفاعله لوجوده اعني
التي بها يحصل وجوده لا لعلة المستكملة بوجوده
وهي شرط في وجوده متقوم بالذات وليس وجودها
مركبا بل وجوده فاذا كانت الصورة في الوجود بهذه
المنزلة وكان يتوجّه في الجوهريّة تقدّم وجود واستغناوه
فالصورة اولى الثلاث بالجوهريّة وليس كونها باطله
مع بقاء الهيولى قادح في جوهريتها فان المركب بما هو
مركب يبطل ايضا والهيولى شيء نعم لو كانت الهيولى
شيء لا باخرى يشتدّ مسدّ الصوره لانها ذات
شريك في الوجود لانها مضادّه لا كالصور السماويّة
هذا وليس كونها مقارنة في الوجود للموضوع
قادح في جوهريتها فان الهيولى بهذه الصفه
ومع ذلك فان الهيولى لها هذه الصفة والصوره
لا شيء فقد قلنا فيه وليست الصوره لا شيء

فيها لان الصوره تقوم بالهيولى ولكن لان الصورة
لذاتها علة اقامه شيء مقارن لذاتها وليست الهيولى
شيء كذلك لان الصوره قد تترك اقامه الهيولى ولكن
لان صورة اخرى اعدمت هذه الصوره وفعلت في
الاقامه فعلها وهذا كاف في هذه المقاله
والحمد بلا نهايه

رب يسر وتمم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد

من الأدلة المحققة لبقاء النفس الناطقة

من املاء الشيخ الرئيس حجة الحق ابي علي قدس الله روحه
بسؤال بعض الرؤساء بهمته العلية ونفسه الشريفة
ان النفس الناطقة جوهر ام عرض وانها ان كانت
جوهرا فهل تبقى بعد انتقاض قالبها ام تتلاشى من
انتقاضه فاقول ما يستحسنه العقل الصريح
ويأمر به الدين الصحيح من عامة ما حصلته من الحجج المأثورة
عن الحكماء الاجلة في هذا الباب بالصحة واثبته
على سبعة من المقاييس المنطقية فاستخرت الله تعالى
في تحريرها وتحريت الايجاز في شرحها اذ هو فن
لا يبسط له الا من بلغ من العلم مبلغا يغنيه الايماء
الوجيز عن الاطناب البليغ وسألت الله تعالى ان
يهب لمحض العلم والحكمة افضل ما يجوز به الحكمة لغبطة
الدائمة وسألت فيه المعونة الباقية انه ولي الجواب
ومنزل البركات **القياس الاول** النفس
الناطقة في الانسان يوجد عند كمالها بالتصور
العقلي منازعة للقالب في بعض مشتهاه ومحاولة
للاستيلاء بالتدبير عليه ومجتهدة في ردعه بالآراء
الحكمية عن ذميم هواه ومصححة على اجتناب خطاياه

كالذي رأى في قرص الشمس على قدر الترس او رأى
المجداف معوجا في الماء ورأى في المرآة شبحا فيصحح
النفس الناطقة بالبرهان ان ما رآه ليس بحق وكلما امتنع
قوامه الا بالقالب لم يجز ان يوجد في شيء من حالاته
غير متابع له في متصرفه او في خصائص مدركاته فضلا
عن ان يوجد مضادا له ومستعليا بالملك به عليه فالنفس
الناطقة ليست بمجانسة للقالب ولا لشيء مما يمتنع قوامه
الا بالقالب وكلما لم يجانس الاشياء القائمة بالقالب لم
يكن انتقاض القالب موجب تلاشيه فهي اذن لن تتلاشى
بانتقاض قالبها **القياس الثاني** النفس الناطقة في
الانسان قد تستثبت بذاتها المعقولات الاولية
كالاحاطة بان المساوية للشيء الواحد متساوية وان
الكل يكون اكبر من جزئه ثم يكون استثباتها لا على صورة ادراك
الحواس الجسمية لمحسوساتها الجزئية لكن على صورة
مخالفة لها بالاطلاق وان الحس لا سبيل له الى ان يدرك
محسوسه كليا ابديا ضروريا وهذه المعقولات
الاولية لن تستثبتها النفس الناطقة الا كلية ابدية
ضرورية ثم اذا استخلصت المعقولات على هذه
الصورة تجردت بذاتها لان يتوقع منها التأليفات
القياسية فينتج منها القضايا الصادقة اليقينية
وليس ولا شيء من المعاني العامة بغيرها مستبعد

لان يستفيد المعقولات الاولية في ذاته لحاجة بدنه
ثم يقوى على التجرد لانتزاع الثانيات القياسية بينها
لتنتج منها القضايا الصادقة اليقينية فهي اذن ليست
من الاشياء القائمة بغيرها فقوامها اذن بذاتها فانتقاض
القالب اذن لا يوجب تلاشيها اللهم الا ان يقال ان
محلها من القالب كمحل القلب والكبد والدماغ منه فان
كل واحد من هذه الثلثة وان تفرد بفعل على حدته فان
القالب في انطباعه يوجب بطلان جوهريته ولعمري
ان هذا قول يوهم الاقناع الا ان فيه موضع الالتباس
فان ذات القالب في نفسه معلق قوامه بارتباط
كل واحد منها بصاحبه وليس الارتباط بينها الا بالقوى
الحيوانية بوساطة هذه الصورة حصل بينها خاصية
الامداد والاستمداد وبينها انقطع الرباط بينها انخسفت
الخاصية عنها فعرض لاجسامها فساد طباعها ثم
يعرض من فسادها انتقاض القالب واما النفس
الناطقة فليست بمستمدة من القالب ولا في شيء
من حالاته اصلا فان المستمد من الشيء يكون مفتقرا
اليه لا ينازعه في هواه كما ينازع الاعضاء الثلثة
بعضها لبعض وقد تجد النفس عند كمالها القصوى
منازعة بالشدة للقالب الموضوع فهي اذن مستغنية
في قوامها عنه فانتقاضه لا يوجب تلاشيه

القياس الثالث العلوم الحقيقية التي تقبلها الانسان
بنفسه لا بد لها من محل جوهري الذات صالح لقبولها
تقبله من علومه وليس يشترك ان الانسان كلما ازداد
اقتناء للعلوم ازداد به اقتدارا على علومها فاذن
الجوهر الصالح منه لقبول العلم يجب ان يكون قوته
على قبوله غير متناهية واذا كان هذا سر القابل
ثم لم يشترك ان القالب الجسداني لا يجوز ان يكون ذا
قوة لقبول شيء من اعراض غير متناهية فانه في ذاته
جسم طبيعي ذو مقدار متناه ولن يجوز ان يكون ذو المقدار
المتناهي ذا قوة غير متناهية بدلالة ان مقداره متى
توهم مضاعفا حصلت نسبة القوة اليه مناصفة
فاذن القالب الجسداني لن يجوز ان يكون محلا للعلوم
والقابل لها اذن يجب ان يكون جوهرا غير جسماني
ولو كان غير جوهر لما كان محلا للعلوم ولو كان جسمانيا
لكان قبوله للعلم الى نهاية محدودة لا يتجاوزها في
القوة بحسب ما شوهد من الحال في قبوله للسواد
والحرارة وليست النفس الناطقة في الحقيقة الا
الجوهر الصالح لان يكون محلا للعلوم فالجبلة الانسانية
اذن وان وجدت مشتملة عليها وعلى القالب فلن يجوز
ان يكون نظيره للقالب فاذن القوة الغير المتناهية
لن يكون نظير الذي القوة المتناهية وانتقاض ذي القوة

المتناهيه لم يجز ان يكون هو هنا الذي القوه الغير المتناهيه
ثم الفعل المختص بالجسم لم يعد ذوات الجسم ولم يجوز
ان يوجد اعظم من الجسم وفعل النفس الناطقه قد يتعدى
الاماكن البعيده في الحاله الواحده وقد يوجد كلما ابدا
اللهم الا ان يظن ظان انها لو كانت ذات قوه غير متناهيه
لاستصلحت طبع القالب دفعه لا في مده لما ضعفت
عن الاستصلاح في شي من حالاتها مده اصلا فان
الخطب في ازاله هذا الظن يسير فان استصلاحها
للقالب لم يكون الا باله معده لها وهي الطبيعه ثم الطبيعه
في ذاتها ذات قوه متناهيه فانها قوه لها للفعل
فلم يكن الا بمجرد ذاتها ولهذا ما ليست تحتاج منه
الى المده ولم يلحقها فتور في القوه القياس الرابع
النفس الناطقه في الانسان لم تبلغ خاص
كمالها على الاطلاق اعني ان يصلح للاراء الصائبه
على صرفها وبعرفها النفاث الدائره باسرها
الا على راس الستين من سني عمر والقالب الجسداني
ليس يحتاج في بلوغه الخاص من كماله الى اكثر من
الاربعين من سني عمر ثم ان النفس مهما بلغت الكمال
الاخص بها لم يتراجع بالانتقاص الى الحاله المضاده
لها والقالب الجسداني يتراجع لا محاله والمعنى
الذي لا قوام له الا بالاخر لم يجوز ان يختص ببلوغ

كماله المطلق مده على حدتها زائده على مده ذلك الاخر
ولم يجوز ان يكون بانيا على خاص كماله وقد يراجع الاخر
فاذن النفس الناطقه ليست مما لا قوام له الا بالقالب
فهي اذن مما يصح قوامه دونه الا ان يظن ظان انها لم تكن
مفتقره الى القالب في قوامها الحصلت في مبدا اها ماهيه
الذات ولو كانت كذلك لاستغنت بجوهرها عن
الاستعانه بالحس والفكر والعزم الا ان جواب هذا
يسير فانه ليس اذا افتقر الشي في ابتدائه الى اخر
ورا اسبغ عليه التكامل بالذات بدلاله الجنين او الطفل
لان الجنين والطفل يحتاجان الى التربيه والمرضعه
وسائر ما سيبلغ بعدها الى الكمال الاخصيه فان
النفس اذن وان كانت في البداءه مفتقره الى القالب
فقد تعود في الاخره بكمال يغنيها عنه فاستغناص
القالب اذن لا يمنع جسد بقاها ولم يوجب الاستها
والله اعلم القياس الخامس النفس الناطقه قد
ينحى عنها خصائص الاعراض التي لا يجوز ان يكون القالب
الجسداني على انفراده محلا لها من غير ان يورث ذلك
القالب وهنا او استحاله والقالب الجسداني في
الانسان قد ينحى منه خصائص الاعراض التي لا يجوز
ان يكون النفس الناطقه على انفرادها محلا لها من غير
ان يورث ذلك النفس وهنا او استحاله ومثاله

ان الصور العقليه والعقائد الحكميه قد ينساها الانسان
والقالب على حالته في القوه ثم التركيب الهوى والجمال
الراو قد يفقدهما الانسان والنفس على حالتها في العمه
ولست ادعي ان عامه النفوس والقوالب توجد احوالها
على هذه الصوره بل اقول انا نجد من الناس من يضعف
اعضاه الشيخوخه او المرض ونفسه بعد صالحه
لانشا الاراء واستنباط المعارف فقد نجد ايضا منهم
من ينسى المعلومات الكثيره وجسده بعد ذو روا في
حسن ونظر قوى ولو ان احدهما كان لا يقبل
خصايص اعراضه الا بمشاركه صاحبه لامتنع وجود
هذه الحالة منها واذا لم يكن ممتنعا فقد ظهر انهما وان
وجدا متحدين ثم اطلقت القضيه بان احدهما وهو
القالب بالاضافه الى الهيكل الانسي بازل منزله
الهيولى الموضوع وان الاخر وهو النفس بازله منزله
الصوره منه وان حالها به ليس كحال السيف مع
حديده وشكل الخاتم مع فضته لكنه شبيه بحال
الشيرج في السمسم وما الورد في الورد اعني انهما
منزلان من جوهرهما منزله السلافه والخلاصه الا
ان النفس الناطقه مفارقه انها ليست جسمانيه
الطبع بل هي روحانيه الذات وكما ان الشيرج وما
الورد وان كانا كالا السمسم والورده وصوره

لما قاربوا امها بذاتيهما وزحزحيهما لم يكن ممتنعا ان
كانا جوهرين الطباع والنفس الناطقه مع استعلائها
بالتدبير على القالب وانفرادها عنه بسياده العمل
المختص بها اعني بالتف المقدمات العقليه لاستغزار
نتايج الحكمه اولى ان لا يكون ذلك ممتنعا عليها وليس
لمعارض ان يعارضنا بنفوس الاطفال والمجانين فانا
لسنا ندعي ان الجواهر الروحانيه كلها من شرف
كالها على الدرجه الواحده بل نقول كما ان الملا الاعلي
اعني طبقات الملائكه قد تتفاوت في الدرجه كذا
الحال في النفوس البواقي

الفصل السادس

النفس الناطقه في اسباب معلوماتها من شانها
ان تندرج من المعاني الكليه الى المعاني الجزئيه وكلما
كان المعلوم اعم كلما كان اسرع واحها الى النفس ابلغ
واستدراكها اياه يكون عليها اسهل وفي نفوس
النفس الحسيه في اسباب محسوساتها ان
تندرج من المعاني الجزئيه الى المعاني الكليه وكلما كان
المحسوس اخص جزيا كان اسرع واحها الى النفس
به يكون ابلغ واستدراكه عليها اسهل لا يسكان
النفس الحسيه لم تدرك ولا سيما من محسوساتها
الا بالاعضا المعده لها وهذه الاعضا كلها قالبيه
جزئيه جسمانيه ولهذا انها ليست تقوى على اسبا

المعاني الغير الهيولانية فلو أن النفس الناطقة كانت
تحتاج إلى سبب ولا سيما في تعقلاتها إلا بالقالب الجزئي
الجسماني لما كانت حالها فيه كما توجد بالضد من حاله
النفس الحسية أعني في اكتساب المعاني الهيولانية
ولما قويت أيضا على التحقق للمعاني الغير الهيولانية
وكما أن النفس الحسية لو قدرت على اكتساب الكليات
الضرورية أعني المباينة للمادة نحو المناسبات
العددية والقول الإلهية لكانت النفس الناطقة
فضلا لا يحتاج إليه كذا النفس الناطقة أيضا لو
قدرت على اكتساب الجزئيات المكانية أعني
المتعلقة بالمادة نحو الألوان المبصرة والطعوم
المذوقة لكانت النفس الحسية فضلا لا يحتاج
إليها ولعمري لقد تقوى النفس الناطقة على اكتساب
المعاني الحسية ولهذا ما علمت أنها عالمة بالألوان
والطعوم غير أنها لا بحسب مصادفة المحسوسات
لها لكن بحسب التدرج من عللها الكلية إلى ذواتها
الجزئية ولا كذلك النفس الحسية وإذ قد انفردت
كل واحدة منهما بخاص عمل لها على حدته ثم إن الثالث
في طباعه جوهر مادي فلو أن النفس الناطقة كانت
تحتاج لا بد في خالص فعلها إلا مشاركة القالب
لكان حالها في اكتساب المعقولات مضاهيا

لحال النفس الحسية ولما استقلت لها الإحاطة
بالصورة العقلية المادية اللهم إلا أن يظن ظان أنها
لو كانت الأفراد تفعل تخصص بدون القالب لما
كان فقدان عضو من الأعضاء المحسة كالبصر أو
السمع يعجزها عن التصور لحقيقة المحسوس لأن
أراه هذا الظن ليست متعذرة فإن ابتداءها
في الوجود والكمال وإن كان متعلقا بالقالب
فلن يستهدد لكن عن التدرج بطباعها إلى الحال
المعينة لها عنه في الآخر حسب ما شوهد
من حال الشيرج في السمسم وماء الورد في
الورد على أنها في تحقق المعاني المباينة للمادة
أعني الصور العقلية المحضة ليست تستعين
لشيء من قوى الأعضاء المحسة بل بعضها كلها
وتنفرد بذاتها عن جميعها ولهذا ما قيل إن الأعضاء
البدنية ليست تنزل بالإضافة منزلة الآلات
المعينة لها إلا في اكتساب المعاني الهيولانية
فقط فأما في التحقق لخصائص صورها العقلية
فهي تستغني عنها وتؤثر الانفراد بذاتها عن القالب
إذ ليست آلة لها على الإطلاق كما ادعى قوم

القياس التاسع وورود الفساد في
الجوهر إما أن يقع من جهة مادته كالكرسي

اذا احترق او الثوب اذا ابلى واما ان يقع من جهة
صورته كالماء اذا اصار بخارا او الخشب اذا اصار
ترابا ثم وقوعه من جهة مادته اما ان يكون لحسب
انحلال التركيب الممسك للمادة كالحيوان اذا اجزى ولما
ان يكون بحسب ضعفها عن امساك الصورة كالبصر
اذا عمى ووقوعه من جهة صورته اما ان يكون لانسلاخ
الصورة عن المادة كالسيف اذا اجعل منشارا ولما
ان يكون لاستغنا الصورة عن المادة كعضو العقل
والنفس الناطقة لو لم تكن جوهرا لما كانت هي بعينها
قابلة للمتضادات في ذاتها كالعلم والجهل والفضيلة
والرذيلة واعني بالفضيلة محبة الاداب وايثار
الخيرات واعني بالرذيلة بغضها والاعراض عنها
فاذا كانت جوهرا فاما ان يكون جسمانية النفوس
واما ان يكون روحانية النفوس ولو كانت جسمانية
النفوس لما قوي على ان يولد من الاعراض الحاله لها
اعراضا اخر من جنسها على الدوم وهي تقوى
على ان يولد من العلوم الحاصلة لديها علوما اخر
على الدوم واذا كانت روحانية النفوس فلن
يجوز ان يرد الفساد عليها لا من جهة المادة
ولا من جهة الصورة اما من جهة المادة فلان
مادتها هو العقل الهيولاني الذي يقبل الصورة

٢٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم
…للعاقل الى صرف المعروف عن المعارف
…سبا اذا كان المعروف افضل عصمة يتمسك بها
…سعد بالحيوة والمصروف به عنه من المعارف
…ن تحصل له العظة لطوية العزم دون
…وقصرت الهمة عما اجاوله وما من معروف
…في نفسه من الهداية الى السعادة التي هي
…ليس بمدى وفي العظة الخالدة في جوار من
…الخلق والامر تبارك وتعالى وبين ان تناسب
…ات بعضها الى بعض بحسب تناسب الغايات
…الى بعض وما من غاية يتجرد لها الانسان
…في ذاتها من السعادة اذ كانت الغايات
…ها اذا اطلبت على سنن الخيرية على
…قة او على الحسبان انما يقصد بها السعادة
…له موصلة اليها كيف ما كانت حقيقته
…حسبانية وظاهر انه ليس شي منها مطلوبا
…ه واما غير السعادة فلو اوثرت لشي اخر
…ت المرتبة الاخرى في الغاية الثانية هي
…عادة لا الاولى وقد وضعنا ان الاولى هي
…سعادة وذلك خلف ولكانت الغايات
…به الى ما لا نهاية وذلك محال من الس

اذا احترق او الثوب اذا ابلى واما ان يقع
صورته كالماء اذا صار بخارا او الخشب اذ
ترابا ثم وقوعه من جهة مادته اما ان يكو
انحلال التركيب الممسك للمادة كالحيوان اذ
ان يكون بحسب ضعفها عن امساك الصور
اذا عمى ووقوعه من جهة صورته اما ان يكون
الصورة عن المادة كالسيف اذا جعل
ان يكون لاستغنا الصوره عن المادة كقص
والنفس الناطقة لو لم يكن جوهرا لما كانت
قابلة للمتضادات في ذاتها كالعلم والجه
والرذيلة واعني بالفضيلة محبة الادا
الخيرات واعني بالرذيلة بغضها والا
فاذا كانت جوهرا فاما ان يكون جسمانية
واما ان يكون روحانية النفوس ولو كانت
النفوس لما وسعلى ان يولد من الاعراض ا
اعراضا اخر من جنسها على الدوام وم
على ان يولد من العلوم الحاصلة لديها ع
على الدوام واذا كانت روحانية النفو
يجوز ان يرد الفساد عليها لا من جهة ا
ولا من جهة الصورة اما من جهة المادة
مادتها هو العقل الهيولاني الذي يعلا

بسم الله الرحمن الرحيم

لو طرق للعاقل الى صرف المعروف عن المعارف
خصوصا اذا كان المعروف افضل عصمة يتمسك بها
كل من سعد بالحيوه والمصروف به عنه من المعارف
اولى من تخلص له العظة لطوبيت العزم دون
ارومه وقصرت الهمة عما حاوله وما من معروف
اشد في نفسه من الهداية الى السعادة التي هي
البقا السرمدي وفي الغبطة الخالدة في جوار من
له الخلق والامر تبارك وتعالى وبين ان تناسب
الهدايات بعضها الى بعض بحسب تناسب الغايات
بعضها الى بعض وما من غاية يتجرد لها الانسان
افضل في ذاتها من السعادة اذ كانت الغايات
ما خلاها اذا طلبت على سنن الخيرية على
الحقيقة او على الحسبان انما تقصد بها السعادة
او علة موصلة اليها كيف ما كانت حقيقية
او حسبانية وظاهر انه ليس شيء منها مطلوبا
لذاته واما غير السعادة فلو اوثرت لشيء اخر
كانت المرتبة الاخرى في الغاية الثانية هي
السعادة لا الاولى وقد وضعنا ان الاولى هي
السعادة وذلك خلف ولكانت الغايات
مترتبة الى ما لا نهاية وذلك محال عن الشيء

ان السعادة على الحقيقة هي المطلوبة لذاتها
والمستأثرة لعينها ومن الظاهر ان ما يستأثر
لذاته وسائر الاشيا تستأثر لاجله افضل في
حقيقة ذاته مما يستأثر لغيره ولا يطلب لذاته لتحصيله
فقد بين ان السعادة افضل ما يسعى الى تحصيله
ولما كنا وصفنا ان تناسب الهدايات بعضها
الى بعض على حسب تناسب الغايات بعضها الى
بعض فان الهداية الى السعادة افضل هداية
وازكى معروف وهديه هذا وما من احد من
المعارف اوفر في الهداية من الاخ الشفيق
فحذر على العاقل ان يتلقى افضل ولي بافضل هداية
ثم السعادة قد يظن بها انها الفوز باللذات الحسية
والرياسات الدنياوية وبين لمن تحقق الامور
ان اللذات العاجلة ليس شي منها بسعادة اذ
كل واحدة منها لا يخلوا عن نقايص جمة منها
ان كل واحد منها لن يصفو لمتعاطيها عن شوب المكروه
ومنها ان كل واحدة منها لن يأمن متوجهها او
نايلها عن وشيك النقض ومنها انها لن تتعرى عن
تعقب الملال اما في ذواتها او في الخصايص
المستفادة فان الملك وان لم يمل بذاته فانه لن
يخلص عن الاملال في المعاني التي تطلب الملك

نقيص جمة

لاجلها مثل تعاطي لذة مبادرة عن تقاضي الشهوة
الشهوة او سفه مقدرة صادرة عن دواعي الغضب
وما ضاهاها ومنها ان كل مرتبة سلك من جملتها
لن يقنع المطمح الى زخارفها دون البدار الى حوز
هو ما فوقها ومنها ان كل واحدة منها يمكن التقاصر
عنها من غير اخلال في محض الانسانية في العاجل
ونيل الفوز في الآجل ومنها ان كل من تعاطاها
منهمكا فيها انقطعت السكينات الالاهية فيه
عن صدره وامتنع الفيض الربوبي عن الحلول فيه
لا ساعة عن قوله كما قال عليه السلام ان
الحكمة لتنزل من السما ولا تدخل قلبا فيه هم
غد وتبين حقيقة ذلك لمن تأمل حالة تجريد
نفسه لشي من النيات الخالصة الالاهية التي
تزكو نفسه بها قوتها العملية او يداره الى
تحصيله حكمة تقربها عين نفسه التي بها
تبصر وهي قوتها النظرية فانه مهما سعى لاحدهما
لم يتأت له الوصول به الا بعد قطع الهمة عن
جميع العلايق الدنياوية والدواعي الشهوانية
ومعلوم ان مخالطة هذه النقايص يلبس
بمطلوب لذاته وما ليس بمطلوب لذاته فليس
بالسعادة الحقيقية فقد اتضح ان هذه

وصوله

المطالب ليست بالسعادة الا على الحسبان
فاذا كانت المطالب التي من حق المرء في ذاته ان
يسعى فيها ويقوم لها غير متحدة في قيامه ولا منحصر
في شعبة معينة الى قسمين احدهما السعادة
التي ابنا نا بها والثاني السنة المودية الى البهاء
وظاهر ان السعادة ليست بداخلة تحت المطالب
التي اقتصصناها فيجب ان نفحص هل هي سنة
مودية الى السعادة واي يكون ذلك ومن البين
ان من انهمك في شيء منها تعذر عليه اخلاص النية
الالهية الصادرة عن حاق النفس الناطقة
من غير معاوقة همة دنياوية او مصادمة طلبة
عاجلية السنة التي يرجى بها نيل السعادة
واجتيازها على ما سنبينه بعد ويصعب
عليه ايضا حينئذ الاتصال بالفيض العلوي
الالهي الذي به تعاون الكمال ويزايل به حدود
نفسه النطقية الكلية الموجود فيها مع انحصارها
في البدن ووجود ما في محل القربة فثبت ان
هذه المطالب خارجة عن السعادة وليس
لها مواصلة اليها فلا حاجة لنا بعد هذا الى
ايضاح سفالتها وانها لن يستحق ان تنصب
لها طلبة اذ تقرر من حالها ان حقيقتها البطول

وان وجودها الغرور فمن ان يسع درع الحرير
فضها بل يضيق صدره بنيلها ويستوحش منها
الفي موادها متجسمة عنه واغراضها متنائية
عليه وعراها منفصمة دونه وان يفرغ بكافته
لنيل السعادة التي هي كاله فان اقصى غاية شائي
لاحد الموجودات الوصول اليها هو الكمال المختص
به وما انحط عنه فهو نقصان بالحقيقة فيه وان
كان كمالا بالاضافة الى حال ما دونه ان كان وما
احسن المرء ان يرضى بالنقص دون الكمال وما من
دابة تماد ونها الا ومن شانها الاطراد الى افضى
ما لها في ذاتها من الكمال التام بعضها عاين وبالجري
ان يكون السعادة المطلوبة غير محصلة بذاتها
في العالم الحسي اذ النفس فيه غير مستعدة للفوز
بافضل احوالها مقدر على تحصيل افضل غاياتها
فاذن السعادة المطلوبة في دار اخرى غير هذه
الدار وانت ايها الاخ المشفق لما اعرف من
حنسك وتعطفك على حقيقة بان اجازتك على كفاء
المقدرة وامحض لك النصيحة في تعريف الحيلة
الموصلة الى الخير الآجلي كما نحض الى النصيحة
في تسديدك لكسب الخير العاجلي واهديك
الى ما تحوز به الزلفى عند مليك الدنيا الفانية

لعلى اكافيك كان الله مرشدك وكافيك وسيعيش
عليك بحصول اقوله الا بعد ان اوضح لك ان صورتك
الموسومة بالنفس الناطقة غير فاسدة ولا فانية
وان لها دارا افضل من الدار الدنيا وان لها لذة في مقرها
اكرم من اللذة التي تطالبها في دار غربتها براهين
واضحة وحجج شافية وحبائل الرضا من الملك الاعلى

الحجة الاولى في ان النفس جوهر

يجب ان يحصل الانسان بما هو انسان بان يباين
الحيوان بقوة تخصه من بين جملتها وله بها ادراك
المعقولات الكلية وقد جرت العادة بتسمية
هذه القوة العقل الهيولاني والنفس الناطقة
وربما يسمى الانسان ناطقا وهذه القوة موجودة
في كل واحد من الناس طفلا كان او بالغا مجنونا
كان او عاقلا مريضا كان او سليما فاول ما يحصل في
هذه القوى من المعقولات تعنى المسماة بداية العقول
والآرا العامية اعنى المعاني المحققة بغير حاجة
الى قياس وتعلم اذ لو كان لكل واحد من المعقولات
حاجة الى تقدم تعلم وقياس لا تصل الامر الى ما
لا نهاية في ذلك محال فظاهر ان من المعقولات
معقولات اول لا يحتاج الى قياس وتعلم في
ان يكون معقولات ويجب ان يكون حصولها

في النفس في اول مرتبة لانها يجب ان يكون العلة
لسائر المعقولات في ان يكون معقولات فان
كل واحد مما هو اول في كل واحد من المعاني علة
لما هو ثان في ذلك المعنى من حيث هو ذلك المعنى
ولا بد من تقدم وجود هذه المعاني في العاقل لها
من الانسان ثم لا يخلو اما ان يكون هذه المعاني جواهر
في ذات الانسان او اعراضا حالة فيه وكل من يرى
كون النفس الناطقة داخلة في حقيقة الجواهر
فانه يسمي هذه المعاني الفاظا اعراضا ثم من المعلوم
المقبول عند كل واحد من الفرق ان العرض لا يستتم
قوامه بذاته ما لم يحفظ عامل جوهري الذات بحمله
اذا اسم العرض موضوع لهذا المعنى ولا بد من ان
يكون لهذه المعاني على هذا الوضع حامل من ذات
الانسان يحملها وهذه المعاني كلية لان من حكم بان
الشي لا يصدق عليه نعم ولا معا ولا يكذبان عليه
معا بل يصدق احدهما ويكذب الاخر فليس يطلقه
الا اطلاقا كليا وكذلك من قال ان الكل اعظم
من الجزء وكذلك من قال ان الاشيا المساوية
لشي واحد متساوية فلينظر من هو حامل هذه
المعاني الكلية من ذات الانسان وهل هو جسم
او جوهر غير جسم ومن البين ان حاملها لو كان

واخلاه من حقيقة الجواهر

حينا لامتنع ان يقبل شيا من المعاني المعقولة الكلية
وذلك انه ليس شي من هذه منقسما الا الى الاجزا الحدية
ان كانت له او الاجزا الرسمية ان كانت له او الاجزا
القولية ان كانت له فاما من جهة الكمية فكلا وتبين
ذلك انفا من البين ان كل صورة لا تبعض حسما من
الاجسام فانها تنقسم الى ما لا نهاية له بالقوة بانقسام
الجسم الحامل لها فلو ان هذه الصورة الكلية ان كان
محلها جسما فانها تنقسم بانقسام الجسم ثم من الممتنع
ان يكون انقسامها من جهة الكمية وذلك ان الاجزا
التي تنقسم اليها الصورة المعقولة لا تخلو اما ان
يكون لها او لبعضها شي من معنى الكل او لا يكون لها
او لبعضها شي من معنى الكل فان كان هذا القسم فالصورة
الكلية اذن تتركب من اجزا ليس لها شي من معنى الكل
واذا كانت اجزا فهي خالية عن صورة ما وانما تحصل
فيها الصورة عند اجتماعها فليست باجزا للصورة
بل هي اجزا قابل للصورة فاذن ليست الصورة التي
وصفناها منقسمة في ذاتها الى هذه الاجزا
بل هي حالة في هذه الاجزا وقد كنا وصفناها
منقسمة وهذا خلف فان كانت الصورة الكلية
منقسمة ان تنقسم الى اجزا لها معناها وذلك
على قسمين اما ان يكون لكل واحد منها او لبعضها تمام

مفردة كلية حسب ما ذكرنا في كتاب المقولات
وليس العقل الهيولاني بذي تركيب يحلل تركيبه ولا
يجوز ان يلحقه الضعف اذ هو قوة غير متناهية
واما من جهة الصورة لان صورتها ومادتها
شي واحد ولا تنسلخ عنها ولا تستغني عن ذاتها
والدليل على انها شي واحد صلاحها للفعل
والانفعال معا اما للفعل فبحسب ما ابينها
القضايا الحاصلة لديها بالبديهة واما الانفعال
فبولها ما استنبط عنها من النتائج الصادقة
ولهذا ما صلحت لان تصور العقايد المناقضة
في الحالة الواحدة بل لهذا ما تصير عند كمالها
مسافرة الى العالم الروحاني فلو انها كانت
جسمانية الشبح لما انبعث بها الاشتياق بالقوة
اليه فان الشي لن يشتاق عند كماله الا الى عالم
جوهره واذ كان ورود الفساد على الجوهر
ممتنعا الا على هذه الجهات الاربعة وقد عرف
ان النفس الناطقة سالمة الذات عن كل واحد
من هذه الجهات علم انها كما صلحت لقبول
الصور الابدية الدائمة كذا ايضا هي صالحة للبقاء
الدائم فاذن بحسب الغالب الانسي ان نعام
مقام النفر الذي فيه مقابل النفس الناطقة:

اعداها المضرة كالحرص والغضب والشهوة
لتصور عند الظفر عليها بالكرامة المعدة لها فكل
من انعم بشرف الحكمة ثم راى جماعة ليسوا من
اهلها الذ عيشنا في هذه الدنيا وقد اضطره
العقل الى ان يوجب تمام اللذة لاربابها في دار
الابد وكل من عرف هذا ووجد كارها للموت فكانه
كره السلوك الى المنزلة التي لاجلها حرص على
اقتناء الحكمة فالحكيم ايضا لا يرهب ردعات
الموت طلبا لما هو بعد الموت وان يرفضها من
اللذات الجسدانية ما يمكنه رفضها لتصير
نفسه مفارقا لقالبها في الحقيقة للبقاء الدائم
وذلك ما اردنا ان نبين

والله اعلم بالصواب
تمت الرسالة بحمد الله
وحسن توفيقه